وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أهمية إصلاح دعم الطاقة في الاقتصاد الجزائري بناءا على تجارب دولية

– دراسة تحليلية–

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين
– جغري سمية
– بن سمارة فاتن

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

		جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
بودخدخ كريم	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

نتوجه بالشكر للمولى عز وجل على عونه وتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

– الدكتور بودخدخ كريم –

الذي أشرف على هذا العمل فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا مباركا ملئ السماوات والأرض وما بينهما.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما وجزاهما خيرا على كل ما بدلاه من أجلنا

إلى الإخوة والأخوات سندنا في الحياة كل باسمه

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين رافقوا مشوارنا الدراسي

إلى كل طالب علم وباحث

نهدي هذا العمل ..

سمية فاتن

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري لدعم الطاقة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للدعم	8
المطلب الأول: التعريفات المختلفة للدعم	8
المطلب الثاني: مبررات وأهداف سياسة الدعم	13
المطلب الثالث: أشكال وآليات الدعم	16
المبحث الثاني: سياسة دعم الطاقة	26
المطلب الأول: مفهوم الطاقة	26
المطلب الثاني: مفهوم دعم الطاقة	31
المطلب الثالث: مقاييس الطاقة	36
المبحث الثالث: اقتصاديات الدعم الطاقة	42
المطلب الأول: مصادر تمويل دعم الطاقة	43
المطلب الثاني: أسباب ومبررات سياسة دعم الطاقة	45
المطلب الثالث: الآثار الانعكاسات الناتجة عن عدم الطاقة	48
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني: إصلاح سياسة دعم الطاقة	
تمهيد	59

المبحث الأول: اصلاح دعم الطاقة	60
المطلب الأول: دوافع إصلاح دعم الطاقة	60
المطلب الثاني: معوقات إصلاح دعم الطاقة	61
المطلب الثالث: مقومات إستراتيجية الإصلاح	64
المبحث الثاني: آليات إصلاح دعم الطاقة	65
المطلب الأول: آلية صندوق تثبيت الأسعار	65
المطلب الثاني: آلية التعديل الضريبي	66
المطلب الثالث: آلية المنهج التدريجي لإزالة الدعم	67
المطلب الرابع: آلية التسعير التلقائي	68
المبحث الثالث: التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة	71
المطلب الأول: التجربة الإيرانية	71
المطلب الثاني: التجربة المغربية	78
المطلب الثالث: التجربة المصرية	88
خلاصة الفصل	98
الفصل الثالث:إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر	
تمهيد	100
المبحث الأول :سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر	101
المطلب الأول: الدعم الصريح	102
المطلب الثاني: تطور الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	113
المطلب الثالث: الدعم الضمني	117
المبحث الثاني: تطور دعم أسعار الطاقة في الجزائر	119
المطلب الأول: تحليل نظم وأسعار دعم الطاقة	119
المطلب الثاني: تطور دعم أسعار الطاقة في الجزائر	127

المبحث الثالث: إصلاح دعم الطاقة في الجزائر	135
المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى عملية إصلاح دعم الطاقة في الجزائر	136
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية	143
المطلب الثالث: الإطار المقترح لإصلاح دعم الطاقة في الجزائر بناءا على الدروس المستفادة من التجارب الدولية	150
خلاصة الفصل	157
الخاتمة	159
قائمة المراجع	164
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I-1	تعريفات الدعم الحكومي حسب كل منظمة	13
I-2	آليات الدعم الحكومي وأشكاله حسب السلع والخدمات لبعض الدول	25
I-3	الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة	35
I-4	مقارنة بين منهج الفجوة السعرية ومنهج تكلفة الفرصة البديلة	38
I-5	تقدير تكلفة الدعم بطريقة الجرد	41
II-1	مزايا وعيوب آليات تسعير منتجات الطاقة	69
II-2	حجم استهلاك المواد البترولية خلال عامي 2010-2011 (القيمة مليون لتر/يوم)	75
II-3	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2008 - 2013)	77
II-4	تطور قيمة الدعم وفقا لبنوده المختلفة خلال عامي 2014/2013-2015/2014	94
II-5	تطور العجز الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي خلال الفترة (2014/2010)	95
II-6	تغيرات قيمة الإنفاق على التعليم والصحة خلال الفترة 2012-2013	96
III-1	حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لجميع قطاعات التعليم لسنة 2015	106
III-2	الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة (2013-2020)	115
III-3	نظام تسعير الكهرباء في الجزائر لسنة 2016	125
III-4	تطور دعم المنتجات الطاقوية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) (مليون دولار)	127
III-5	إجمالي دعم الطاقة في بعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الإيرادات الحكومية لسنة 2011	129

III-6	إعانات دعم أسعار الطاقة حسب المنطقة والمنتج (%) من الناتج المحلي الخام خلال سنتي 2013-2015	**131**
III-7	دعم أسعار الوقود في الجزائر (2010-2018)	**133**
III-8	دعم أسعار الكهرباء في الجزائر (2010-2018)	**134**
III-9	دعم أسعار الغاز الطبيعي في الجزائر (2010-2018)	**135**
III-10	مخصصات منظومة الدعم ونصيب كل منها في إجمالي فاتورة الدعم لسنة 2014	**137**
III-11	أسعار الوقود في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة متوسط أسعار الوقود لسنة 2019 (دولار أمريكي)	**139**
III-12	مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعدد من الدول مقارنة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014	**142**
III-13	تطور أسعار الوقود في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	**143**
III-14	توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر	**145**
III-15	تطور حجم الطاقة المتجددة للجزائر في آفاق 2020 و 2030 (الوحدة ميجاواط).	**149**
III-16	برنامج النجاعة الطاقوية المراد تحقيقها أفق سنة 2030	**150**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I-1	سياسة دعم الأسعار وتأثيرها على كل من العرض والطلب	**15**
I-2	مصادر الطاقة	**31**
I-3	تقدير تكلفة الدعم بطريقة الفجوة السعرية	**37**
I-4	متوسط المعدل المركب لاستخدام الطاقة في بعض البلدان (كغ نفط مكافئ/لكل1000 دولار أمريكي) لسنة 2013	**49**
I-5	مؤشر كثافة استهلاك الطاقة لحجم مكافئ نفطي لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية وبعض الدول الأخرى.	**50**
I-6	نسبة دعم الطاقة الذي يستفيد منه أفقر 40% من السكان في عام .2008	**51**
I-7	نصيب استهلاك الطاقة لأعلى وأدنى شريحة دخل على مستوى العالم سنة 2013	**52**
I-8	البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دعم الكلي قبل الضريبة، الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، سنة 2011، (% من إجمالي الناتج المحلي)	**53**
I-9	انبعاثات ثاني أسيد الكربون في بعض بلدان العالم بـ (طن مقري/ نسمة) لسنة 2014	**55**
I-10	الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين	**55**
II-01	تطور أسعار الطاقة في إيران	**73**
II-02	معدل التضخم خلال الفترة (أكتوبر 2010-أفريل 2012)	**76**
II-03	استهلاك المواد النفطية خلال سنة 2012	**79**
II-04	تطور سعر بعض مواد الطاقة خلال الفترة 2000-2012	**80**

II–05	التكلفة المالية لدعم الطاقة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	81
II–06	الإنفاق على دعم الطاقة والاستثمار العام (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	82
II–07	حصص دعم الطاقة المقدم حسب الشرائح الخمسية من السكان في المغرب	83
II–08	**خلاصة إصلاح دعم الطاقة**	85
II–09	تطور نفقات المقايسة الاجمالي(مليار درهم)	87
II–10	التحكم في نفقات المقاصة	88
III– 1	أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر	102
III– 2	هيكل التحولات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020	103
III–3	نسب الإنفاق الاستهلاكي على نفقات التعليم والأدوات المدرسية حسب شرائح المستفيدين لسنة .2011	107
III–4	نسب الإنفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011.	108
III–5	نسبة الدعم الصريح إلى إجمالي الناتج المحلي بالجزائر.	113
III–6	إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإيرادات الحكومية لسنة .2011	130
III–6	تكلفة دعم أسعار الطاقة نسبة إلى الناتج المحلي خلال سنوات 2012–2015	132
III–7	مقارنة الإنفاق على دعم الطاقة، والإنفاق على الصحة والتعليم في الجزائر لسنة 2013	136

III-8	توزيع الاستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2018	**138**
III-9	نسب الإنفاق الاستهلاكي على الوقود الدعم (مازوت- بنزين- سيرغاز) حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011	**140**
III-10	نسب الإنفاق الاستهلاكي على الكهرباء وغاز المدينة حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011	**140**
III-11	تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في آفاق 2020	**148**

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة	الترجمة
WTO	World trad organization	منظمة التجارة العالمية
ESA	Eropean System of Accounts	النظام الأوروبي للحسابات
OECD	The organization for Economic cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IEA	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
IMF	International monetary fund	صندوق النقد الدولي
BTU	British thermal unit	وحدة حرارية بريطانية
iiasa	The International Institute for Applid Systems Analiysis	المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية
EHS	L’environnement, la santé et la sécurité sont partie	المنظمة البيئية والصحة والسلامة للإعانة الضارة بيئيا

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر سياسة الدعم الحكومي أداة رئيسية للسياسة الاقتصادية في العديد من الدول من أجل تحسين الجانب الاجتماعي للفئات منخفضة الدخل، من خلال تحسين قدرتهم الشرائية ومن ثم تدعيم جهود الحد من الفقر. وفي هذا الإطار، تبرز سياسة دعم أسعار الطاقة كأحد أهم أدوات سياسة الدعم في انطلاقا من أهمية الطاقة كمورد حيوي في حياة الفرد والمجتمع، ومن ثم فهي تعتبر أداة مهمة لتعزيز الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال دورها في تدعيم وصول مختلف أفراد المجتمع للحصول على الطاقة بمختلف أنواعها بما يساهم في الحد من فقر الطاقة وتحسين المستوى المعيشة، باعتبار أن تكاليف الحصول على الطاقة تعتبر من بين أهم التكاليف التي تؤثر على مستوى معيشة الأفراد.

وطوال عقود مضت، حرصت الجزائر على تدعيم أسعار الطاقة واعتبارها سياسة لا نقاش فيها مؤكدة بذلك الطابع الاجتماعي للدولة الذي يميز سياستها الاقتصادية، إلا أن هذا لم يخف ما يترتب عن هذه السياسة من عدة آثار سلبية على مختلف الأصعدة: اقتصاديا من حيث زيادة العبء على خزينة الدولة والإخلال بالدور الاقتصادي للسعر، اجتماعيا من حيث تكريس مزاحمة الطبقات الأعلى دخلا في الاستفادة من أسعار الطاقة المدعمة على حساب الطبقات الأقل دخلا، وبيئيا من خلال تزايد انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة والتأثير على جهود التحول نحو التكنولوجيات النظيفة.

1- إشكالية الدراسة:

تصاعد النقاش في الدوائر السياسية والإعلامية في الجزائر بشكل خاص حول موضوع اصلاح دعم أسعار الطاقة، خصوصا مع تزايد تأثيراته السلبية عن ما قد يوفره من مزايا من الجانب الاجتماعي، وهو ما

استندت إليه السلطات الرسمية في إبداء نيتها لإعادة النظر في سياسة دعم أسعار الطاقة. وفي هذا الصدد، تشير التجارب الدولية المختلفة إلى أن التوجه لإصلاح دعم أسعار الطاقة لا يخل من العديد من الآثار على مختلف الأصعدة اقتصاديا، اجتماعيا ومن ثم سياسيا، وأن عملية الإصلاح يمكن أن تتم وفق عدة خيارات وسيناريوهات حسب خصائص كل اقتصاد، ووفق ما قد ينتج عن كل خيار منها من آثار على الاقتصاد والمجتمع. وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

فيما تبرز أهمية اصلاح دعم أسعار الطاقة في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية للدراسة: إضافة للسؤال الرئيسي، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أثر دعم أسعار الطاقة في الاقتصاد الجزائري؟

- هل يجب فعلا إصلاح دعم أسعار الطاقة في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة نضع الفرضيات التالية:

- ساهم دعم أسعار الطاقة في دعم القوة الشرائية للفرد الجزائري
- إصلاح دعم أسعار الطاقة في الجزائر يساهم في زيادة معدل الفقر

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا هاما وذو تأثيرات اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد والمجتمع الجزائري، خصوصا وأن النقاش يتزايد حوله في مختلف الأوساط سياسيا، إعلاميا واقتصاديا.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دعم أسعار الطاقة في الجزائر من حيث المنتجات المختلفة وتركيبة الدعم، إضافة إلى اقتراح سيرورة عملية الإصلاح وشروطها بما يجعلها فعالة وبأقل تكلفة اقتصاديا واجتماعيا.

6- منهج الدراسة

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على توصيف واقع دعم أسعار الطاقة في الجزائر وتحليل تطوراته والخيارات المقترحة لإصلاحه.

7- الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بعرض موجز لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وبيان أهدافها ونتائجها وذلك كما يلي:

1- دراسة محمد إسماعيل وهبة المنعم ، سنة 2014 بعنوان: " **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية** "، صادر من طرف صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية سياسيات دعم الطاقة في الدول العربية وكيفية إصلاحها بناء على تجارب دولية، وذلك لحجم الضرر المتوقع من شأنه تشويه توزيع الموارد الاقتصادية نتيجة الاستمرار في سياسات الدعم، والتأثير سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، لذلك أصبح من الضروري اللجوء إلى عملية إصلاح دعم الطاقة.

2- دراسة فتح الله رجب فتح الله سلامة ، بعنوان، "**سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العالم (المالية العامة)، كلية التجارة، قسم المالية العامة، 2016، هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز سياسة دعم الطاقة القائمة في مصر والمخاطر الناجمة عن استمرار هذه السياسة لاسيما فيما يتعلق بأثرها على الموازنة العامة للدولة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي..

3- دراسة أبو بكر حنصال، العجال عدالة ، بعنوان: " **سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟**" دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 02، 2019، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز نتائج سياسة دعم

أسعار الطاقة ومدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية بين الأفراد، والتي توصلت إلى أن سياسة الدعم لم تفد جميع فئات المجتمع، وأصبحت تساهم في زيادة الظلم، بالإضافة للأضرار التي تلحقها بالموازنة العامة للدولة.

4- دراسة " David Coady & others "، ماي 2015 بعنوان: **How large Are Global"Energy subsidies**"، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز سياسة دعم الطاقة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فتضمنت المفهوم الموسع لدعم الطاقة بعد الضرائب، التي تنشأ عندما تكون أسعار المستهلك أقل من تكاليف العرض بإضافة الضريبة التي تطبق على جميع السلع الاستهلاكية الأخرى بهدف زيادة الإيرادات الحكومية، حيث توصل مجموع هؤلاء الباحثين إلى أن قيمة الدعم بعد الضرائب كبيرة ومنتشرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على مستوى العالم.

5- دراسة زينب توفيق، السيد عليوة، سنة 2016، بعنوان: "**تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014**"، الصادرة بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74 و75، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثرا بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، ومن ثم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

8- أقسام الدراسة:

قصد تسليط الضوء على مختلف جوانب الموضع وإعطاء رؤية واضحة عنه، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تحليلي كما يلي:

الفصل الأول: "الإطار النظري لسياسة دعم الطاقة": تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول نظرة شاملة عن الدعم بصفة عامة، أما المبحث الثاني فخصص لمعرفة ماهية دعم الطاقة، وأهم الأشكال المكونة لها.

في المقابل تناول المبحث الثالث مختلف الآثار الناتجة عن سياسة دعم الطاقة.

الفصل الثاني: "إصلاح دعم الطاقة": يتناول هذا الفصل أهمية اللجوء إلى عملية الإصلاح في ظل الآثار المتخلفة عن سياسات دعم الطاقة، حيث ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول نظرة عامة عن إصلاح دعم الطاقة تطرقنا فيه إلى الحديث عن دوافع إصلاح الدعم ومعوقات الإصلاح بالإضافة إلى مقومات إصلاح الدعم الناجح، أما المبحث الثاني فتضمن آليات إصلاح الدعم، وخصصنا المبحث الثالث للحديث عن بعض التجارب الدولية مع إصلاح دعم الطاقة، وهي إيران مصر والمغرب.

الفصل الثالث : "إصلاح دعم في الجزائر": يتناول هذا الفصل التحليلي عملية إصلاح دعم الطاقة في الجزائر، حيث يتناول المبحث الأول سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، والتي اعتمدت شكلين رئيسيين يتمثلان في الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني، أما المبحث الثاني فشمل تطور أسعار دعم الطاقة في الجزائر والذي تم من خلاله تحليل التطور الإجمالي لأسعار دعم الطاقة في الجزائر مقارنة مع بعض الدول، وكدا تحليل تطور دعم أسعار الطاقة حسب المنتجات (الوقود، الكهرباء، الغاز، أما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الإجراءات التي اتخذت من طرف الدولة الجزائرية في سبيل إصلاح سياسة دعم الطاقة بعد الآثار الكبيرة التي خلقتها سياسة الدعم، وكدا الخروج بتوصيات وإستراتيجيات تتضمن الإصلاح الناجح.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدعم الطاقة

تمهيد:

يعتبر الدعم الحكومي من أهم المواضيع المثيرة للنقاش والجدل بين الاقتصاديين والسياسيين وفي الأوساط الاعلامية منذ عقود عديدة، بحيث يعكس في طياته استمرارا للجدل بين مؤيدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يرونه من اختلالات في عمل آلية السوق الحر، ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نظرا لما يرونه من تأثيرات سلبية لذلك التدخل على عمل آلية السوق الحر.

ويبرز دعم أسعار الطاقة كأحد أهم جوانب سياسة التدخل الحكومي خصوصا لما تمثله الطاقة كمورد حيوي للفرد والمجتمع، ومن ثم كان موضوع دعم أسعار الطاقة موضوعا على أعلى درجة من النقاش نظرا لتأثيراته اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وبيئيا. وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل ليتناول في 3 مباحث المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للدعم

المبحث الثاني: سياسة دعم الطاقة

المبحث الثالث: اقتصاديات دعم الطاقة

المبحث الأول: الإطار النظري للدعم

في هذا المبحث سوف يتم مناقشة أهم التعاريف الخاصة بالدعم التي قدمتها الأدبيات من خلال عرض مجموعة من التعريفات المختلفة للدعم سواء بحسب الاقتصاديين أو المنظمات الدولية، كما سيتم التطرق إلى مختلف المبررات أو الأهداف المراد تحقيقها لينتهي هذا المبحث باستعراض أهم الأنواع المختلفة للدعم.

المطلب الأول: التعريفات المختلفة للدعم

يحتوي لفظ الدعم على العديد من التعريفات المختلفة، فتعرف الدعم يختلف وفقا لسياقه المستخدم ووفقا للغرض من التحليل، حيث نجد أن التعريف البسيط الذي تأخذ به الأدبيات الاقتصادية للدعم بأنه إجراء تقوم به الحكومة سواء لدعم المستهلكين بهدف الحفاظ على أسعار السلع والخدمات المنخفضة، أو لدعم المنتجين بمنحهم الإعفاءات الضريبية للسيطرة على سعر المنتج في السوق[1].

بالإضافة إلى التعريف البسيط السابق نجد أن هنالك العديد من التعريفات المختلفة والتي سنقوم بعرض عدد منها سواء بحسب النظرية الاقتصادية أو من جانب المنظمات الدولية.

أولا: تعريف الدعم في النظرية الاقتصادية

لقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في إعطاء تعريف جامع للدعم على مدار العقود السابقة، إلا أن هذا الاختلاف يمكن رصده في عدة اتجاهات مختلفة وفقا لما يلي:

1- الدعم كميزة مالية: يعرف كارل شوب " Carl- shoup" الدعم كميزة مالية على أنه: "إجراء تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية لأسرة المجتمع أو المنشأة في القطاع الخاص حتى تتمكن من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف تسيير

[1] طارق محمد صفوت قابل، "**أصلاح المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي أندونيسيا وإيران**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص51.

بالزيادة أو بالنقصان، وذلك من شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحر"[1].

2- الدعم كأداة توزيعية للدخل القومي: إن التعريف السابق قد أغفل الدور الذي يقوم به الدعم باعتباره أداة هامة لإعادة التوزيع بين فئات المجتمع، مما دفع بعض الاقتصاديين على غرار (Perst) إلى تأكيد هذه الوظيفة لأهميتها لدى العديد من دول العالم، خاصة دعم السلع الغذائية الأكثر استهلاكا من طرف الفئات الأقل دخلا، لدرجة أنه رأى أن المفاضلة يجب أن تكون بين إعطاء السلع بالمجان أو توزيعها بأسعار مدعمة[2].

كما يرى فريدريك ريوس (Frederic Reusse) أن الدعم هو: "أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية".

لكن يعاب على هذا التعريف أن دور الدعم يقتصر على كونه أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لإعادة توزيع الدخل دون الأخذ بعين الاعتبار الأدوار الأخرى للدعم[3].

3- الدعم كضريبة سالبة: يرى (Kenneth E. Boulding) أن "الدعم عبارة عن ضريبة سالبة" وأن هذا يعني بدلا من أخذ نسبة معينة أو مقدار معين من السعر المدفوع بواسطة المستهلك، فإن الحكومة تضيف بنسبة أو مقدار لهذا السعر، وفي هذه الحالة فإن المنتج سوف يتسلم سعر السلعة يفوق السعر الذي يدفعه المستهلك بمقدار يساوي الدعم[4]، ويعد هذا الاتجاه هو السائد في الأدبيات الاقتصادية التي وردت في كتابات

---

[1] أنور رجب محمد عبد الرحمن ، "**الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2004-2014 واقتراح إطار ترشيده**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، جامعة عين الشمس، مصر، 2018، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] دندن فتحي، دقدال زين الدين، "**الاقتصاد وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021، ص550.

[4] دنيا شيرين محمد شفيق إبراهيم، "**تأثير دعم القمح على الاقتصاد المصري**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية، متوفر على الموقع: https://democraticaca.de/?=25920K، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/20.

العديد منهم على غرار (Musgrave 1984)[1]، ومعنى ذلك أن إلغاءه يمكن أن يسبب آثار تعادل فرض ضرائب مباشرة بقيمة على السلع المدعمة، وهذه النظرة سائدة خصوصا لدى بعض اقتصاديات الدول.

4- الدعم كأداة لتحقيق الأهداف: تعرف الموسوعة البريطانية (Britaminica Encylopediq) الدعم على أنه: "مدفوعات حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حق ممنوح، أو امتياز تمنحه الدولة للمشروعات الخاصة أو السر أو الوحدات الحكومية لغرض تحقيق أهداف معينة"[2]، حيث تسند فلسفة هذا الاتجاه إلى وجود العديد من الأهداف التي يرجى تحقيقها، وهو ما أشار إليه (Williame E. Schrank) في تعريفه للدعم، حيث عرفه على أنه: "نوع من التحويلات المالية التي تقدمها الحكومة لصناعة ما، عادة ما تحمل فائدة مالية لهذه الصناعة من خلال المدفوعات إلى العمال أو الشركات"[3].

5- الدعم كتحويل من جانب واحد: تعتبر الموسوعة الأمريكية (Encyclopediq America) من أهم المفاهيم التي تناولت الدعم كتحويل من جانب واحد والتي أوضحت أن: "الدعم هو منحة تقدم على شكل عيني أ, نقدي، أ, أي نوع آخر، وتمنح عائد أو مقابل لمانحها"، هذا التعريف يعاب عليه أن يتطرق إلى الدعم من وجهى نظر محاسبية فقط ذلك لأنه توجد تحويلات حكومية في شكل تخفيضات الأسعار مدعمة، وفي الاتجاه المقابل قد يكون هناك تحويل من الأفراد والمنشآت إلى الحكومة في صورة استقرار الأسعار أو استقرار سياسي، وبالرغم من أن هذه التحويلات غير مادية ولا يمكن حسابها إلا أنها تعتبر واقعية وحقيقة في اتجاه مضاد[4].

---

[1] عبد المنعم لطفي محمد كمال، "**الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص16.

[2] حسام غرادين، شبورو سليم، "**علاقة الدعم الحكومي بالعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**"، ورقة بحثية مقدمة لملتقى وطني بعنوان: أثر استحداث نظم وآليات للدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر في إطار مشروع بحث RRFU"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، يوم 03 جوان 2021، ص2.

[3] William Esjrank, **Introducing subsidies, Faofisheries,** deportments, 2003, P2-9.

[4] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص8.

6- الدعم كفرق سعري: تناول ريتشار ستون (Richard Stone) مفهوم الدعم على أ،هـ: "عبأ مالي على الحكومة بغرض تمكين الأفراد والمنشأة من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع به بدون دعم في السوق الحرة"[1].

وفي هذه الحالة نجد أن الدعم عبارة عن تدخل الحكومة لجعل سعر السلعة (سعر المستهلك) أقل من سعر السوق (سعر المنتج) سواء كان هذا التدخل مباشرا أو غير مباشر، ويتمثل الدعم هنا في الفرق بين السعرين[2].

ثانيا: تعريف الدعم لدى المنظمات الدولة

لم يتوقف الاختلاف في تحديد مفهوم الدعم على أدبيات المالية العامة فحسب، بل امتد ليشمل المنظمات الدولية أيضا، فكل منظمة من هذه المنظمات التي تهتم بقضية الدعم تقدم بدورها مفهوما مختلفا يتفق مع أغراض التحليل الخاصة بها، ويمكن عرض تلك المفاهيم وفقا لما يلي:

1- مفهوم الأمم المتحدة: تتبنى الأمم المتحدة مفهوم الدعم على أنه عبارة دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين من أجل تحفيزهم على زيادة الإنتاج أو لتشجيعهم على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة[3].

2- تعريف منظمة التجارة الدولية WTO: تتبنى المنظمة مفهوم للدعم يتناسب مع أهداف المنافسة وتحرير التجارة الدولية، حيث تعرفه على أنه: "تلك المساهمة المالية التي تقدمها الحكومة أو أي كيان داخل حدود الدولة لمساعدة الصناعة أو الأعمال للحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستوياتها الدنيا، وينجم عنها منفعة"[4].

---

[1] زينب توفيق السيد عليوة، "**تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47-75، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص9.

[2] وائل محمد محمود حسين، "**أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة في مصر**"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، مصر، 2015. ص53.

[3] المرجع نفسه، ص54.

[4] أحمد عرفة أحمد يوسف، "**الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص30.

3- تعريف النظام الأوروبي للحسابات ESA: يتبنى هذا النظام مفهوما ضيقا للضيق يتناسب مع الأغراض المحاسبية وسهولة القياس الكمي، وبالتالي يعرف الدعم على أنه: "مدفوعات جارية بدون مقابل وسهولة القياس الكمي، وبالتالي يعرف على أنه: "مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة للمنتجين بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أ, مستويات الأسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات".

4- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: تتبنى المنظمة مفهوما للدعم أكثر اتساعا من كلا المفهومين السابقين، وبالتالي يعرف الدعم على أنه: "نوع من السلوك الحكومي الذي يمنح ميزة للمستهلكين أو المنتجين، وذلك بغرض زيادة دخلهم أو تقليل التكلفة التي يتحملونها"[1].

الجدول رقم (I-1): تعريفات الدعم الحكومي حسب كل منظمة

الآليات الأساسية لنقل الإعانة	WTO	OECD	IEA*	EHS*
التحويلات المباشرة للأموال والخصوم	✓	✓	مغطاة جزئيا أو كليا فقط إذا انعكس ذلك في سعر السوق المحلية	✓
الإيرادات الضائعة (النفقات الضريبية)	✓	✓		✓
الإيرادات الحكومية الأخرى المفقودة (مثل توفير السلع والخدمات دون القيمة السوقية	جزئيا (باستثناء الدعم المقدم للبنية التحتية العامة)	✓		✓
التحويلات المستحثة (دعم الدخل أو السعر)	جزئيا (باستثناء الدعم المقدم من خلال التعريفات والحواجز غير لاتعريفية)			✓
نقل المخاطر إلى الحكومة	✓	✓		✓
الآثار الخارجية السلبية	-	-	-	✓

ملاحظة: نعني بالرمز " ✓ " نعم مغطاة، والرمز "-" غير مغطاة.

[1] نفس المرجع، ص29-30.

* IEA وكالة الطاقة الدولية.

* EHS: المنظمة البيئية والصحة والسلامة للإعانة الضارة بيئيا.

Source : Organisation fov Economic co-operation and Developement (OECD) , 2013, Analysim energy subsidies in the countries of eastenn Europr, cacaus and central Assia, Paris, France, P18.

المطلب الثاني: مبررات وأهداف سياسة الدعم

تسعى الحكومات من خلال سياسة الدعم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

أولا: إعادة توزيع الدخل* لصالح الفئات محدودة الدخل

إن توزيع الدخل بين طبقات المجتمع قد يظهر فروقا واضحة وكبيرة بين الطبقات فنجد طبقة معدومة وطبقة مالكة وغنية، وقد لا توجد طبقة متوسطة وهذه هي الصورة الغالبة في الدول النامية، حيث يقل وجود طبقة متوسطة، ومن هنا فإن التقريب بين الطبقات يتم على أساس الحصول على ضرائب تصاعدية من الأغنياء ومنح إعادة لمحدودي الدخل، وهذه الإعانة تؤذي إلى تحسين دخل الطبقات الفقيرة في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعتبر عملية توزيع الدخل ذات أهمية كبيرة في كل من الدول النامية والمتقدمة، حيث أنها تعمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي [1]، كما يعتبر الدعم وسيلة لإعادة توزيع الدخل من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويرى العديد من الاقتصاديين أن عملية إعادة توزيع الدخل لابد أن تتم دون الإخلال أو التأثير على الأسعار النسبية بقدر الإمكان [2]، وأصبحت المشكلة هنا لإعادة توزيع الدخل هي كيف يتم إعطاء الدعم دون التأثير على التخصص الأمثل للموارد، وعلى هذا حدث جدل كبير حول الصورة التي يتم بها إعطاء الدعم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية.

ثانيا: استقرار الأسعار

توجد في معظم الدول النامية طبقات فقيرة ومحدودة الدخل تجد صعوبة كبيرة في حصولها على السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية الضرورة، ولذلك فإن الدعم يهدف إلى توفير هذه السلع بأسعار

* هي تلك السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول قصد تحويل المداخيل بين الأفراد أو بين طبقات المجتمع، وهذا عن طريق الإنفاق الحكومي.

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] محمود أحمد أمين، "**كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر (دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين الشمس، ص17.

ملائمة وفي متناول هذه الطبقات محدودة الدخل من المستهلكين، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات وتوفير حياة كريمة لهم[1]؛ الرسم البياني الموضح أدناه (الشكل 1)، يبرز بوضوح أثر الدعم الحكومي ومدى مساهمته في زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، وذلك بخفض أسعار المنتجات الاستهلاكية مع الرفع من أسعار البيع للمنتجين بهدف زيادة ربحيتهم والعمل بذلك على ضمان استمرارية نشاطهم.

الشكل رقم (I-01): سياسة دعم الأسعار وتأثيرها على كل من العرض والطلب

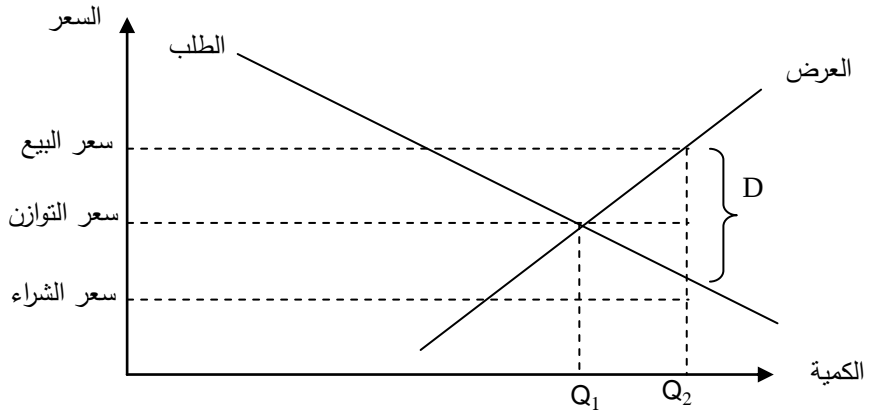

المصدر: أميرة أحمد، أحمد عبد الوهاب، **الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2015، ص4.

نلاحظ من خلال الشكل البياني المبين أعلاه أن الدعم يؤذي إلى إضافة زيادة فائدة المنتجين والمستهلكين معا، بحيث ينخفض السعر بعد حذف قيمة الدعم D، بالنسبة للمستهلك من سعر التوازن إلى سعر الشراء فيما يرتفع بالنسبة للبائع من سعر التوازن إلى سعر البيع[2].

ثالثا: توفير الحد الأدنى من الغذاء

إن تأمين الحد الأدنى من الغذاء ضروري لحياة الإنسان، وفي إطار الحاجات الأساسية أصبح من واجب الدولة في عالمنا المعاصر وعليها أن تتحمل عبئا كبيرا اتجاهه باعتباره حاجة عامة واجبة الإشباع في عداد مسؤولياتها عن تحقيق المن الغذائي لمواطنيها، وهو ما يستتبع قيامها بإنفاق عام يتمثل في سياسة الدعم، ولذلك يرى أن الدعم هو أضمن وسيلة لتوفير الحد الأدنى من الغذاء خاصة في الأجل القصير، وذلك نظرا لأن الفئات محدودة الدخل تنفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء خاصة في الدول النامية، وبناء

[1] دندن فتحي، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي** ، مرجع سبق ذكره، ص554.

[2] أميرة أحمد، أحمد عبد الوهاب، **الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2015، ص4.

على ذلك فإن دعم السلع الغذائية يعمل على زيادة استهلاك تلك الطبقات وتحسين مستوى التغذية بشكل كبير، مما يؤدي إلى رفع المستوى الصحي للمواطنين وزيادة قدرتهم على العمل وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة[1].

كما يوجد هناك أهداف ومبررات أخرى للدعم تتمثل في [2]:

– توفير فرص العمل للعاطلين نتيجة ارفاع عدد المشاريع المنتجة في القطاعات المختلفة؛

– تأمين السكن الملائم لشريحة اجتماعية ذات الإمكانيات المادية المحدودة؛

– تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، عبر دعم القطاعات الإنتاجية غير مضرة؛

– تعزيز البعد الاجتماعي للدولة من خلال القيام بدورها في تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع بما يضمن لهم حياة كريمة؛

– حماية تكوين الأسرة وإعانتها على مجابهة بعض المشاكل المالية والتي قد تعصف ببنائها؛

– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة؛

– حماية الصناعات الناشئة مع ضمان استمراريتها بهدف تأمين فرص العمل؛

– تصحيح بعض حالات فشل السوق، مثل الطلب على خدمات التعليم والصحة.

المطلب الثالث: أشكال وآليات الدعم

يمكن أن نفرق بين أنواع الدعم طبقا للتقسيمات التالية:

أولا: أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة.

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، 2022، ص ص358–359.

ثانيا: أنواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه.

ثالثا: أنواع الدعم من حيث صورة تقديمه للمستفيدين.

رابعا: تقسيمات أخرى لأنواع الدعم.

أولا: أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة.

تنقسم أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة إلى قسمين هما [1]:

1- الدعم المباشر (Escplicit Subsidy): ويطلق عليه الدعم المعلن أو الصريح، ويقصد به مجموعة المبالغ التي تم تسجيلها للدعم في الموازنة العامة للدولة مباشرة سواء نم إعطاءها نقدا أو عينا، وتستند إلى قوانين وعقود مثل: الضمانات الحكومية والتحويلات المحددة في قوانين المالية، حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية لفائدة الأسر أو المنتجين، ويكون الدعم ظاهرا وصريحا في بنود الميزانية العامة للدولة في جانب النفقات العامة أين يمكن قياسه بسهولة وتتبعه من سنة إلى أخرى ودراسة أسباب زيادته والآليات التي تسمح بإصلاحه.

2- الدعم غير مباشر (Implicit Subsidy): سمي هذا النوع من الدعم بالدعم الغير مباشر لكونه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي لا يسهل قياسه أو تتبعه من سنة إلى أخرى، حيث يهدف إلى توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة، وهو يعبر عن الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية.

ويضم الدعم الغير مباشر العديد من الأنواع منها [2]:

2-1- الدعم الضمني: وهو عبارة عن الفرق بين سعر السلعة في السوق المحلي وسعر بيعها في السوق العالمي، ويعرف بإعانات تحقيق التوازن أو سد العجز، ويقدم الدعم الضمني نتيجة لقيام الدولة بتحديد أسعار

---

[1] كافية عيدوني، "**أثر الدعم الاجتماعي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر، 2021، ص4.

[2] حسين براهمي، **سياسة دعم الطاقة وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة –دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت خلال الفترة 2009-2019**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى آق أخموك، تامنغس، الجزائر، 2021، ص33.

جبرية لبعض السلع والخدمات وإلزام الشركات بالبيع بهذا السعر، ويمنح الدعم الضمني بعد تحديد نتيجة النشاط وذلك بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي يعترض وجوده سير أحد المشروعات العامة والخاصة؛ ومثال ذلك بعض الأدوية. وهذا النوع محل جدل شديد بين الاقتصاديين ويواجه صعوبة كبيرة عند قياسه.

2-2- الدعم المستتر: يتمثل الدعم المستتر في تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن بيع المنتجات المحلية (مود خام – سلع وسيطية – سلع نهائية) إلى الوحدات الإنتاجية أو المستهلكين بأسعار أقل من أسعار التصدير أو الاستيراد.

2-3- دعم سعر الصرف: يتمثل هذا الدعم في الفرق بين سعر النقد الأجنبي، إذ يظهر هذا النوع من الدعم في العديد من الدول النامية نظرا لتعدد أسعار الصرف في هذه الدول، ويحدث هذا الدعم نتيجة السماح للمستوردين باستيراد السلع بالسعر الرسمي بدلا من السعر التشجيعي، وعلى الرغم من أن هذا الفرق لا يتم تسجيله في الموازنة لا يتم تسجيله في الموازنة العامة بصورة مباشرة، إلى أنه يؤدي إلى تخفيض أرباح عمليات الصرف الأجنبي التي تسجل في جانب الإيرادات بالموازنة العامة للدولة.

2-4- الدعم الجمركي: يعتبر هذا النوع أحد الدعم الغير مباشر ويمكن أن نميز بين نوعين هما:

– الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمجموعات مختلفة من الواردات أو تخفيض هذه الرسوم على مجموعات أخرى، وتهدف هذه الإعفاءات إلى خفض تكاليف المعيشة والحد من تزايدها؛

– فرض جمارك مرتفعة أو مانعة على بعض المنتجات المستوردة من الخارج بغرض حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية أو حماية دخول العمالة المحلية أو زيادة دخل وأرباح بعض المنتجين المحليين.

وتؤدي كل هذه الإعفاءات إلى تخفيض الحصيلة الجمركية التي كان يمكن للدولة الحصول عليها، وفي المقابل تزداد دخول بعض الفئات من المستهلكين والمنتجين.

ثانيا: أنواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه

ينقسم الدعم من حيث الهدف من تقديمه إلى العديد من الأنواع [1]:

1- إعانات الاستغلال: هي الإعانات التي يقصد بها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات أقل من تكلفتها الأصلية عن طريق منح الدعم في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية، وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار وتفادي مشاكل التضخم.

- تمكين المستهلك من الحصول على السلعة عند شرائها بثمن أقل من ثمن التكلفة.

- الإبقاء على ثمن المنتجات منخفضا سواء لمواجهة سياسة الإغراق أو المحافظة على مستوى معين من الدخل، بقيام الدولة بتغطية الفرق بين ثمن السوق المنخفض وثمن تكلفة السلعة أو الخدمة.

2- إعانات تحقيق التوازن (سد العجز): هي الإعانات التي تعطى بهدف تغطية بعض العجز أو كله، الذي يعترض وجوده سير أحد المشروعات ذات المنفعة العامة للخطر، مثل الدعم الذي يقدم لمرافق النقل العام.

والفرق بين هذا النوع من الإعانات وإعانات الاستغلال أنه يجب أن ل ايدخل كقاعدة عامة في الحساب عن تحديد ثمن بيع السلعة، بل يؤثر بطريقة غير مباشرة على ثمن السلعة، بحيث يبقى ثمن البيع أقل من ثمن التكلفة.

3- إعانات الإنشاء: هل الإعانات التي تقدم للاستثمارات العمومية والخاصة، وذلك بهدف تغطية نفقات الإنتاج أو تجديد وسائل الإنتاج، ويتم هذا النوع من الدعم عن طريق تقديم جزء من رأس المال مجانا أو إقراضه للمستثمر بشروط مسيرة، سواءا كان ذلك في شكل تخفيض لمعدلات الفائدة أو منح قروض طويلة الأجل... إلخ.

[1] حنصال أبو بكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص ص21-23.

يصطلح على هاته الأخيرة بالإعانات الائتمانية أو الضمانات الحكومية، فالعديد منها يترتب عليها آثار في الميزانية وتخلق التزامات مالية للحكومة على المدى الطويل لا تظهر أبدا في بيانات الميزانية، فهذه الإعانات الخفية شائعة عندما تقوم الحكومة بدور مصرفي أو شركة تأمين لمؤسسة أو صناعة ما، وكثيرا ما تضمن الحكومات القروض التي تقدمها للشركات والأفراد عن طريق المصارف التجارية في مجالات تحددها الدولة بالتدرج وعلى حسب الأوليات مثل التدابير الخاصة بالتشغيل وخلق المؤسسات الاقتصادية المنتجة، كذلك برامج الإسكان العام... إلخ، وهو ما يعني أن الحكومة هي التي تتحمل مصاريف الإقراض وليس البنك.

يهدف هذا النوع من الإعانات إلى تكملة مدخرات المشروعات لتمكينها من تمويل الاستثمارات التي تعتبر ضرورية من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعة، وتقع في نفس الوقت في نطاق المشروع الفردي.

4- إعانات التجارة الخارجية: تمثل هذه الإعانات كل ما تقدمه الدولة من دعم للتجارة الخارجية، وذلك من أجل تحسين ميزان المدفوعات، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي ككل، حيث تعمل هذه الإعانات كبديل عن تخفيض سعر الصرف يتضمن تقدير عالي لقيمة العملة المحلية، وذلك لتشجيع الإنتاج بغرض التنويع من صادراتها، كذلك إعانات تشجيع الواردات تقدم إلى سلع معنية من السلع الإنتاجية الأساسية (مواد أولية، آلات... إلخ)، وللسلع الاستهلاكية الضرورية.

ثالثا: أنواع الدعم من حيث صور تقديمه للمستفيدين

ينقسم الدعم من حيث تقديمه للمستفيدين إلى نوعين هما: الدعم العيني والدعم النقدي، وفيما يلي شرح كل منهما:

1- الدعم العيني: هو تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، والتي غالبا ما تكون ضرورية وأساسية لحياة الأفراد، مما يؤدي في النهاية لزيادة الدخل الحقيقي لهم، ويتناسب مقدار الاستفادة من هذا

الدعم طرديا مع كمية الاستهلاك من السلع والخدمات المدعمة، ويتميز الدعم العيني بأنه لا يتيح للمستفيدين حرية الاختيار حيث تقوم الحكومة بتحديد الكميات التي يحصل عليها مجانا أو بأسعار مدعمة[1].

ويضم الدعم العيني ثلاث برامج رئيسية هي [2]:

1-1- برامج دعم الغذاء: ويتم تقسيمها إلى أربع أنواع رئيسية هي:

1-1-أ- دعم البطاقات التموينية: والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة.

1-1-ب- كوبونات الغذاء: حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالأسعار السائدة في الأسواق.

1-1-ج- برامج التغذية المكملة: تأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية لأطفال، وتستهدف فئات معنية مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل.

1-1-د- دعم العام للأسعار: يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.

1-2- برامج دعم الطاقة: حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج للطبقات الفقيرة.

1-3- برامج دعم السكان: يقصد به توفير السكن من قبل الحكومة، وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان أو تخفيض مستوى الإيجارات.

---

[1] عبد المنعم لطفي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] مها أو زيد، "**نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول**" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الثالث، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص157.

2- الدعم النقدي: يعرف الدعم النقدي على أنه إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة[1]، وذلك بغرض الزيادة من قدرتهم الشرائية، وقدرتهم على اقتناء السلع والخدمات المطروحة بالسوق مثل إعانات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة وإعانات الشيخوخة...

يأخذ الدعم النقدي ثلاث أنواع رئيسية هي [2]:

2-1- المساعدات العائلية الخاصة (غير مشروطة): تشكل هاته المساعدات احد أهم شبكات الأمان الاجتماعي للعديد من الدول، حيث تهدف إلى الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم النظامي، يتم ربط هذه المساعدات بعدد الأطفال في كل أسرة.

2-2- المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: يكون الغرض منها ضمان مستوى دخل الأفراد، بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر، ويتم منحه للمعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل.

2-3- التحويلات النقدية المشروطة: حيث تقدم الحكومات تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالتحاق جميع أطفال الأسر المستهدفة بالمدارس وإجراء زيارات دورية للمستشفيات، وتسعى الحكومة من هذه الشروط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تقليل التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية والنسبية لدخول الأسر المستهدفة.

تجدر الإشارة إلى أنه توجد مجموعة من المعايير للمفاضلة بين الدعم النقدي والعيني، وذلك على النحو التالي[3]:

- ✓ **المعايير الاقتصادية:** يعتبر الدعم النقدي أفضل من الدعم النقدي وذلك حسب منظور –الكفاءة الاقتصادية–*، حيث تزداد الكفاءة الاقتصادية في الأسواق إذا كانت السلع تباع بما يعادل تكلفتها الحقيقية، أما في حالة تدخل صانعي السياسات بتحديد أسعار السلع بحيث تقل عن تكلفتها

[1] عبد المنعم لطفي كمال، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] مها أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص158.

[3] طارق صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص62-63.

* تعددت مفاهيم الكفاءة الاقتصادية ويمكن تعريفها على أنها حصول المجتمع على أقصى استفادة ممكنة من الموارد الاقتصادية المتاحة له، وبالتالي تزداد رفاهية المجتمع إذا ما أمكن زيادة المنافع التي يجنيها أفراد المجتمع دون استنزاف المزيد من الموارد.

الحقيقية، فيحدث تشوه في الأسواق وعدم كفاءة في استخدام الموارد، ومن ناحية أخرى يمنح الدعم النقدي للمستهلك حرية اختيار السلع التي يستهلكها، حيث لا تفرض نمط استهلاكي محدد كما هي الحالة في الدعم العيني.

- ✓ **المعايير المؤسسية:** يتطلب الدعم النقدي توافر أنظمة معلومات شاملة حتى يتم تحديد الفئات المستهدفة من الدعم، وكذلك توافر موارد بشرية مدربة من الأخصائيين الاجتماعيين للقيام بالبحوث الاجتماعية المطلوبة، وتوافر آليات مصرفية لتوصيل الدعم إلى كافة المستحقين، وغريها من المتطلبات التي قد لا تتوافر في الدول النامية.
- ✓ **المعايير السياسية:** من المشاكل التي تواجه الدعم النقدي أنه قد لا يحظى بالتأكيد السياسي بسبب تشجيع الدعم النقدي للأفراد على شراء سلع قد لا ترغب الحكومة في زيادة استهلاكها بين المواطنين، لذلك يفضلون الدعم العيني للتأكيد على وصول السلع الأساسية للفقراء.

رابعا: تقسيمات أخرى للدعم

يوجد العديد من التقسيمات المختلفة للدعم ومن أهمها ما يلي [1]:

1- الدعم الاستهلاكي والدعم الإنتاجي:

1 -1 **-الدعم الاستهلاكي:** وهو الدعم الذي يمنح لبعض السلع والخدمات بهدف تخفيض الأسعار لصالح المستهلكين محدودي الدخل، ومن أمثلة هذا الدعم: دعم المواد الغذائية المنتشر في العديد من دول العالم، وبالأخص الدول النامية.

1 -2 **-الدعم الإنتاجي:** وهو الدعم الذي يمنح لبعض المشروعات أو بعض فروع الإنتاج بغرض تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك لتمكين تلك المشروعات من تصريف منتجاتها بأسعار منخفضة وتحقيق أرباح لزيادة الحوافز الإنتاجية لدى المنتجين مثل دعم مستلزمات الإنتاج... وغيرها.

ويلاحظ أن الدعم الاستهلاكي يرتبط بالاستيراد كما أنه يقتصر على الأهداف التوزيعية فقط، بينما نجد أن الدعم الإنتاجي يرتبط بالتصدير ويهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

[1] محمود أحمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص14.

2- الدعم الحكومي والدعم الذاتي:

2-1- الدعم الحكومي: ويقصد به التحويلات التي تتحملها الدولة لصالح فئات أو قطاعات معينة أو لصالح المجتمع بأكمله، ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محليا أو أقل من تكلفة استيرادها من الخارج، والفرق يعتبر دعم من الحكومة إلى الفئات التي تحصل على هذه السلع والخدمات.

2-2- الدعم الذاتي: ويقصد به التحويلات التي تتحملها فئة معينة أو قطاع معين من المجتمع لصالح فئات أو قطاعات أخرى أو لصالح المجتمع بأكمله، ومن أمثلة ذلك قيام بعض الحكومات بالتسعير الجبري لبعض الحاصلات الزراعية بأقل من أسعارها السوقية، مما يؤدي إلى حصول المزارعين على دخل أقل مما كان يجب الحصول عليه.

وبالتالي يعتبر هذا دعم تحويلي من الفلاحين المزارعين إلى باقي فئات الشعب.

3- الدعم بالمنح أو العطاء والتخلي عند الاقتضاء:

3-1- الدعم بالمنح: هو عبارة عن الإنفاق العام الناقل أو التحويلي الذي تقوم به الدولة دون مقابل معين تحصله عليه من ملتقى هذه النفقة أو الإعانة، ومن ثم فإن هذه النفقات لا يترتب عليها أي استهلاك لسلع أو خدمات، وإنما يترتب عليها انتقال للقوى الشرائية إلى متلقي الدعم أو الإعانة.

وهناك عدة صور لإعانات الدعم بالمنح والعطاء مثل إعانات الاستغلال، إعانات تحقيق التوازن، إعانات الإنشاء، إعانات التجارة الخارجية*.

3-2- الدعم بالتخلي عن الاقتضاء: تقوم فكرة الدعم في هذه الحالة على تنازل الدولة عن تحصيل بعض ما يجب لها تحصيله بحكم كونها سلطة ذات سيادة في المجتمع، ويأخذ الدعم في هذه الحالة صورا عديدة من الإعفاءات الضريبية لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية يستفيد منها الأفراد كمستهلكين ومنتجين.

* تم شرح كل هاته الأنواع فيما سبق.

ويلاحظ هذا أن الدعم بالتخلي عن الاقتضاء بتعلق بجانب الإيرادات العامة وليس بجانب النفقات العامة كما في حالة الدعم بالمنح والعطاء[1].

ويبين الجدول رقم (I-2) مختلف أشكال الدعم الحكومي وأنواعه لبعض الدول العربية.

الجدول رقم (I-2): آليات الدعم الحكومي وأشكاله حسب السلع والخدمات لبعض الدول

	تخفيض الأسعار	خفض الضرائب والرسوم الجمركية	دعم فوائد القروض	الدعم المباشر من الميزانية العامة للدولة
الأردن	- غاز الطبخ والطاقة الكهربائية	- الأرز، حليب الأطفال إضافة إلى زيت الطعام. - الدواء والمسكن. - مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي	قروض الإنتاج الزراعي	- القمح وجميع مشتقاته. - التعليم العالي. - مياه الشرب والصحة. - أعلاف الحيوانات. - المؤسسات الحكومية المالية وغير المالية.
الجزائر	- المنتجات البيرولية: الديزل، البنزين، الكيروسين، المازوت. - غاز الطبخ والطاقة الكهربائية	- السكر وزيت الطعام. - الدواء. - الأسمدة وأعلاف الحيوانات. - مدخلات الإنتاج الصناعي.	- دعم أسعار الفائدة للقروض الموجهة للسكن، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. - دعم أسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات.	- غاز الطبخ والطاقة الكهربائية. - الدعم المباشر الموجه للسكر وزيت الطعام "من خلال تعويض الفرق بين السعر الفعلي والسعر المقنن لصالح المتعاملين الاقتصاديين". - الحليب والحبوب الغذائية، السكن، التعليم، مياه الشرب. - مدخلات الإنتاج الزراعي.

[1] وائل محمد محمود حسين، مرجع سبق ذكره، ص66.

				– بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.
السعودية	–	–	–	– القمح وجميع مشتقاته. – حليب الأطفال، أعلاف الحيوانات.
السودان	–الجازولين، البنزين، الفحم وغاز الطبخ. – القمح زمشتقاته	– حليب الأطفال والأرز. – النقل ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي.	–	– الطاقة الكهربائية.
عمان	– الغاز الطبيعي	–	قروض السكن	– الأرز والسكر.

المصدر: طارق إسماعيل، "**سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**" ، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص16.

المبحث الثاني: سياسة دعم الطاقة

الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع في الحياة اليومية، حيث لها دور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية كونها الأداة المحركة للقطاعات الاقتصادية.

كما يعد دعم الطاقة أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية، فهو بذلك يحمي هذه الطبقات من غلا المعيشة، والدعم بشكل عام هو شكلا من أشكال الإعانة أو الدفع النقدي المباشر من قبل الحكومة لمنتج أو مستهلك للطاقة، لكن هذه مجرد طريقة واحدة تستطيع الحكومات من خلالها تحفيز إنتاج أو استخدام وقود معين أو شكل من أشكال الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم الطاقة

تعتبر الطاقة ضرورية للاقتصاد القائم على أساس الصناعة، حيث تؤدي دورا حيويا لا غنى نعنه بالنسبة لجميع المجتمعات والأمم، كما تضطلع بدور هام ف يتحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية، حيث بدأ استعمال الطاقة في القديم بصورة محدودة ليتطور هذا الاستعمال مع تطور الاقتصاد وتوسع حاجات الإنسان.

أولا: تعريف الطاقة

الطاقة هي قدرة المادة على إعطاء قوة قادرة على إنجاز معين، أي مقدرة نظام ما على إنتاج الفاعلية أو نشاط خارجي، وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرة أو البروتونات والبيترونات[1].

وتعرف كذلك على أنها: "عبارة عن قابلية الشيء على إنجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء"، أي أنها تعبير عن علاقتها بالعمل الذي تنجزه، وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصدر الطاقة أو استهلاك المنتوج، وما ينتجه استهلاك هذا المصدر وتحويله إلى جهد وعمل وما يطلقه من طاقة حرارية على الخصوص لأنها المعنية والمستخدمة في مجال المحروقات والتي تقاس بوحدة الحرارة البريطانية BTU لمقياس عالمي[2].

والطاقة مصطلح علمي يعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة، ولا تستطيع ملاحظتها أو قياسها مباشرة إنما ندرس تأثيرها على المواد[3].

---

[1] مسعودي فاطمة الزهراء، جمعي أسماء، " **الطاقة المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** "، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، ص 24.

[2] زكرياء جرفي، سميرة جوادي، "**الطاقات المتجددة كرهان مستقبلي ضمن سياسة التحكم في الطاقة بالاقتصاد الجزائري**"، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص29.

[3] Benfha Najat, ensaad redouane, ghida Fella, **the most important energy development in Algeria**, an analytical study 2010-2017, journal of economic growth and enterepreneur ship GEGE, vol.4, No3, year, 2021, PP106-120/P107.

ثانيا: مصادر الطاقة

تتنوع مصادر الطاقة تبعا لمصدر إنتاجها، فمنها الطاقة غير المتجددة التي يطلق عليها الطاقة الأحفورية التي تشمل طاقة النفط والغاز الطبيعي والفحم، والطاقة النووية (التي منشئها اليورانيوم)، وهناك ما يعرف بالطاقة المتجددة.

1- الطاقة الغير متجددة:

يطلق هذا المفهوم على جميع موارد الطاقة التي وفرت وساهمت في تغطية كافة متطلبات واحتياجات المجتمعات الصناعية المتطورة والعصرية من الطاقة كالفحم، البترول، الغاز الطبيعي، تعتبر مصادر الطاقة التقليدية موارد ناضبة أي نافدة نتيجة استخداماتها والاستفادة منها[1].

1-1- مصادر الطاقة الغير متجددة:

1-1-1- الفحم: يعتبر مصدر أولي للطاقة من خلال الحرق المباشر لتوليد الطاقة الحرارية، كما يتم تحويله إلى كربون، غازات هيدروكربونية، قطران وفحم والتي تستخدم كطاقة أولية، فلا عن ذلك يمكن استخداماته كمادة خام لمختلف الصناعات البتروكيمياوية [2]، حيث ظهرت أهمية الفحم الحجري كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ومنها انتشر استعماله في أماكن أخرى، ولقد كان الفحم يمثل ثلثي استهلاك العالمي للطاقة عام 1950، لينخفض إلى ربع إمدادات الطاقة عالميا خلال التسعينات من القرن الماضي.

1-1-2- النفط (البترول): اكتشف قبل حوالي قرن وربع واستعمل لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ليتوسع إنتاجه واستهلاكه في بقية أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية لسهولة نقله وتخزينه وارتفاع كمية الطاقة المخزنة في الوحدة منه، إضافة إلى تعدد مشتقاته، ونذكر من بين أنواعه الخام الخفيف والخام الثقيل بالنفط، نجد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق بالنفط في العالم، إذ أنها تحتوي على أكثر من نصف مخزون العالم، بينما يحتل الاتحاد السوفياتي المرتبة الثانية بامتلاكه حوالي 13% من المخزون العالمي، في

[1] مسعودي فاطمة الزهراء، جمعي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] معسكري سمرة، يماني ليلى، "**الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية**"، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر 2020، ص901.

حين تتوزع النسبة المتبقية والتي تشكل حوالي 30% من المخزون العالمي في مناطق مختلفة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بعض دول أمريكا الجنوبية، إفريقيا، شرق وجنوب آسيا وأستراليا.

1-1-3- الغاز الطبيعي: يعتبر الغاز الطبيعي خليط من الغازات القابلة للاحتراق، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر، وإن خاصية قابلية الاحتراق تولد لنا قدرا كبيرا من الطاقة، وأن تكوين الغاز الطبيعي يمكن أن تتفاوت على نطاق واسع من منطقة لأخرى، وحتى في نفس المنطقة، وقد اكتسب أهميته الاقتصادية منذ اكتشافه سنة 1920، حيث يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الفحم والنفط ويشكل نسبة 18% من مجمل الاستهلاك العالمي[1].

2- الطاقة النووية: تعمل الطاقة النووية على تزويد ما يقارب 17% من الكهرباء التي يتم توليدها حول العالم وهي مسؤولة عن حوالي 7% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، وبالرغم من أن محطات الطاقة النووين لا تنتج ثاني أكسيد الكربون أو ملوثات بيئية أخرى، إلا أن معارضة هذا المصدر تزايدت بسبب القلق من عواقب التخلص من النفايات المشعة، ومع ذلك لا تزال العديد من الدول تعتمد على الطاقة النووية بشكل مكثف[2].

3- الطاقة المتجددة: هي الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، أي أنها تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي تتوفر في كل مكان على سطح الأرض، لا تحتوي على غازات وملوثات أخر، كما في احتراق الوقود الأحفوري، فهي صديقة البيئة، وتستخدم على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، هي إذن على خلاف الطاقة الغير متجددة قابلة للنفاذ، حيث أن استعمالاتها المتكررة لا تؤدي إلى نفاذها على عكس الطاقة التقليدية الناضبة.

[1] معسكري سمرة، يماني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص901.

[2] موزاي عائشة، بوراس بودالية، "**دور الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة –إشارة لواقع الطاقة المتجددة في الجزائر**–"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2022، ص74.

3-1- مصادر الطاقة المتجددة:

3-1-1- الطاقة الشمسية: تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من هذه الطاقة، وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة[1].

3-1-2- طاقة الرياح: لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحين الهواء التي استعملت في كثير البلدان في رفع المياه من الآبار، وفي طحن ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح، ولكن بطريقة عكسية، وتستطيع التورتينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء الاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلو واط و1.5 ميغا واط.

3-1-3- الطاقة المائية: تشكل الطاقة الكهرومائية أحد المصادر الهامة التي تساهم بنحو 15% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، وتعتبر الصين والبرازيل والولايات المتحدة وروسيا وكندا أكبر خمس دول من حيث سعة التوليد المعتمدة على المصادر المائية، وتوجد في العالم مصادر واسعة جدا لزيادة استغلال الطاقة المائية، إلا أن تكاليفها وبعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينهما وبين الاستثمار.

3-1-4- طاقة الحرارة الجوفية: الحرارة الجوفية هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارة، لكن الحرارة المستعملة حاليا عن طريق الوسائل التقنية المتوافرة، هي المياه الساخنة والبخار الحار، بينما حقول الصخور الحارة مازالت قيد البحث والتطوير، وحتى الآن ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى إمكان استغلال هذه الموارد.

3-1-5- طاقة الكتلة الحيوية: الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقد النووي، أو هو أي وقود مشتق من كتلة عضوية لكائنات

[1] ريم قصوري، عبد الرحمان أولاد زاوي، "**الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الدول العربية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص ص169-170.

حية حديثة (نباتات أو حيوانات)، كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية.

الشكل رقم (I-2): مصادر الطاقة

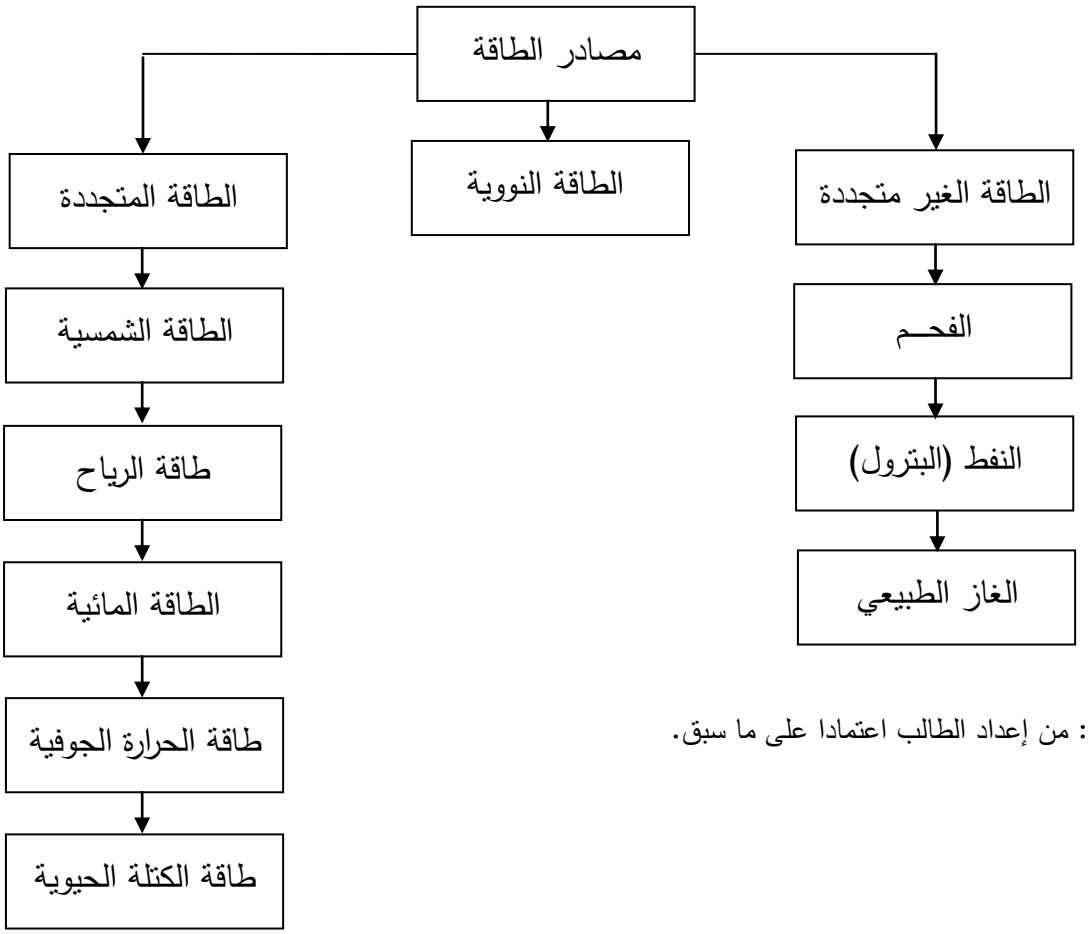

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثاني: مفهوم دعم الطاقة

الدعم العالمي للطاقة كبير جدا، ومع ذلك فإن الحجم الدقيق لهذه الإعانات هو موضوع نزاع كبير، هذا يرجع إلى مجموعة متنوعة من المنهجيات المختلفة المستخدمة لتقدير حجم الإعانات فضلا عن الخلافات حول ما يشكل الدعم[1].

[1] حسين براهمي، مبارك قرقب، "**دعم الطاقة و تأثيره على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر 2009-2018**-"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد03، 2020، ص479.

أولا: تعريف دعم الطاقة

يعرف دعم الطاقة على أنه الفرق بين السعر الذي يتلقاه العرض والمخصص لتغطية تكلفة إنتاج الطاقة، والسعر الذي يدفعه الطلب، ويتم تغطية هذا الفارق من قبل الحكومة من خلال الميزانية الوطنية[1].

بينما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دعم الطاقة بأنه "أي إجراء يسمح ببقاء الأسعار أقل من مستويات السوق لفائدة المستهلكين، أو فوق مستويات السوق لصالح المنتجين، أو يقلل من التكاليف بالنسبة لكل من المستهلكين والمنتجين، من ناحية أخرى يرى صندوق النقد الدولي (IMF) دعم الطاقة على أنه "يتضمن دعم الاستهلاك ودعم الإنتاج، حيث ينشأ دعم الاستهلاك عندما تكون الأسعار التي تدفعها الأسر والشركات أقل من سعر مرجعي ما، بينما ينشأ دعم الإنتاج عندما تكون الأسعار التي يتقاضاها الموردون أعلى من هذا السعر المرجعي، كما ساهمت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في تحديد مفهوم دعم الطاقة واعتبرته "أي إجراء حكومي يسمح بتخفيض تكلفة إنتاج الطاقة، أو يرفع السعر الذي يتلقاه منتوجها أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكوها[2].

ثانيا: أقسام دعم الطاقة

يتكون دعم الطاقة من نوعين من أنواع الدعم وهما كدعم المنتجين ودعم المستهلكين، وينشأ دعم المنتجين عندما يقوم موردو الطاقة ببيع منتجاتهم بأسعار أعلى من مستوى سعر مرجعي معين، فيما ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من قبل المستهلكين أقل من سعر مرجعي ما، ويتم قياس الدعم في حالة منتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل النفط والغاز الطبيعي بالفارق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار المرجعية ممثلة في هذه الحالة بمستويات الأسعار العالمية بعد تعديلها بما يعكس تكاليف النقل والتوزيع، أما إذا كانت منتجات الطاقة تتمثل في السلع ما بين الأسعار المحلية وسعر مرجعي ما، وليكن في هذه الحالة استرداد تكلفة الإنتاج بما يتضمن عائد رأس المال[3].

---

[1] Fernandi Guiliano and others, **Distributional effect subsidies: Evidence from recent policy reform in Argentina, energy economics,** 7 october 2020.

[2] Laissouf Samir, Bourahla Miloud, **The role of the green economy in reducing the energy subsidy policy in Algeria**, revue Algerienne d'Economie et gestion, vol, 15, N° : 01 , 2021.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص1.

بالنسبة إلى دعم المستهلكين فهو ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما: الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبي، وذلك على النحو التالي:

1- الدعم قبل الضرائب: إذا كان السعر الذي تدفعه الشركات والأسر أدنى من تكلفة الإمداد والتوزيع، فعند حساب الدعم قبل الضرائب على السلع المتداولة عالميا، (مثل المنتجات النفطية المكررة) وجب أن يعكس السعر المرجعي، السعر الدولي المتداول بعد تعديله لمراعاة تكاليف النقل والتوزيع (PW) فيصبح:

قيمة الدعم قبل الضرائب= Pw – Pc.

حيث Pc هو السعر الذي يدفعه المستهلكون، ويكون السعر المرجعي بالنسبة للسلع أو الخدمات غير المتداولة عالميا كالكهرباء هو سعر استرداد التكلفة، ولا يوجد هذا النوع من الدعم إلا في البلدان التي يكون فيها السعر المدفوع من قبل المستهلكين أقل من السعر الدولي أو سعر استرداد التكلفة أي: **(Pc <Pw)** [1].

2- الدعم الضريبي: ويكون عندما تكون ضرائب الطاقة أدنى من مستواها الكفء، وينطوي هذا على عنصرين أساسين أولهما ينبغي فرض الضريبة على الطاقة مثلما تفرض على المنتجات الاستهلاكية الأخرى، فإذا كانت ضرائب الطاقة أقل من غيرها فيعني هذا أن هناك دعما ضريبيا، ثانيهما تساهم بعض منتجات الطاقة في التلوث والاحتراز العالمي... إلخ، فالنظام الضريبي الكفء يتطلب أن تطون أسعار الطاقة انعكاسا للآثار السلبية على المجتمع، ففي معظم البلدان تكون ضرائب لطاقة قاصرة ومخلة بشدة على تحقيق هذا الهدف مما يعني أن التكاليف الكاملة لاستهلاك الطاقة لا تنعكس في سعرها على النحو الذي ينبغي تحقيقه في حالة التسعير الفعال[2].

3- الدعم بعد الضرائب: إذا كانت الضرائب المطبقة على المنتوجات الطاقوية دون المستوى الأمثل، ففي هذا الصدد نجد أن معظم الاقتصادات في دول العالم تفرض ضرائب على الاستهلاك بغرض زيادة إيراداتها، ويستلزم لأجل هذا تحقيق الكفاءة الضريبية (فرض ضريبة على جميع المنتجات الاستهلاكية بما

---

[1] حنصال أبو بكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر-دراسة تحليلة قياسية-** ، مرجع سبق ذكره، ص ص145-146.

[2] صندوق النقد الدولي، **إصلاح دعم الطاقة**، مذكرة موجزة على الموقع الإلكتروني:
https://www.inf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/noted/pdfK، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/19.

في ذلك منتجات الطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الخارجية السلبية على البيئة وغيرها مثل الاحتراز العالمي والتلوث على المستوى المحلي والازدحام ...إلخ). فعند حساب هذا النوع من الدعم فإن السعر المرجعي يشمل تعديلا لضمان الكفاءة الضريبية ($t^* > 0$) يعكس حجم الإيرادات المطلوبة لتصحيح المؤثرات الخارجية السلبية الناتجة عن الاستهلاك حيث:

الدعم بعد الضرائب = ($Pw < t^*$)

هذا كله يحتم علينا النظر في ماهية المعايير الأساسية المحددة لمفهوم أسعار المنتجات الطاقوية الفعالة (السعر الفعال)، والتي على أساسها يمكن تحقيق الأمثلة والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية[1].

ثالثا: أشكال التدخل الحكومي في مجال دعم الطاقة

يأخذ دعم الطاقة عدة أشكال، حيث هناك ما يؤثر بصورة مباشرة على الأسعار والتكاليف مثل الإعلانات والإعفاءات الضريبية ومنا ما يؤثر بصورة غير مباشرة مثل اللوائح والقوانين وأبحاث الطاقة، والجدول يوضح الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة.

[1] حنصال أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص146.

الجدول (I-3): الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة

شكل التدخل الحكومي	أمثلـــــــة	آلية تأثير الدعم		
		تخفيض تكلفة الإنتاج	رفع السعر للمنتوج	تخفيض السعر للمستهلك
تحويلات مالية مباشرة	إعانات نقدية للمنتجين	✓		
	إعانات نقدية للمستهلكين			✓
	أسعار فائدة منخفضة، قروض ميسرة	✓		
معاملة ضريبية تمييزية	تخفيضات أو إعفاءات من ضرائب الدخل، ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية	✓		
	الإئتمان الضريبي	✓		✓
	الإهلاك المعجل لمعدات وآلات إنتاج الطاقة	✓		
القيود التجارية	نظام الحصص، القيود الفنية والتقنية والحظر التجاري.		✓	
الخدمات ذات الصلة بالطاقة والتي تقد مباشرة من الحكومة بأقل من تكلفتها الكلية	الإستثمار المباشر في البنية الأساسية لقطاع الطاقة.	✓		
	عمليات البحث والتطوير في مجال الطاقة.	✓		
	التأمين ضد المسؤولية ومخاطر وقف التشغيل	✓		
تنظيم قطاع الطاقة	ضمانات مستوى الطالب ومعدلات التوزيع.	✓	✓	
	التحكم في الأسعار		✓	✓
	قيود الدخول في سوق الطاقة		✓	

Source: Morgan, Trevor reforming enregy subsidies; opportunités to contribue to the climat changer agenda. United Nations Publication ,2008.p12.

المطلب الثالث: مقاييس الطاقة

توجد عدة طرق ومناهج لقياس دعم الطاقة، حيث تختلف طرق قياسه ومناهجه بين الهيئات والمنظمات الدولية.

أولا: منهج الفجوة السعرية The Price Gap Approcha

يتمثل مفهوم دعم الطاقة وفقا لمنهج "الفجوة السعرية" الأوسع استخداما من قبل العديد من المنظمات الدولية في "الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات بعض الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استيراد تكلفة الإنتاج"[1].

الدعم= (سعر الوحدة المرجعية– سعر الوحدة المحلية) ×الوحدات المستهلة

= الفجوة السعرية × الوحدات المستهلكة.

تبين المعادلة الفرق ما بين الأسعار الداخلية الموجهة للمستخدم النهائي، سواء كان مستهلكا أم منتجا، وبين السعر المرجعي، فبالنسبة للمنتجات التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل الغاز ومنتجات البترول، يكون السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم هو السعر الدولي المعدل باحتساب تكاليف التوزيع والنقل، أما في حالة سلع غير تجارية مثل الكهرباء، فيصبح السعر المرجعي هو سعر استيراد منتجها المحلي لما تحمله من تكاليف[2].

تستخدم وكالة الطاقة الدولية هذا المنهج، على افتراض أنه إذا تم بيع منتجات طاقوية بسعر أقل من خلال شكل من أشكال تنظيم الأسعار والأسواق، كما يعتمد صندوق النقد الدولي هذا المنتج في قياس الدعم قبل الضرائب، إلا أن الاعتماد على هذا المنهج وحده لا يعتبر خطأ، لأن حساب الفجوات السعرية على الرغم من بساطتها، فلديها العديد من القيود التي تؤثر على دقتها واستخداماتها، مثل دقة البيانات والآثار

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم: **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص01.

[2] لعيسوف سمير، لحلول كمال: **تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الإقتصادية** ، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 4، العدد02– أكتوبر 2021، ص91.

المتعلقة بالسوق، كما أن هذا المنهج لا يرصد دعم الإنتاج خاصة في البلدان النامية، فأسعار استيراد التكلفة مرتفعة عن المستوى المعتاد نظرا لعدم كفاءة ا لشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة.

الشكل رقم (I-3): تقدير تكلفة الدعم بطريقة الفجوة السعرية

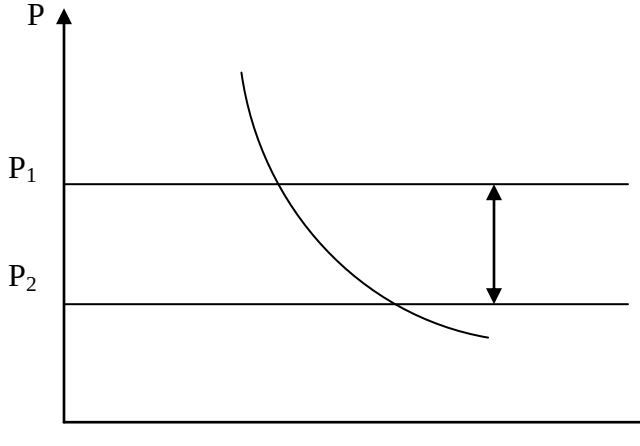

P_1: السعر المرجعي

P_1: السعر المحلي

Q: الكمية المستهلكة

المصدر: صندوق النقد الدولي، محمد بلخير، **شريط وثائقي بعنوان تقدير الدعم على المالية العامة، منهج الفجوة السعرية وطريقة الجرد.**

https:// courses. Edx.org/ course-v1 :IMFX+AR ESRX +1T2021 /COURSE/ 2022.4.09

ثانيا: منهج تكلفة الفرصة البديلة

يقوم هذا المنهج في تقدير حجم دعم الطاقة على تحديد التكاليف الإقتصادية الحقيقية للدعم، فيجب أن تتضمن التكاليف كلا من التكاليف المحاسبية أو المالية وكذلك التكاليف الضمنية، بمعنى أن تكاليف الدعم يجب ألا تقتصر على المبلغ المدفوع من قبل الدولة المستوردة لمنتجات الطاقة أو التكاليف الحدية لإنتاج البترول وذلك للدول المصدرة لمنتجات الطاقة وحساب الفرق بين تلك التكاليف وسعر البيع المستخدم النهائي، لأن كلاهما لا يعبر سوى عن التكاليف الظاهرة للدعم، بينما هناك تكاليف ضمنية لا تظهر في الحسابات الحكومية وهي التكاليف الضمنية أو تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام منتجات الطاقة واستثمارها في أفضل البدائل الاقتصادية بدلا من بيعها بأقل من تكلفتها الحقيقية[1].

[1] فتح الله رجب فتح الله سلامة: **سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية** ، مذكرة ماجيستر، تخصص الإقتصاد العام (المالية العامة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2016، ص17.

الجدول (I-4): مقارنة بين منهج الفجوة السعرية ومنهج تكلفة الفرصة البديلة

	منهج الفجوة السعرية	منهج تكلفة الفرصة البديلة
المفهوم	يقوم على التكلفة المالية لدعم الطاقة بعدها تمثل الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي والسعر المرجعي الذي تتحمله الحكومة.	يقوم على تحديد التكاليف الاقتصادية الحقيقة لدعم الطاقة التي يتضمن كل من التكاليف المالية أو الظاهرة والتكاليف الضمنية
التكاليف المحاسبية	تتمثل في السعر المرجعي أو الاسترشادي الذي يتحدد على أساس السعر الذي تشتري المستوردة الحكومة منتجات الطاقة بعد تعديله بنفقات النقل والجمارك وذلك للدول المستوردة لمنتجات الطاقة أو تحديد التكاليف الجدية للإنتاج واستخراج الطاقة بالنسبة للدول المصدرة للطاقة.	تتحد بنفس الأسلوب التكاليف الماسبية في طريقة فجوة الأسعار عن طريق السعر المرجعي أو التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة.
التكاليف الضمنية	لا يتضمن هذا المنهج إظهار التكاليف الضمنية	تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام منتجات الطاقة في أفضل بديل استثماري وبالتالي تتضمن التكاليف الاقتصادية حجم الأرباح التي كان يمكن للحكومة أن تجنبها إذا ما بعت منتجات الطاقة بأسعارها العالمية.
حجم الدعم	حجم الدعم= السعر المرجعي أو التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة- سعر البيع المستخدم النهائي. وفي هذه الطريقة يظهر الدعم في الموازنة العامة للدولة بأقل من تكلفته الحقيقية.	حجم الدعم= التكاليف الظاهرة+ التكاليف الضمنية- سعر البيع. وفي هذه الطريقة يظهر الدعم في الموازنة العامة بقيمته الحقيقية.

المصدر: فتح الله رجب فتح الله سلامة: مرجع سبق ذكره، ص18.

ثالثا: منهج الجرد

ينطوي منهج الجرد الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع قائمة جرد لسياسات الدعم الحكومية التي تؤثر على إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه، ويستمد نهجه من تقدير دعم المنتجين ودعم المستهلك، حيث يسمح هذا الإطار بتقدير التحويلات التي يمكن ملاحظتها من خلال الإنحرافات في الأسعار الداخلية عن الأسعار المرجعية الدولية، والهدف من منهج الجرد يتمثل في مساعدة المسؤولين الحكوميين والمواطنين على فهم الحجم العام للإنفاق العام والسياسات التي تعزز مسارات الطاقة الخاصة، والمساعدة في تحديد نقاط الضعف الهامة للإصلاح، كما يهدف منهج الجرد إلى تحديد وتوثيق وقياس مجموعة واسعة من التدخلات الحكومية في أسواق الطاقة، باستخدام مزيج من آليات تقديم الدعم[1].

حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتصميم طريقة الجرد، وتقوم باستخدامها من خلال التركيز على الآليات التي يتم توفير الدعم أو المساندة عن طريقها، وتعني هذه الطريقة بفئتين من الآليات وهما[2]:

1- التحويلات النقدية المباشرة أو النفقات الضريبية التي تعد إيرادات ضائعة بسبب الإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية، كما تميز هذه الطريقة بين فئات مختلفة من المنتفعين وبين الأهداف التي تكمن وراء المساندة المقدمة ويمكن أن تستفيد المنتجون من هذه المساندة بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: تقليص تكلفة المدخلات الوسطية على سبيل المثال، وذلك عن طريق دعم المدخلات أو تخفيض الضريبة المفروضة عليها.

الطريقة الثانية: تخفيض تكلفة العمالة من خلال دعم الأجور أو إعفاء المنتجين من سداد رسوم الإشتراكات الإجتماعية.

[1]Kojima ; Masami ;and Dong koplow ; «FOSSIL FUEL SUBSIDIES. Approaches Valuation. The world Bank;2015.

[2]صندوق النقد الدولي: **تقدير حجم الضرائب التصحيحية والدعم بعد الضرائب** ، دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة، الوحدة الأولى، الجزء الثاني (2022/04/10).

Https://courses.edx.org/courses/courses-v1:IMx+AR_ESR+1T2021/corse/

2- الدعم المستهلك بشكل مباشر عن طريق فرض ضرائب متدنية جدا أو من خلال اعتماد قسائم أو برامج خاصة تستهدف شرائح معينة من السكان.

-إذا تتكون طريقة الجرد أساسا من الطريقة الشاملة التي يتم تحديدها لتدخلات الحكومة في أسواق الطاقة، مع إضفاء طابع كمي على تلك التدخلات بحيث تدعم إنتاج الطاقة أو استخدامها.

-وهي طريقة تستنفذ الكثير من الوقت كونها تستدعي توثيق تدابير الدعم بشكل مفصل من خلال البحث في الوثائق الحكومية الرسمية، والجدول الموالي يوضح تقدير تكلفة الدعم بطريقة الجرد، (مصفوفة التدابير المساندة)[1].

[1]صندوق النقد الدولي: دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة، مرجع سابق.

الجدول رقم (I-5): تقدير تكلفة الدعم بطريقة الجرد

آلية التحويل	الإنتاج					الاستهلاك	
		عوائد الناتج	دخل المنشأة	تكلفة المدخلات الوسيطة	تكلفة عوامل الإنتاج	تكلفة وحدة الاستهلاك	دخل الأسرة أو المنشأة
	تحويل مباشر للأموال	مكافأة الناتج أو دفعة بدل النقص	منحة تشغيلية	دعم سعر المدخلات	دعم الجور، المنح الرأسمالية، البحث والتطوير الحكومي	وحدة الدعم	تعريفة الكهرباء
	الإيراد الضريبي الضائع	خصم ضريبي على الإنتاج	خفض معدل ضريبة الدخل	ضريبة انتقائية منخفضة على المدخلات	خفض الرسوم الاجتماعية أو الضريبية العقارية أو الإعفاء منها، خصم على ضريبة الاستثمار أو خصم ضريبي بدل نفقات البحث والتطوير	امتياز ضريبي على ضرائب الوقود أو ضريبة القيمة المضافة	خصم ضريبي على مشتريات الطاقة
	إيرادات حكومية أخرى ضائعة	ضريبة منخفضة على ربع الموارد		تعمد خفض تسعير السلعة أو الخدمة الحكومية أو النفاذ إلى الموارد الطبيعية	تعمد خفض تسعير الحصول على أراضي حكومية وخفض الإتاوات	تعمد خفض تسعير بدل الحول على الموارد الطبيعية	

المصدر: Https://courses.edx.org/courses/courses-v1:IMx+AR-ESR+1T2021/corse/، صندوق النقد الدولي، المفاهيم والمقاييس، دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة، الوحدة الأولى، الجزء الأول، ص06.

رابعا: منهج العوامل الخارجية

تسمى هذه المقاربة أيضا بمنهج الفجوة السعرية المركبة [1]، هذا المنهج يحاول إضافة تكلفة العوامل الخارجية غير المقصودة إلى تقدير البيانات الخاصة بكل بلد (مثل: الاحتباس الحراري، وتلوث الهواء الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري للمركبات ، والازدحام المروري وحوادث المرور وتلف الطريق)، تجدر الإشارة إلى وجود وجهات نظر متباينة حول إدراج أو استعاد العوامل الخارجية من طرف الهيئات الدولية في تقدير حجم دعم الطاقة المقدم، إذ تعتبر وكالة الطاقة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العوامل الخارجية خارج نطاقها في قياس الدعم، في حين أن صندوق النقد لدولي يقيس تكلفة العوامل الخارجية المتصلة بالاستهلاك في تقديرات الدعم "الدعم بعد الضريبة"، ومعالجة العجز الناجم عن الأضرار الاقتصادية لهذا الدعم[2].

فالعوامل الخارجية ترتبط بالجانب البيئي بالإضافة إلى التكاليف الصحية التي تلحقها، هذا ما دفع بالاقتصاديين المدافعتين عن البيئة إلى المطالبة بفرض ضرائب تصحيحية يطلق عليها أيضا اسم ضريبة بيجو، والافتراض الأساسي هو أن العوامل الخارجية هي تكلفة أضرار شكلية كان ينبغي تسجيلها في سعر الوقود، فبعض العوامل الخارجية مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من احتراق الوقود، وهذا ما أدى إلى العديد من الوفيات المبكرة والأمراض مما ساهم في ارتفاع التكاليف الاقتصادي[3].

المبحث الثالث: اقتصاديات الدعم الطاقة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل قضية دعم الطاقة على المستوى العالمي، وذلك من خلال استعراض مصادر تمويل دعم الطاقة كأول المسائل التي تتناولها في هذا المبحث، كما سيتم التطرق إلى وتحليل أسباب ومبررات دعم الدول للطاقة، لننهي بعرض كل من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عنه.

[1] Adelf , constanze, et al **"TTTP and fossil fuel subsidies : Using international policy"** ; 2014 ; p 23.

[2] Kojima , masami , and doug koplow , OP-Cit , p 11.

[3] Keen, Rud DE Michael**, Back to basics Taxing Principles, Finances & Development**, Intrnational Monnetay Fund, December, vol, 51, 2014, p51.

المطلب الأول: مصادر تمويل دعم الطاقة

يأخذ تمويل دعم الطاقة أشكالا مختلفة توقف على محور مجموعة واسعة من العوامل مثل ما إن كانت الدول مصدرة لمنتجات الطاقوية أو مستوردا صافيا لها، وتنظير قطاع الطاقة وهيكلة ملكية أصول الطاقة وشبكة توزيع الغاز والمنتجات البترولية وصحة الموارد المالية للحكومة، وبالتالي فهناك طرق مختلفة لتمويل الدعم بما في ذلك الاستخدام الموازي للدعم الصريح والدعم الضمني في الدول المصدرة والمستوردة لمختلف أنواع الطاقة.

أولا: تمويل دعم الطاقة في الدول المستوردة للطاقة

يواجه مستورد الطاقة العديد من الخيارات لتمويل ادعم، حيث يمكن أن تمويل دعم الطاقة من الميزانية أو من أنشطة خارج الميزانية.

- يشكل دعم الطاقة الممول من الميزانية تحويلات نقدية واضحة قدمتها الحكومة سواء للمنتج أو المستهلك الذي يتلقى الدعم ويسجل الدعم (دعم صريح) في ميزانية الدولة، على سبيل المثال: تكلف الحكومة مرفقا عاما بتحديد سعر بيع أقل من تكلفة الإنتاج ثم تمول الحكومة الخسائر بتحويل أموال من الميزانية له، ومكن لمستوردي الطاقة تأمين هذه الاعتمادات بأساليب متعددة مثل خفض الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى وزيادة الضرائب المباشرة أو غير مباشرة أو زيادة الاقتراض تفي السوق المحلي أو الدولي أو من خلال التمويل التضخمي[1].
- يتم تمويل دعم الطاقة من أنشطة خارج الميزانية ويعتبر هذا النوع من التمويل بمثابة كنشاط شبه مالي من شأنه أن يسبب عجزا ماليا، فقد يقرر مستوردا صافيا تمويل برنامج الدعم من خلال أنشطة مخارج الميزانية، وتكون أقل شفافية وأكثر صعوبة في حسابه، كما أن لآثاره على الموارد المالية العامة مماثلة لآثار الدعم الممول من الميزانية حيث أنه سيلزم سداد الدعم الممول من أنشطة خارج الميزانية ويترحم في النهاية إلى مزيد من العجز في ميزانية الحكومة، والميزة كالمشتركة بين جميع أنواع دعم الطاقة في الدول المستوردة للطاقة هو أن الدعم يكون خارج نطاق السيطرة الحكومية.

[1] بسام ولوزا القطري، **دعم الطاقة في العالم العبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010، ص17-18.

ويمكن تمويل دعم الطاقة تمويل مستعرضا بين مختلف مجموعات المستخدمين للطاقة، ويحدث هذا النوع من الدعم عندما يتم محاسبة الطاقة برسوم أقل من تكاليف إنتاجها للأسر على سبيل المثال فيعوض النقص في الإيرادات برفع رسوم محاسبة القطاع الصناعي التجاري لمستويات أعلى من التكلفة[1].

ثانيا: تمويل دعم الطاقة في الدول المصدرة للطاقة

تواجه حكومات الدول المصدرة للطاقة عدة خيارات مختلفة والحجة التي يستخدمها هؤلاء المنتجين للنفط الخام والغاز الطبيعي هي أن ثروتهم من موارد الطاقة وانخفاض تكلفة الإنتاج المحلي يبرر لحد ما، انخفاض أسعار الطاقة المحلية.

وبالتالي لا تعتبر التكلفة المنخفضة للطاقة التي يتمتع بها المستهلكين في البلدان المنتجة للنفط في العالم العربي في كثير من الأحيان بمثابة طاقة مدعومة، نظرا لحقيقته أنه لم يتم إجراء تحويلات نقدية واضحة من جانب الحكومة.

فعلى سبيل المثال يمكن إعطاء أوامر إلى شركة النفط الوطنية بين المنتجات البترولية للسوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار الدولية وفي هذه الحالة التي تتكبد شركة النفط الوطنية عن خسائرها، ومع ذلك ينطوي التسعير المنخفض للطاقة على دعم ضمي، ويمثل الدعم الضمني العائد أو الإيراد الاقتصادي الضائع نتيجة لعدم بيع النفط بالأسعار الأعلى في السوق المحلية، ويكون في صورة تحويل نقدي من الحكومة إلى المواطنين بدون ظهور هذا التحويل بشكل واضح في ميزانية الحكومة[2].

فلو أنه قد تم تحصيل هذه الإيرادات الضائعة فمن الممكن استخدامها من جانب الحكومة بطرق متنوعة، على سبيل المثال خفض العجز في الموازنة العامة وحجم الدين العام، وزيادة الإنفاق في مجالات أكثر إنتاجية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة أو توزيعها مباشرة على الشعب أو نخفض الضرائب حسبما يكون ملائما.

[1] بسام فتوح ولوزا القطري، المرجع السابق، ص18.

[2] أنور رجب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الثاني: أسباب ومبررات سياسة دعم الطاقة

أولا: المبررات

من بين المبررات الأكثر شيوعا لدعم الطاقة ما يلي:

1- توسيع فرص الحصول على الطاقة: يعتبر عدم وصول الأسر إلى مختلف المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، والذي يعرف بقفز الطاقة، أحد الأسباب الرئيسية للدول في تقديمها للدعم، حيث يساعد دعم الطاقة في الحصول عليها بأقل التكاليف من خلال تحمل الحكومات للفارق في الأسعار بين الأسعار بين الأسواق الدولية والأسواق المحلية[1].

2- حماية الفقراء: تهدف سياسات دعم الطاقة إلى حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من ارتفاع تكاليف مختلف أنواع المواد الطاقوية، ويتم ذلك إما بالاستهداف المباشر للوقود الواسع الاستعمال بين الأسر الفقيرة مثل وقود الكيروسي، أو الاستهداف غير المباشر لدعم وقود الرزيل الذي يعتبر وسيلة رئيسية تستخدم على نطاق واسع في قطاع النقل بالنسبة للأسر منخفضة الدخل أو من قبل الفلاحين نفي المناطق الريفية، بينما تقدم بعض الدول الأخرى الدعم لفائدة المنتجين من خلال الإبقاء على جميع أسعار المواد البترولية أقل من الأسعار الدولية بهدف تحقيق تكاليف الإنتاج، بغض النظر عما إذا كان المستهلك النهائي من الأسر الفقيرة أو الغنية.

3- تعزيز التنمية الصناعية: تقوم العديد من الدول بحماية صناعاتها المحلية بغرض تعزيز قدراتها التنافسية وحماية العمالة المحلية، من خلال تقديم منتجات.

مختلف الشركات التجارية والصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، بغرض تقديم سلع وخدمات منخفضة الأسعار لفائدة المستهلكين[2].

4- تسيير الاستهلاك: تتجه الحكومات إلى التحكم في منتجات الطاقة في محاولة منها لموازنة تقلبات أسعارها، ويعمل ذلك بحجم التكاليف التي تكبدها كل من المنتجين والمستهلكين فتلجأ الحكومات إلى دعم

[1] Fattouh bassam and laura el-kaitiri. Energy subsidies in the arab world arab human devlopment report.2012.p13

[2] لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2020-2021، ص ص 29-30

أسعارها عندما تكون الأسعار في الأسواق قد يكون الهدف من دعم الطاقة تصحيح فشل الأسواق خدمة للصالح العام عندما يكون هناك احتكار طبيعي من طرف المرافق ذات التكاليف والبنى التحتية العالية مثل مؤسسات الكهرباء، أو في حالة احتكار القلة من طرف مجموعة من موردي المنتجات النفطية، حيث تهدف مستويات الأسعار المختارة إلى تمكين الشركات المهيمنة من تحقيق عوائد معقولة على استثماراتها، ولكن لن تحقق أرباحا باهظة.

في هذا الصدد تخضع مبادئ التسعير لاعتبارا ت اجتماعية واقتصادية، مما يجعلها في كثير من الأحيان أقل من مستوى استرداد التكاليف لعدة أسباب:

- عدم إجراء مراجعات دورية للأسعار، مما يؤدي إلى تأخير زيادة التعريفات الخاصة بذلك؛
- التوقيت غير مناسب لزيادة الأسعار؛
- يمكن تسييه الزيادات في الأسعار، خاصة إذا كانت خاضعة لموافقة مجلس الوزراء أو الرئيس؛
- تبعات التغير في أسعار الصرف.

5- إعادة توزيع المداخيل: تلعب وظيفة إعادة توزيع المداخيل دورا حاسما في تحديد كل من سياسات الضرائب والإعلانات أين تتحمل العديد من دول العالم، كما فيها الدول الرأسمالية، مسؤولية اجتماعية تجاه مواطنيها من خلال تقديم مساعدات لهم في ظل آليات السوق، حيث تعد سياسات دعم أسعار الوقود، والمياه والكهرباء عقدا اجتماعيا راسخا، ومن ثم تبرز الحاجة إلى تدخل الدولة في سياسة توزيع هذه العوائد، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية بين مواطنيها ومساعدة الطبقات الفقيرة، إلا أن تطبيق هذه السياسة في أي دولة من الدول يرتبط بمفهوم الاستهداف أو استهداف الطبقات الفقيرة على وجه التحديد، وبالتالي فإن أي دعم يذهب لغير الفئات التي تستحقه يخالف نظرية الدعم وفلسفة ويعتبر تسريبا مله وإهدار الموارد الدولة[1] الدولية منخفضة، ويؤدي هذا إلى تسيير الاستهلاك لمواجهة الأسعار المتقبلة للطاقة.

[1] لعيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

6- تحاشي ضغوط التضخم: تعتبر الزيادات في أسعار المواد الطاقوية في الأسواق الدولية، أحد المخاوف التي تواجه العديد من الدول بسبب تزايد الضغوط التضخمية، فارتفاع أسعار الطاقة تنعكس على مختلف تكاليف الصناعات التي تمرر إلى المستهلك الأخير.

7- اعتبارات سياسة: في العددي من الأحيان، يخلق دعم الطاقة عوائد لفائدة صناعات أو مناطق أو مجموعات من الأفراد، وذلك ما تستحبه الحكومات فإما تطبقه وإما أن تزيد فيه لمواجهة الضغوط الشعبية، كما سيحرص المستفيدون من هذه المنافع على الدفاع على استمرار هذا الدعم[1].

ثانيا: المبررات النظرية لسياسة دعم الطاقة

تسعى سياسة دعم الطاقة إلى تحقيق عدة أهداف من الناحية النظرية على غرار تصحيح فشل السوق، وإعادة توزيع المداخيل:

1- تصحيح فشل السوق: يعرف فشل السوق بأنه حالة التي يفشل فيها نظام السوق في تخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة، وتتمثل مظاهر فشل السوق في[2]:

* وجود السلع العامة، وهي السلع التي تعطي منافع لكل من يرغبون في الاستفادة من وجودها، كما أن استهلاكها لا يقلل من المنافع التي يحصل عليها الآخرون، مثل: الدفاع الوطني، والطرق العامة؛
* ظهور المؤثرات الخارجية الناتجة عن بعض الأنشطة الاقتصادية والتي يعكسها لا يقوي السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة وذلك ما يترتب عليه سوء تخصيص الموارد، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التلوث؛
* ظهور تكتلات احتكارية تسيطر على الأسعار؛
* عدم توافر المعلومات بطريقة متماثلة بين جميع الأفراد.

[1] لعيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ، ص30.

[2] محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص15.

المطلب الثالث: الآثار الانعكاسات الناتجة عن عدم الطاقة

أشرنا في العرض السابق أن سياسة دعم الطاقة تهدف إلى تحقيق العديد من المنافع؛ إلا أن واقع الدول التي انتهجت هاته السياسة يشير إلى أن هناك مجموعة من الآثار السلبية ترتبت عنها تفوق في حجمها تلك المنافع المتوقعة، وفيما يلي سنحاول حصر أهم الانعكاسات الناتجة عن سياسة دعم الطاقة:

أولا: الانعكاسات الاقتصادية لدعم الطاقة في:

- انخفاض النمو وإحداث تأثيرات على أرصدة المالية العامة والدين العام من الممكن أن يؤدي الدعم إلى تنبيط الاستثمار في قطاع الطاقة،إذ أن انخفاض أسعار الطاقة ودعمهما قد تؤديان إلى تراجع الأرباح أو تحمل المنتجين خسائر مباشرة، مما يصعب على الشركات المملوكة للدولة التوسع في إنتاج الطاقة، كما يكفي القطاع الخاص عن الاستثمار في الأجلين القصير والطويل.

وينتج عن ذلك عجز جاء في الطاقة يؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي[1].

- **كثافة المستهلك:**

قد يؤدي تخفيض الأسعار النهائية لمنتجات الطاقة والناتجة عن الدعم سواء للمنتج أو المستهلك، إلى الإفراط في استهلاك هذه المنتجات وتقليل الحوافز لاستخدام هذه المنتجات بكفاءة[2].

على سبيل المثال تعتبر دول العالم العربي من أكثر الأنظمة الاقتصادية الإقليمية استهلاكا للطاقة في العالم مقارنة بباقي الأقاليم، مع الاتجاه إلى حدوث مزيد من الارتفاع في كثافة استهلاك الطاقة، في المقابل نجد انخفاض إجمالي استهلاك الطاقة الأولية لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم باستثناء العالم العربي، حيث ارتفعت معدلات كثافة استخدام الطاقة في عدة أنظمة عربية منذ ثمانينات القرن الماضي، كما هو موضح في الشكل أدانه.

[1] بينيدكن كليمنتس وآخرون، مرجع سبق ذكرهن ص 16.

[2] فتح رجب الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص25.

الشكل (I-4): متوسط المعدل المركب لاستخدام الطاقة في بعض البلدان (كغ نفط مكافئ/لكل 1000 دولار أمريكي) لسنة 2013

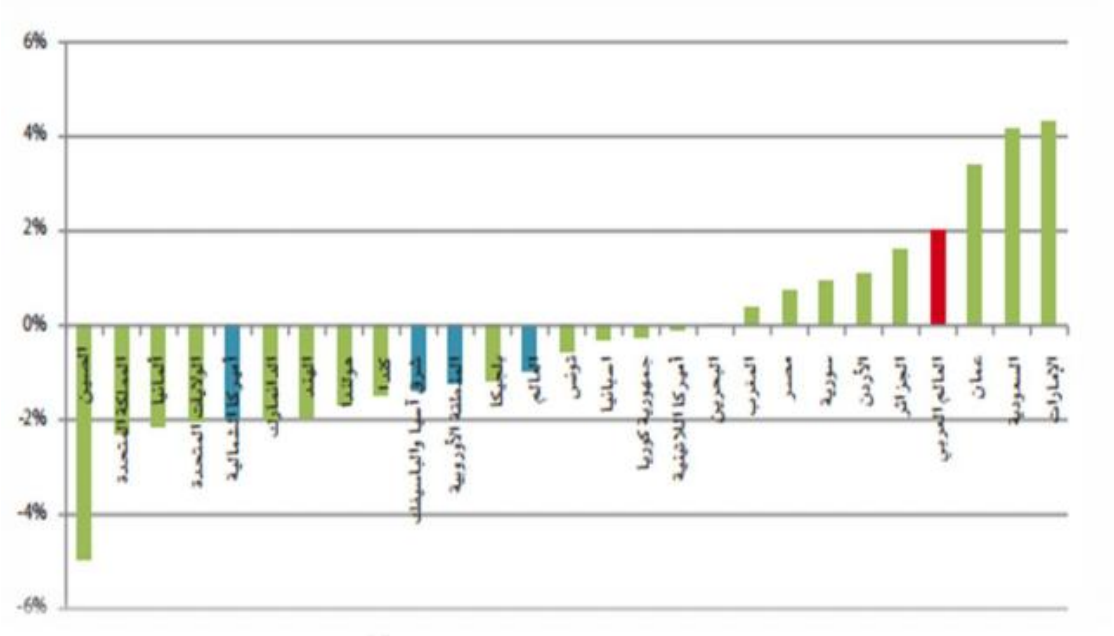

المصدر: بسام فتوح ولورا القطوي، مرجع سبق ذكره، ص25

الشكل الموضح أعلاه يبرز لنا أسعار مستويات استهلاك الطاقة لمجموعة من الدول، الملاحظ من خلال هذا الشكل أن الدول التي تتواجد بها معدلات مرتفعة في استهلاك الطاقة، هي عبارة عن دول تتميز معظمها بأنها دول مصدرة للمواد البترولية مثل السعودية، الإمارات....الخ.

يؤدي الإفراط في استهلاك منتجات الطاقة الناتج عن دعم الاستهلاك إلى زيادة الطلب المحلي على هذه المنتجات، وبالتالي انخفاض الكمية المتاحة للتصوير في الدول المصدرة، وزيادة الكمية المستوردة في الدول، ويهدد أمن الطاقة بها، ففي إيران على سبيل المثال التي تعد من أهم الدول المصدرة للنفط، ونتيجة الطلب المتزايد على الوقود المدعم في عام 2006، قامت باستيراد آخر ù40 من احتياجاتها من هذا الوقود المدعم[1]، وتظهر البيانات الدولية ارتفاع مؤشر كثافة الطاقة (إجمالي استهلاك الطاقة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية نتيجة الاستخدام المفرط لمنتجات الطاقة في عدة الكفاءة في استغلال هذه المنتجات، حين ارتفعت معدلات كثافة استخدام الطاقة في عدة دول عربية تصنف من بين أكثر دول العالم استهلاكا للطاقة على مستوى العالم وقد نتج عن ارتفاع

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

استهلاك الطاقة في الدول العربية تحول عدد من بلدان المنطقة من بلدان مصدرة صافية إلى دول مستوردة صافية للطاقة سواءا فيما يتعلق بالنفط الخام أو المنتجات النفطية والغاز الطبيعي[1].

الشكل (I-5): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة لحجم مكافئ نفطي لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية وبعض الدول الأخرى.

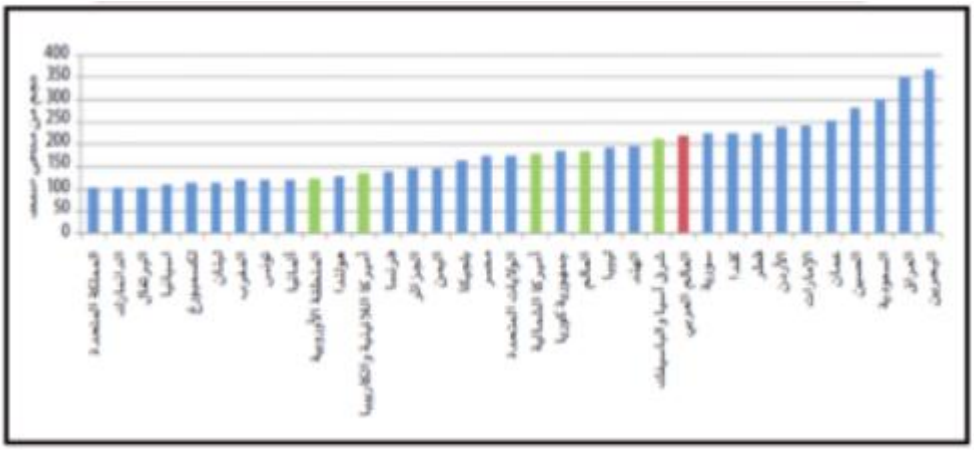

المصدر: محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص15.

- يترتب على دعم الطاقم جانب الإنتاج تحرير المنتجين من ضغوط المنافسة الكاملة، وهو ما يمكن أن يترتب عليه تقليل حوافز تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة التشغيل، وهو ما يقلل من قدرة المنتجين على الاستثمار في مجالات تكنولوجيا الطاقة.
- يعطي دعم الطاقة حافزا قويا للتشجيع على التهريب ونشاط السوق السوداء، فعندما تكون الأسعار المحلية أقل بكثير عن الأسعار في البلدان المجاورة، يؤدي ذلك تنامي ظاهرة التهريب للمنتجات الطاقوية المدعمة عبر الحدود للدول التي لا تطبق الدعم، وبالتالي تكبد خزينة الدولة لأعباء مالية دون استفادة حقيقية لمستحقيها[2].

فعلى سبيل المثال في إيران تم تهريب حوالي 40.000 برميل من البنزين المدعم يوميا خارج البلاد، وذلك قبل تقنين الوضع مع بداية عام 2007

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] كريم بودخدخ، **أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الدوافع والمتطلبات** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، جامعة البليدة02، 2017، ص109.

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية

إن تأثير دعم أسعار الطاقة من الناحية الاجتماعية يتمكن خصوصا في وكونه يتميز بعدم الاستناد، حين:

- تستفيد الأسر الأعلى دخلا من دعم الطاقة بصورة أكبر من الأسر الأكثر فقرا، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم استهلاك الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية، وتشير البيانات غلى أن اغني 10% من الأسر في البلدان المنخفضة الدخل تحصل على 6 أضعاف (43%) ما تحصل عليه أفقر 20% من الأسر (7%) من مجموع دعم المنتجات البترولية، كذلك ثبت أيضا عدم فعالية توجيه الدعم على الغاز الطبيعي والكهربائي قي الوصول إلى الفئات المستهدفة حيث يحصل أفقر 20% من الأسر على 10% من دعم الغاز الطبيعي، 9% من دعم الكهرباء[1].

ويمكن توضيح التكاليف الاجتماعيق لدعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلا الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (I-6): نسبة دعم الطاقة الذي يستفيد منه أفقر 40% من السكان في عام 2008.

المصدر: كارلو سدرالفيش وآخرون، **إصلاح دعم الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقي: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات المرحلة المقبلة**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،2014، ص2.

[1] فتح رجب الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يؤدي دعم الطاقة إلى المزيد من عدم المساواة، ففي حالة دعم أسعار الكهرباء نجد أن الغالبية العظمى من الفقراء في إفريقيا يحصل على هذا الدعم لأن شبكة الكهرباء لا تصلب إليهم، كما أن الدعم الذي تحصل عليه مرتبط بحجم الطاقة التي يستهلكها، وبالتالي فإن أكبر المستفيدين هم أصحاب السيارات والمنازل مكيفة الهواء[1].

بحيث أظهرت دراسة حديثة لتأثير دعم أسعار الطاقة على مجموعة مكونة من 20 من الأنظمة الاقتصادية أن 97 دولار في المتوسط من أصل 100 دولار في دعم البنزين يذهب إلى الأربع فئات الأعلى دخلا في العينة، في حين يذهب 3 دولار فقط في الواقع إلى الفئة الأقل دخلا التي كانت هي المقصودة بالاستفادة من هذا الدعم يستولي على النصيب الأكبر من الدعم الفئة الأعلى دخلا والتي تأخذ لوحدها 40% من الدعم[2].

الشكل (I-7): نصيب استهلاك الطاقة لأعلى وأدنى شريحة دخل على مستوى العالم سنة 2013

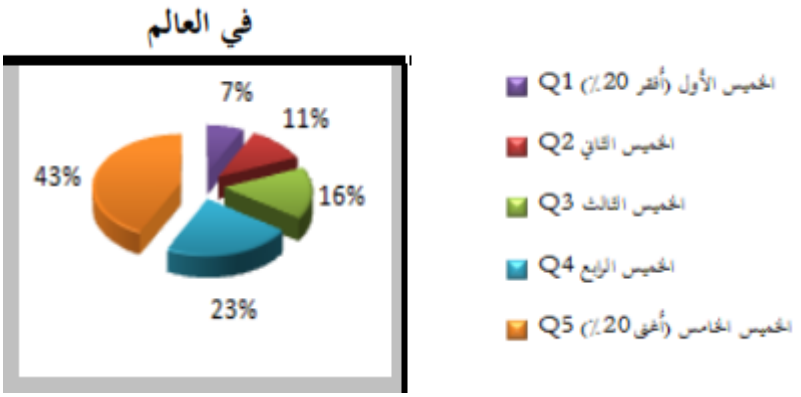

Source : benedict chements,opcit,p38

من خلال قراءتنا الأرقام الجدول أعلاه ودنا أن 20% من أغنى الأسر في العالم تستهلك في المتوسط ستة أضعاف من منتجات الوقود المدعم أسعارها مقارنة بـ20% من أفقر الأسر في العالم (الخميس الأول).

[1] ديفيد ليبون: **إصلاح الدعم على أسعار الطاقة، المسار المستقبلي**، صندوق النقد الدولي، 2013، ص4.

[2] بسام فتوح ولورا القطري، دعم الطاقة في العالم العربي، ص32.

- يؤدي دعم الطاقة إلى مزاحمة الإنفاق العام الذي يمكن أن يوجه إلى مجالات تعزز النمر، مثل مجالات البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وشبكة الضمان الاجتماعي، فبعض بلدان العالم تنفق على دعم الطاقة أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم، مما يؤثر سلبا على رأس المالي البشري[1].

والشكل الموالي يبرز مزاحمة دعم أسعار الطاقة للنفقات المخصصة لكل من التعليم.

الشكل(I-8): البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دعم الكلي قبل الضريبة، الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، سنة 2011، (% من إجمالي الناتج المحلي)

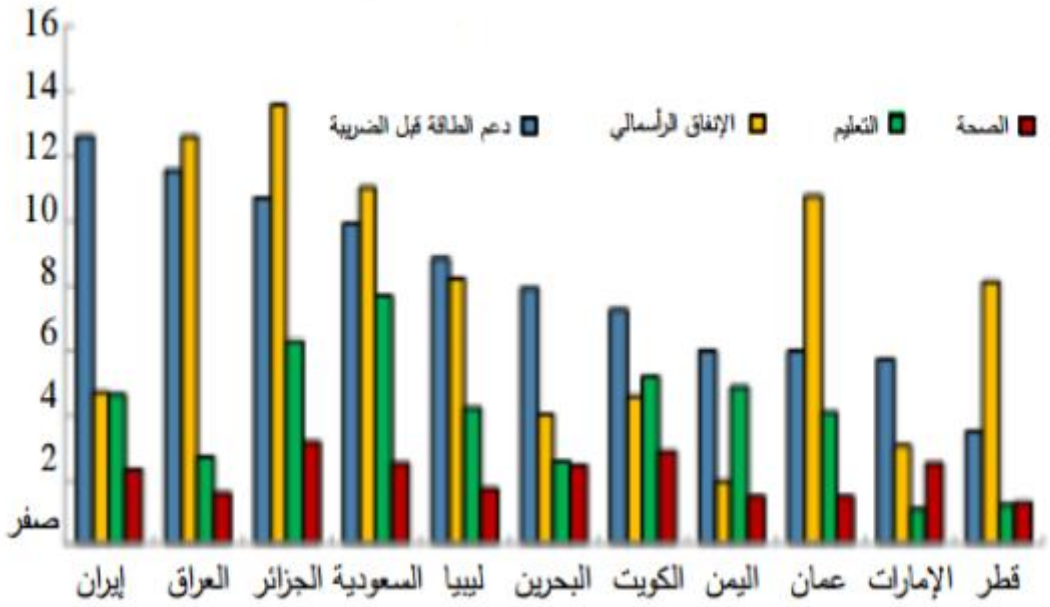

المصدر: كارلو سدر الفينش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص2.

ومع استمرار دعم أسعار الطاقة، فإنه ينشا لدى أفراد المجتمع نوع من الاعتقاد بديمومة هذا الدعم وعدم أحقبة الدولة في رفعه والتخلي عنه مثله مثل باقي أنواع الدعم للمنتجات الأخرى، ومن ثم فإن الدولة ستواجه العديد من الاضطرابات الاجتماعية في حال تخلت عن الدعم، وعليه غالبا ما تفضل

[1] رجب فتح الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص23.

الدولة المعنية خيار الاستمرار في هذه السياسة تفاديا لأية انزلاقات، مما يزيد من العبء عليها ويضاعف من حجم التكاليف والآثار السلبية المترتبة عنها[1].

ثالثا: الانعكاسات البيئية

إن الاستعمال المفرط للمواد الطاقوية المدعومة له آثار سلبية على البيئة تتجلى في:

1- تغيرات في المناخ:

يساهم دعم المواد الطاقوية في تغيير المناخ عن طريق خفض أسعرا الوقود الأحفوري، مما يشجع على زيادة الإنتاج والاستهلاك وبالتالي على الانبعاث، ففي دراسة نشرت سنة 2018 من قبل مجموعة من الباحثين يقودها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (iiasa)، أشارت إلى أن إلغاء الدعم الوقود الأحفوري يمكن أن يحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية نسبة تصل إلى 5% حتى عام 2030 كما انه يسهم في التحقيق من آثار التغير المناخي ويفتح المجال الاستثمار في الطاقات المتجددة[2].

2- إعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجدة:

يمكن أن يؤدي دعم الوقود الإعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، التي تجد صعوبة في التنافس مع الوقود الأحفوري المدعم[3].

3- تغيرات خارجية:

ينتج عن دعم الطاقة تغيرات خارجية سليبة عديدة، إذ يؤدي فرط الاستهلاك إلى تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري والتلوث المحلي نتيجة زيادة انبعاثات الغازات السامة في الجو كما يبين لنا الشكل الموالي:

[1] كريم بودخدخ : مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] لعيسوف يوسف، **إشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي** ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017، ص232.

[3] وهيبة بمنن داودية، **سياسات دعم الطاقة في الدول العربية، بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص85.

الشكل (I-9): انبعاثات ثاني أسيد الكربون في بعض بلدان العالم بـ (طن مقري/ نسمة) لسنة 2014

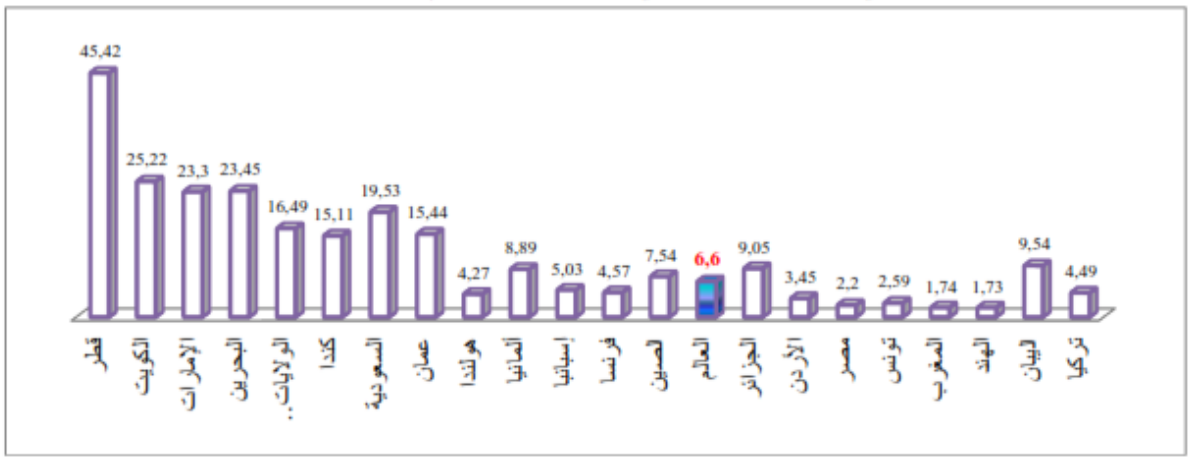

المصدر: حنصال أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص171

من خلال الشكل المبين أعلاه، نلاحظ أن الدول التي بها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي الدول الأكثر دعما للطاقة، وبالتالي هي الأكثر تلويثا للمحيط.

كذلك تنتج مؤثرات خارجية سلبية عن زيادة الحركة المرورية التي تدعم الوقود مثال الازدحام المروري واهتلاك الطرقات، ويشجع دعم وقود الديزل على فرط استخدام مضخات الري، مما يؤد إلى الإفراط في زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه ونضرب المياه الحرفية[1].

الشكل البياني التالي يوضح الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين.

الشكل رقم (I-10): الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين

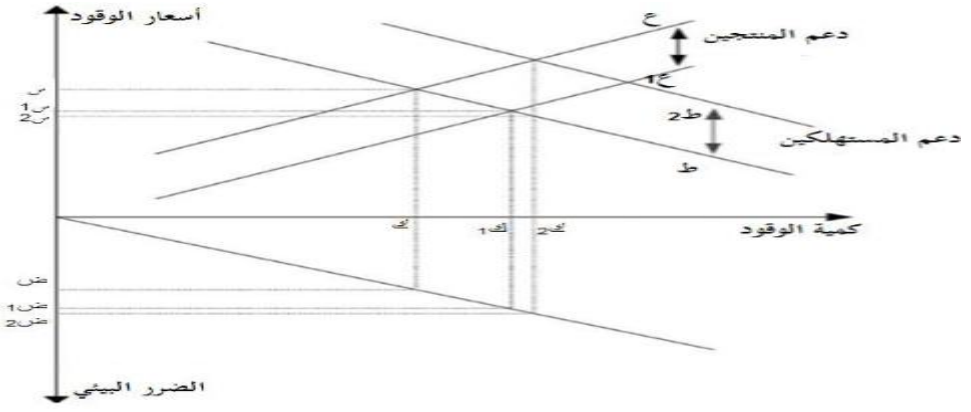

المصدر: لعيسوف يوسف، **إشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي**، ص 35.

[1] كليفش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 9

S: منحنى دعم الإنتاج

D: منحنى دعم المستهلكين

Q: كمية الوقود

E: الضرر البيئي

من خلال الجدول السابق يمكن القول:

- في حالة قيام الدولة بتقديم الدعم لكل وحدة منتجة من الطاقة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى عرض الطاقة إلى أسفل من s إلى sps ويترتب عن ذلك انخفاض سعر الوقود إلى pps وزيادة كمية الوقود إلى qp مما يؤدي إلى زيادة الضرر البيئي إلى eps أي أن الدعم الطاقة في جانب الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية (e-eps).
- أما في حالة تقديم دعم الطاقة لكل وحدة مستهلكة، فيترتب عن ذلك انتقال منحى الطلب إلى الأعلى فيأخذ الشكل ds ومن ثم انخفاض سعر الوقود إلى pcs، وقد أدى ذلك بزيادة الأضرار البيئية بالمقدار (e-ecs).

من الملاحظ أيضا أن الآثار البيئية السلبية الناتجة عن دعم الطاقة تكون في حالة دعم المستهلك أكبر منه في حالة دعم المنتج.

كذلك فإن الآثار البيئية لدعم الطاقة تتوقف بالدرجة الأولى على شكل كل من منحنيات الطلب والعرض والضرر البيئي، فكلما كان الطلب والعرض لمنتجات الطاقة منخفض، كلما انخفضت الآثار السلبية لدعم الطاقة على البيئة.

خلاصة الفصل:

على الرغم من مجموع المزايا الناتجة عن سياسة دعم الطاقة من خلال المبررات النظرية والعملية لذلك، إلا أن التزايد المستمر لتكاليف دعم الطاقة على المستوى العالمي خصوصا في الآونة الأخيرة، يتطلب من حكومات جميع الدول ضرورة إعادة النظر في سياسات دعم الطاقة لديها والبدء في إصلاح هذه السياسات. وهو ما نقل الدراسة إلى فصلها الثاني الذي يتناول جهود إصلاح دعم الطاقة من خلال التطرق لعدد من التجارب الدولية.

الفصل الثاني:

إصلاح سياسة دعم الطاقة

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع اصلاح دعم الطاقة أكاديميا وسياسيا واعلاميا خصوصا بعد التأثيرات البيئية الكبيرة التي سببها الاستهلاك المرتفع للطاقة وتزايد المطالبات بضرورة الحد من التلوث البيئي، إضافة إلى وصول تكلفة الدعم لمستويات كبيرة عجزت معها ميزانيات العديد من الدول التي تبنت سياسة دعم أسعار الطاقة عن الوفاء بها والاستمرار في تحمل ارتفاعها المتواصل خصوصا في ظل وصول أسعار الطاقة دوليا لمستويات مرتفعة مع تزايد الطلب عليها.

وعلى هذا الأساس، عملت العديد من الدول على التوجه لإصلاح دعم اسعار الطاقة واتخذت سياسات مختلفة اختلفت تأثيراتها من جهة، وأثارت من جهة أخرى النقاش حول الجدوى من عملية الاصلاح والدوافع الرئيسية لها ومدى فعاليتها. وفي هذا الصدد جاء هذا الفصل ليتناول المحاور التالية:

المبحث الأول: اصلاح دعم الطاقة

المبحث الثاني: آليات إصلاح دعم الطاقة

المبحث الثالث: التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة

المبحث الأول: اصلاح دعم الطاقة

برز موضوع اصلاح دعم الطاقة في السنوات الأخيرة خصوصا بعد التأثيرات البيئية الكبيرة لدعم أسعار الطاقة، إضافة لما شهدته الدول المتبناة لهذا النوع من الدعم لاختلالات مالية كبيرة اثرت على قدرتها في الاستمرار في هذه السياسة.

المطلب الأول: دوافع إصلاح دعم الطاقة

أدى تفاقم الإختلالات المالية إلى موج نفد عارمة لسياسيات دعم الطاقة، والتي أدت إلى استنفاذ موارد الموازنات الحكومية وتسببها بالعجز في الميزانية العامة، وكذلك تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي وفعاليته، وهذا ما أدى إلى ضرورة اللجوء إلى عملية الإصلاح.

ويمكننا تلخيص أثار دعم الطاقة على الاقتصاد الكلي في ما يلي[1]:

– يؤثر دعم الطاقة بشكل مباشر على الحسابات الحكومية، حيث يؤدي إلى تدهور التوازن المالي لسبب زيادة النفقات الحكومية، أو انخفاض الإيرادات، أو صافي التحويلات الجارية؛

– قد تؤثر كذلك على ميزان المدفوعات، لان التغيرات في الأسعار الواردات أو الصادرات الخاضعة للدعم تؤثر على التدفقات التجارية من خلال السعر وسعر الصرف الحقيقي والمرونة، وبشكل مباشر يؤدي دعم الطاقة إلى زيادة الطلب المحلي على منتجات الطاقة المستوردة، أو القابلات للتصدير، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري؛

– يؤثر دعم المنتجات الطاقوية في تغير معدلات التبادل التجاري أيضا وتميل هذه التأثيرات إلى أن تكون سلبية (ايجابية) بالنسبة لمستوردي الوقود الأحفوري.؛

– قد يؤدي دعم الطاقة أيضا إلى تحويل الاستهلاك بعيدا عن المنتجات الأخرى أو تجاهها اعتمادا على درجة قابلتها للاستبدال أو التكامل؛

– بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة، يمثل الدعم تكلفة الفرصة البديلة لعائدات النقد الأجنبي الضائعة، والتي يمكن أن تكون كبيرة في حالة البلدان ذات الاحتياطات المتضائلة أو القدرة التصديرية المحدودة، أما بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة، أين يستخدم الدعم يمنع أسعار التجزئة من الارتفاع بسرعة مثل أسعار

[1] Masami kojima، entifying and guantifying, 2019.

استيراد الطاقة، في الوقت نفسه قد يتسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية في استنزاف فوري للحسابات الحكومية واحتياطات النقد الأجنبي الدولية؛

– تؤثر الإعلانات أيضا على إمكانيات النمو طويلة المدى للاقتصاد، من بين الأسباب هو أنها قد تشكل حافزا أو راعا للابتكار والتطوير التكنولوجي والإنتاجية والنمو؛

– يؤثر الدعم على قرارات الأفراد في تخصيص العوامل والتوزيع الاستهلاك بمرور الوقت، فهي تؤثر على الأسعار النسبية، وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركة وقد يكون لها اثر سلبية كبيرة على تخصيص المواد عبر القطاعات والوكلاء الاقتصاديين، نظرا لأن الأسعار هذه لا تعكس التكاليف الإجمالية لاستخدام الطاقة؛

– تنجم مجموعة من الآثار السلبية الثانوية للاقتصاد الكلي عن وجود حالة مقيدة في الميزانية، وتتمثل إحدى هذه المشكلات في انخفاض قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات المالية الفورية أثناء فترات الانكماش الاقتصادي، خاصة إذ استخدم جزء كبير من الحيز المالي لدعم الطاقة، وينطبق الشيء نفسه على قدرة الحكومات على تقديم الدعم المباشر للفئات ذات الدخل المنخفض أثناء فترات الركود– وهي حجة مقنعة بشكل خاص عندا يتدفق الكثير أو معظم دعم الطاقة إلى الأسرة ذات الدخل المتوسط أو المرتفع.

المطلب الثاني: معوقات إصلاح دعم الطاقة

تشير تجارب الإصلاح القطري إلى عدد من العوائق التي تحول دون نجاح الدعم، على الرغم من عدم وجود وصفة واحدة للنجاح، إلا أن معالجة هذه العوائق، التي تختلف من بلد إلى آخر، يمكن أن تزيد من احتمالية نجاح الإصلاحات والمساعدة في تجنب انتكاسات السياسة.

أولا: الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بحجم الإعلانات وعيوبها

نادرا ما تنعكس التكلفة المالية الكاملة لدعم الطاقة بما في ذلك دعم المنتجين والمستهلكين، في الميزانية هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لمصدري النفط، حيث أن الدعم المقدم من أسعار الطاقة المنخفضة غالبا ما يكون ضمنيا، أي لا يتم تسجيله صراحة في الميزانية غالبا ما لا يكون السكان على دراية بكيفية مقارنة أسعار الطاقة المحلية بأسعار السوق الدولية وعواقب انخفاض أسعار الطاقة على كل من الميزانية والكفاءة الاقتصادية، وتوزيع الأفراد الربط بين الإعلانات والقيود المفروضة على توسيع

الإنفاق العام ذي الأولوية العالية والآثار السلبية للإعلانات على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، هذا مهم بشكل خاص لمصدري النفط، بما في ذلك إصلاحات دعم الوقود في غانا والمكسيك ونيجيريا والفلبين و أوغندا[1].

قامت معظم البلدان التي نجحت في إصلاح دعم الطاقة بإجراء تقييم لحجم دعم الطاقة قبل تنفيذ إصلاحات الدعم كانت المناقشات العامة القائمة على مثل هذه الدراسات مكونا مهما للحملات الإعلامية في إصلاحات دعم الوقود في غانا وناميبيا والفلبين.

ثانيا: نقص مصداقية الحكومة وقدرتها الإدارية

حتى عندما يدرك الجمهور حجم وأوجه قصور دعم الطاقة، فغالبا ما يكون لديه ثقة قليلة في أن الحكومة تستخدم المدخرات من إصلاح الدعم بحكمة، ويصدق هذا بشكل خاص في البلدان التي لها تاريخ من الفساد المتفشي، والافتقار إلى الشفافية في إدارة السياسة العامة، وأوجه القصور الملحوظة في الإنفاق العام الطبقة الوسطى قد تقاوم بشدة إزالة هذه الإعلانات، لأنه ينظر غليها على أنها واحدة من الفوائد الملموسة القليلة التي تحصل عليها من الدولة، هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لمصدري في النفط الذين لديهم موارد مالية وفيرة لكنهم يفتقرون إلى القدرة الإدارية على تنفيذ برامج التحويلات النقدية، كان ينظر إلى الافتقار إلى المصداقية على أنه عامل مهم وراء إصلاحات دعم الوقود الأقل نجاحا في إندونيسيا عام 2011 ونيجريا عام 2003.

ثالثا: مخاوف بشأن التأثير السلبي على الفقراء

بالرغم من أن معظم الفوائد الآتية من دعم الطاقة تستحوذ عليها الفئات ذات الدخل المرتفع، كما ذكرنا سابقا، إلا أن الزيادات في أسعار الطاقة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي كبير على الدخل الحقيقي للفقراء، سواء من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة للطهي والتدفئة والإضاءة، والنقل الشخصي فضلا عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى، لما في ذلك الطعام، هذا اعتبار مهم للبلدان التي ليس لديها شبكة أمان اجتماعي تعمل بشكل جيد وقادرة على حماية الفقراء بشكل فعال من الآثار السلبية لارتفاع أسعار الطاقة، في 20 حلقة كان إصلاح الدعم مصحوبا بتدابير محددة التخفيف من تأثير ارتفاع

[1] Carlo cottareilli and others,**energy subsidy reform :lessons and imphications,international monetary fund** . IMF publication, january28, 2013, p23.

الأسعار على الفقراء، في سبع حلقات، تركزت الزيادات في الأسعار في البداية على المنتجات التي كانت أقل أهمية لميزانيات الأسر الفقيرة[1].

رابعا: معارضة الفئات صاحبة المصلحة التي تستفيد من الوضع الراهن

يمكن للمجموعات ذات الصوت السياسي التي تستفيد من الدعم أن تكون قوية ومنظمة بشكل جيد ويمكن أن تعرقل الإصلاحات، على سبيل المثال في بعض البلدان، يمكن أن تكون الطبقة الوسطى الحضرية والقطاع الصناعي (الذي يستفيد أيضا من الإعلانات) عقبة أمام الإصلاح، من ناحية أخرى غالبا ما يكون المستفيدون من الإصلاح مشتتين وأقل تنظيما لذلك تحتاج إستراتيجيات الإصلاح إلى معالجة مخاوف الخاسرين، ففي بولندا لم تنجح الإصلاحات الأولية لقطاع التعريف لأنها لم تقدم الدعم الكافي لعمال المناجم وفي المكسيك ساهمت المعارضة القوية من النقابات العمالية في فشل إصلاح قطاع الكهرباء. غالبا ما تكون الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة حجر عثرة أمام الإصلاح في العديد من البلدان، والتي يمكن أن تقاوم الجهود الرامية إلى تعزيز الحكومة والأداء.

خامسا: مخاوف بشان التأثير السلبي على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلب أسعار الطاقة المحلية

سيكون للزيادات في أسعار الطاقة آثار قصيرة الأجل على التضخم مما قد يؤدي إلى توقعات بحدوث زيادات أخرى في الأسعار والأجور ما لم يتم وضع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة. قد يكون هذا مصدر قلق بشكل خاص للبلدان التي تواجه صعوبة في تثبيت توقعات التضخم، قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة أيضا إلى مخاوف بشأن القدرة التنافسية الدولية للقطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بالإضافة إلى ذلك، تتردد البلدان في تحرير أسعار الطاقة من أجل تجنب التقلبات العالية في الأسعار المحلية الناشئة عن تطورات الأسعار الدولية في أرمينا تم التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الكهرباء على التضخم من خلال تنفيذ تدابير استقرار الاقتصاد الكلي، وفي إيران ونيجريا كان إصلاح دعم الوقود مصحوبا بإجراءات محددة تهدف إلى التخفيف من تأثير زيادات الأسعار على القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

[1] Carlo cottareilli and others, op, cit, p24.

سادسا: ظروف الاقتصاد الكلي الضعيفة

تنخفض المقاومة العامة لإصلاح الدعم عندما يكون النمو الاقتصادي مرتفعا نسبيا ويكون التضخم منخفض على الرغم من لا يمكن تأجيل إصلاح الدعم، وغالبا ما يكون مطلوبا كجزء من الجهود المبذولة لتنفيذ التضخم وتحفيز النمو، يمكن أن تساعد دخول الأسر المتزايدة على تحمل الزيادات في أسعار الطاقة بشكل أفضل على إصلاح الدعم، في بيرو ساعد تنفيذ إصلاحات الدعم في أوائل عام 2010 خلال فترة استقرار الأسعار و النمو الاقتصاد ي القوي في جعل الإصلاح أكثر قبولا من الناحية السياسية، وفي تركيا تزامنت إصلاحات قطاع الكهرباء مع فترة من النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، مما أكد للأفراد أن الإصلاحات تحرك البلاد في الاتجاه الصحيح التضخم المرتفع هو أيضا عقبة في طريق الإصلاح عندما يكون التضخم مرتفعا، يلزم تغيرات كبيرة ومتكررة في الأسعار الخاضعة للرقابة لتجنب ظهور دعم الوقود كما هو الحال في البرازيل[1].

المطلب الثالث: مقومات إستراتيجية الإصلاح

تقوم سياسية الاصلاح على مجموعة من المؤشرات لتعزيز نجاحها،و ذلك سواءا لحكومات البلدان التي بدأت للإصلاح أوالدول التي لم تبدأ في الإصلاح بعد.[2]

أولا :بالنسبة للحكومات التي بدأت الاصلاح:

تتيح هذه العملية بعض المؤشرات للبناء على التقدم الذي تتحقق بالفعل،و ذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ الإعداد الجيد بما في ذلك التخطيط الدقيق لـ سرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه، بمساعدة فنية من الأطراف الدولية المعنية؛
- ✓ الالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة وهو ما يمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح، من خلال التواصل وبناء التحالفات؛
- ✓ تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تحقيق أثر إصلاح الدعم على شرائح السكان محدودة الدخل؛
- ✓ توافر أوضاع اقتصادية مواتية، ولاسيما معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا؛

[1] Energy subsidy reform :lessons and imphications,op,cit,p

[2] كارلو سدارلفيتس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- ✓ وجود حكومة متعددة الأحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب.

ثانيا:بالنسبة للبلدان التي لم تبدأ الاصلاح بعد:

يوجد عدة تدابير يمكن للبلدان التي لم تبدأ الاصلاح بعد اتخاداها، و ذلك لتمهيد السبيل أمام عملية الاصلاح في المستقبل .

على وجه الخصوص ،يمكن للحكومة تحسين الشفافية بشأن تكاليف الدعم و المستفيدون منه،و جمع بيانات و معلومات عن استلاك الأسر المعيشية و الفقر بما يساعد على اقامة شبكات الأمان الاجتماعي أو تحسينها.

وقد أوضحت حالات الاصلاح السابقة أن الأمر يستغرق عدة سنوات حتى يتم الاعداد الجيد لإصلاحات الدعم ،و بناء توافق الآراء المطلوب بشأنها، ثم تنفيذها. و من ثم ،ينبغي ان تبدأ الحكومات التحرك الأن حتى تتمكن من بناء اصلاح مستمر و طويل البقاء.

المبحث الثاني: آليات إصلاح دعم الطاقة

تهدف معظم آليات إصلاح دعم الطاقة إلى تمرير التغيرات المسجلة في الأسعار العالمية لمواد الطاقية إلى الأسعار المحلية بشمل جزئي أو كلي ، وذلك يتماشى مع قاعدة العرض والطلب.

المطلب الأول: آلية صندوق تثبيت الأسعار

تعتمد آلية صندوق تثبيت الأسعار على إنشاء صندوق حكومي بهدف غلى ضبط تسعير المنتجات الطاقوية مسبقا بغرض امتصاص تأثير التغيرات في أسعار الطاقة العالمية وحماية المستهلكين حيث يسمح للحكومة بتقديم الدعم الكامل من هذا الصندوق في حالة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية بما يفوق الهوامش المسموح بها للتقلبات بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية، بينما في حالة انخفاضها دون السعر المرجعي تؤول الوقورات المالية إلى الصندوق وتستخدم مستقبلا في حالة ارتفاع الأسعار مجددا[1].

استحدثت دولة البيرو صندوق تثبيت سعر الوقود في ماي 2004 لفترة أولية من 1230 يوما وذلك بعد ارتفاع أسعار البنزين والديزيل إلى مستويات قياسية وفي ديسمبر 2003 بنحو 35% و50% على التوالي، أين دعمت الحكومة المنتجات النفطية من خلال تقديم تعويضات لفائدة المصافي من هذا

[1] محمد إسماعيل، **هبة عبد المنعم إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2014، ص37.

الصندوق خلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار العالمية للوقو د عن الحد الأعلى للسعر المرجعي المحدد، حيث بلغ إجمالي الدعم المقدم 2.5 مليار دولار أمريكي مع نهاية سنة 2011، وفي المقالب وفي حالة انخفاض أسعار الوقود، تسدد المصافي الفرق لصالح الخزينة العمومية[1]

وقد أنشأت دولة الشيلي أول صندوق لتثبيت أسعار النفط بسنة 1991، وهذا عقب حرب الخليج الثانية وما صاحبها من ارتفاع أسعار النفط، حيث عمل الصندوق بكفاءة لنحو عقد من الزمن، وقد استنفدت موارد الصندوق بحلول سنة 2004، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط، مما تطلب عدة إصلاحات لهذا الصندوق من خلال زيادة رأس ماله حتى يستمر في العمل، كما استحدثت العديد من الصناديق لتثبيت أسعار الغاز والمنتجات النفطية الأخرى سنة 2005، تعمل على نحو مشابه لصندوق تثبيت أسعار النفط، واستمرت إلى غاية سنة 2010[2].

المطلب الثاني: آلية التعديل الضريبي

تقوم هذه الآلية على فرض ضرائب على منتجي الطاقة في حالة انخفاض الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك لتمرير أثر الارتفاع في الأسعار العالمية إلى أسعار منتجات الطاقة والعكس صحيح وتعتمد آلية التعديل الضريبي على اعتماد هامش محدد للفارق بين الأسعار العالمية والمحلية وبالتالي يتم فرض ضرائب مرتفعة على منتجات الطاقة في حال تجاوز الفرق بين السعرين مستوى الهامش المحدد.

وخفض مستويات الضرائب على الطاقة في حالة انخفاض الفارق بين السعرين دون مستوى هذا الهامش.

وقد طبقت بيرو آلية التعديل الضريبي في مايو عام 2004، وذلك في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للوقود وعدم قدرة الحكومة على دعم صندوق تثبيت الأسعار الذي كان مطبق في الفترة السابقة لهذا العام[3].

[1] Kojima,masami petroleum produet pricing and complementary policies :experience of 65 developing countries since 2009 the world bank,2013,p63.

[2] Kojima,masami fossil fuel subsidy and pricing policies recent developing : countrry experience the world bank,2016,p p18-19.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

المطلب الثالث: آلية المنهج التدريجي لإزالة الدعم

تهدف هذه الآلية غلى إلغاء الدعم بشكل تدريجي لتخفيف العبء على كاهل الموازنات العامة، وقد نجح تطبيق هذه الآلية في معظم الدلو التي طبقتها مثل البرازيل والنيجر ونيجريا وتركيا حيث أعطت نتائج جيدة، ويبدو ان تطبيق هذه الآلية قد واجه بعض الصعوبات في البداية مثل القبول المجتمعي لفكرة إلغاء الدعم في حد ذاته لذا فقد قامت معظم الدول التي لجأت لتطبيق هذه الآلية إلى تنمية الوعي المجتمعي لفكرة إلغاء الدعم في حد ذاته، لذا فقد قامت معظم الدول التي لجأت لتطبيق هذه الآلية إلى تنمية الوعي المجتمعي وإلقاء الضوء على مدى أهمية إلغاء الدعم، والتأكيد على أن هذه الخطوة تستهدف تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل وترشيد الاستهلاك وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة بالإضافة إلى حرص هذه الدول على تبني تدابير تعويضية مصاحبة لتلك الإصلاحات[1].

ويعتمد الإلغاء التدريجي للدعم على عدة عوامل منها[2]:

- دراسة حجم الزيادة المطلوبة في أسعار المنتجات الطاقوية للتخلص الكلي من الدعم.

- اختيار الوقت اللازم والإستراتجية الملائمة لتصميم شبكات الأمان الاجتماعي.

وقد اختلف أسلوب تطبيق هذه الآلية من دول إلى أخرى ففي البرازيل تم التطبيق على عدة خطوات، بدأت بتمرير أسعار المنتجات النفطية للمصانع، ثم تم تحرير أسعار هذه المنتجات بصورة أكبر بما يشمل بأسعار كل من البنزين واليوتاجاز والديزل للمستهلك النهائي على عدة مراحل متعاقبة ثم أعقب ذلك إلغاء الدعم على كافة المنتجات الأخرى[3].

أما في النيجر، فقد تم إلغاء دعم الطاقة بها على مرحلتين بدأت بتمرير جزء من أثر التغيرات في الأسعار الدولية للنفط إلى السوق المحلي، ثم تبع هذه المرحلة إلغاء الدعم خلال فترة 102-18 شهر التالية وفي نيجريا فقد بدأ الإلغاء التدريجي للدعم برفع أسعار بعض المنتجات إلى مستوى التكلفة مع الإبقاء على سعر الكبير وبين الذي تستخدمه الطبقة الفقيرة بكثافة عالية بدون تعديل، وفي تركيا تم

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، مرجع ساب، ص 40

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (أوباك)، **سياسات دعم الطاقة في الدول الأعضاء وانعكاساتها على الاقتصاديات الوطنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة، للبترول**، (أوباك)، دراسات اقتصادية، الكويت، 2015، ص12.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 40

التحرير الكامل للأسعار الوقود على عدة مراحل من خلال إجراءات تنظيمية لسوق المنتجات النفطية، تحويله إلى هيئة مستقلة وذلك ضمن منظومة التحول إلى اقتصاد السوق والالتزام بتشريعات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالتدابير المختلفة التي استخدمتها الدول عند تطبيق آلية إلغاء الدعم التدريجي فقد اختلفت من دولة إلى أخرى فقد أبقت البرازيل على الدعم في بعض المناطق التي تتصف بالحساسية السياسة، واستخدمت ضريبة الواردات في تمويل الدعم لبعض المنتجات الموجهة للأسرة الفقيرة.

كما استخدمت البرازيل كوبونات الغاز والتحويلات النقدية المشروطة الموجه للأسر الفقيرة وفي إيران تم تحويل نحو 80 في المائة من الإيرادات الناتجة عن الزيادات السعرية إلى الأسر في صورة تحويلات نقدية والجزء المتبقي من الإيرادات تم استخدامه في إعادة هيكلة بعض المنشآن بهدف تخفيض الاستهلاك من الطاقة، وكذلك استخدمت إيران تعريفه متعددة الشرائح للكهرباء والغاز الطبيعة بهدف تخفيف الأثر على صغار المستهلكين والفقراء كما تم استخدام نظام البطاقات الالكترونية لترشيد وتحديد حصص البنزين.

المطلب الرابع: آلية التسعير التلقائي

تعتمد آلية التسعير التلقائي للوقود على تمرير التغيرات في الأسعار العلمية إلى السوق المحلي للمنتجات النفطية، وتساعد هذه الآلية في التغلب على التوقعات التضخمية، وبذلك إذا تم إتباعها من خلال إطار سليم من السياسات الاقتصادية المناسبة وعبر إجراءات تتسم بالشفافية والمرونة والتلقائية وتخضع للمراقبة وقد اتبعت غانا هذه الآلية وذلك أن بلغ إجمالي تكاليف دعم الطاقة حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000.

وتسعى هذه الآلية إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في:[1]

– ضمان المرور الكامل للتغيرات في أسعار الوقود الدولية إلى أسعار التجزئة المحلية من اجل حماية الإيرادات الضريبية للوقود وتجنب دعم الأسعار، والتي عادة ما تؤدي إلى مستويات غير فعالة من كثافة الطاقة، كما يمكن أن تؤدي إلى تهربي عبر الحدود ونقص العض المحلي؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

-تجنب الاعتماد على نهج مخصص لسعر الوقود، يمكن أن يؤدي إلى خلق ضغوط سياسية وتكاليف كمالية غير مستدامة نتيجة عدم الانتظام في تغيير الأسعار.

في أندونيسيا اتبعت الحكومة آلية التسعير التلقائي للوقود ضمن خطة خفض الدعم كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصا د المشار إليه من قبل صندوق النقد الدوليي ن وذلك في أعقاب الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 وفي نامبيا، أدت التكاليف المالية المرتفعة التي تتكبدها المالية العامة إلى إتباع آلية التسعير التلقائي من خلال تمرير التقلبات في الأسعار العالمية إلى التسوق المحلي للوقود، حيث يتم نشر أسعار المنتجات النفطية في الجريدة الرسمية في أعقاب كل تعديل سعري، كذلك استخدمت النيج ر آلية التسعير التلقائي لتمرير التغيير في الأسعار العالمية للوقود وذلك من خلال آلية تتسم بالشفافية والمرونة والتلقائية في عام 1998 حيث كانت تخضع للمراقبة السلطا ت والتي قمت بوضع حد أقصى لأسعار المنتجات النفطية وذلك وفقا لأسعار العالمية للوقود وسعر الصرف.

الجدول رقم (II-01): مزايا وعيوب آليات تسعير منتجات الطاقة

آليات التسعير		المزايا	العيوب
إلغاء القيود	- التعسير وفق آليات العرض والطلب	- يقلل من تشوهات السوق - تعزيز إنتاجية الطاقة: يمكن للمنافسة أن تخفض التكاليف والأسعار عن طريق إخراج الشركات غير الفعالة من العمل	- علاقة مباشرة بتقلبات أسعار النفط - ارتفاع أسعار المستهلكين
آلية التسعير التلقائي	المتوسط المتحرك: أسعار التجزئة الأساسية بالنسبة لمتوسط الأسعار العالمية من أسبوع إلى 4 أسابيع	الأسعار مستقرة نسبيا تسمح بالحد من نطاق الدعم المتزايد	ينتقل بسرعة تقلب الأسعار العالمية
	الحد الأدنى الأقصى لأسعار التجزئة	الاستقرار في نطاق السعر	يجب ضبط نطاق الأسعار بانتظام
	تعويم الأسعار	تعزل كل زيادة في الأسعار عن	يمكن أن يؤدي إلى

		تقلبات الأسعار الدولية	إعانات كبيرة مال م يتم تعديل نطاق الأسعار بشكل متكرر
آلية صندوق تثبيت الأسعار	يستخدم الصندوق العائدات عندما تنخفض الأسعار العالمية في حين يتم توظيف العائدات عندما ترتفع الأسعار العالمية	لا يؤثر على الميزانية	حدوث مشاكل في التدفق النقدي في حالة تقلب الأسعار
التسعير التميزي	الدعم المشترك لبعض أنواع الوقود	يخفف من مخاطر أسعار الوقود	التحول من وقود غير مدعم نحو وقود مدعم
	رفع الدعم عن أنواع العالية الجودة	استهداف الفقراء	السعر التميزي يمكن أن يدفع التحول من وقود عالي الجودة إلى آخر مدعوم
	دعم مجموعة معينة من المستهلكين	استهداف الفقراء	تعزيز الفساد وتحويل الوقود عن المجموعة المعينة من المستهلكين
تخصيص حصص للوقود المدعوم	فرض أسعار أعلى خارج الحصة	الحد من الدعم وتوجيه السلوك العقلاني للمستهلك	تشجيع المحسوبية والفساد على أساس النقود السياسية
وضع شروط ظرفية للدعم	ضبط الأسعار ومقدارها وفقا لظروف السنة المالية	الحد من الدعم	يصعب تنفيذه

Source :fawkes, steven et al. Growth through diversification and energy efficiency :energy poductivity in sandi arabia 2017.p49.

المبحث الثالث: التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة

منذ منتصف سنة 2014، أقبلت 32 دولة على إصلاح أنظمتها الدعم المواد الطاقوية وقد أخذت هذه الإصلاحات صيغ مختلفة إما على شكل زيادة في الأسعار التي تحدثها السلطات العمومية أو على شكل تحير راو مراجعة أوتوماتيكيّ للأسعار أو على شكل تعديل نظام الضرائب.

سنعتمد في إعدادنا لهذا لمبحث على مجموعة من التجارب الدولية، ونركز هذا على المغرب ومصر وإيران لأن هذه البلدان الثلاثة اتبعت مسارات إصلاح مختلفة تماما.

وسيتم التعرض لدراسة حالة كل دولة بهيكل مماثل يبدأ باستعراض سياق الإصلاح ثم وصف لخطة الإصلاح المتبعة مع ذكر التدابر المرفقة لها لنحتم بذكر أهم الآثار الناتجة عن عملية الإصلاح.

المطلب الأول: التجربة الإيرانية

تعد إيران من الدول المنتجة للبترول التي قامت حكومتها بدعم المنتجات البترولية ورغم أنها تمتع بوفرة مالية نتيجة داخلها من الصادرات البترولية ؟إلا أنها اضطرت إلى إتباع برنامج لترشيد دعم المنتجات البترولية، حيث دعا كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى الاستعانة بتجربة إيران في إصلاح منظومة الدعم خاصة بعد سنة 2010، فهي تعد نموذج يقتدى به في مجال دعم الطاقة وإصلاحها وهو ما سنعرضه في هذا المطلب وفقا لما يلي:

أولا: السياق

تعتبر دولة إيران إحدى عمالقة الطاقة في العالم حيث تشير التقديرات أنها تمتلك أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة احتلت المرتبة الثالث ة في العلم وثاني أكبر مالك احتياطي للنفط والغاز الطبيعي كمما احتلت إيران خامس أكبر منتج للنفط الخام ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم في السنوات الأخيرة[1] .

لقد أدت الأسعار المنخفضة للمنتجات الطاقوية التي يتميز بها البلد، إلى ارتفاع حاد في استهلاك الطاقة الأمر الذي جعلها من بين أعلى الدولة كثافة في استهلاك الطاقة، فينما تراوحت أسعار، البنزين على أساس فوب حول دولارين للتر، كانت أسعراه على المستوى المحلي تقدر بـ 0.10 دولار لتر،

[1] Eia.country analysis esecutives summary :iran,eia :u.s,energy information administration,2021,p01

وفي الوقت الذي كانت فيه الصادرات النفطية آخذة في الانخفاض كانت الدولة تستورد كميات متزايدة من البنزين لاستيفاء الطلب المحلي حيث أدى الفرق النسبي الكبير في السعر إلى تشجيع الترهيب غلى البلدان المجاورة[1].

كما أدى الدعم الكبير لأسعار الطاقة على مر السنين إلى انخفاض الإنتاجية في الصناعات كثيفة الاستهلاك الطاقة، وتدهور البيئة في المناطق الحضرية، وزيادة العبء على الميزانية الحكومية مما أدى إلى اضطرابات الاقتصاد الكلي[2].

ثانيا: إصلاح أسعار الطاقة

بدأ البرلمان مناقشة مشروع قانون الإصلاح لإلغاء الدعم في أواخر 2008 ومع ذلك استغرق الأمر عامين حتى يصبح مشروع القانون قانونين ا بسبب المعارضة في البرلمان وقد أدت الأزمة المالية العالمية والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية إيران الإسلامية إلى تسريع العملية[3]

تمت الموافقة على قانون إصلاح الدعم في جانفي 2010، نص هذا القانون على زيادة تدريجية في أسعار التجزئة البنزين والديزل وزيت الوقود والكيروسين وغاز البترول بنسبة لا تقل عن 90% من أسعار الخليج الفارسي. ويتم زيادة أسعار التجزئة للغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى 75% من متوسط أسعار الصادرات بعد خصم تكاليف النقل والكهرباء والضرائب على الصادرات بالنسبة للكهرباء والماء ومن المقرر زيادة الأسعار لتغطية سعر التكلفة الكامل[4].

المرحلة الأولى: امتدت من ديسمبر 2010 إلى ديسمبر 2011؛ لبدء الإصلاحات قررت الحكومة إتباع نهج بالصدمة وزادت الأسعار بشكل كبير بين عشية وضحاها، حيث تضاعفت أسعار البنزين أربع مرات (من 1000 ريال للتر إلى 4000 ريال للتر) للحصة الشهرية البالغة 60 لترا لكل سيارة ركاب وزادت بمعامل 7 لامستهلاك فوق الحصة. وراتفع سعر الغاز الطبيعي بمعامل 7 (من 100-130 ريال للسنتيمر إلى 700ريال) للأسر وبمعامل 15 (من 50 ريالا للسنتيمتر إلى 800 ريال) لمحطات الطاقة

[1] Bendict,clements and other,energy subsidy reform :lessons and implicationy,international monetary fund publications,washington,dc,2013,p87.
[2] Saeed moshiri,energy price reform and energy efficiency iniran,international association for energy economics,2013,p01
[3] Vaglisasindi,maria,inplenenting energy subsidy reforms :evidance form developing countries,the world bank,2012,p234.
[4] Hassanzadech elhem exports of iranian natural gas to regional and international narkets a study of polical,legal and economic barriers,op,cit,p181

تضاعف سعر الكهرباء ثلاث مرات تقريبا من 160 ريالا (16 سنتا) للكيلواط ساعة إلى 450 ريالا (4.5 سنتا) للكيلواط ساعة[1]. كما يبين لنا الشكل أدناه.

الشكل رقم (II-01): تطور أسعار الطاقة في إيران

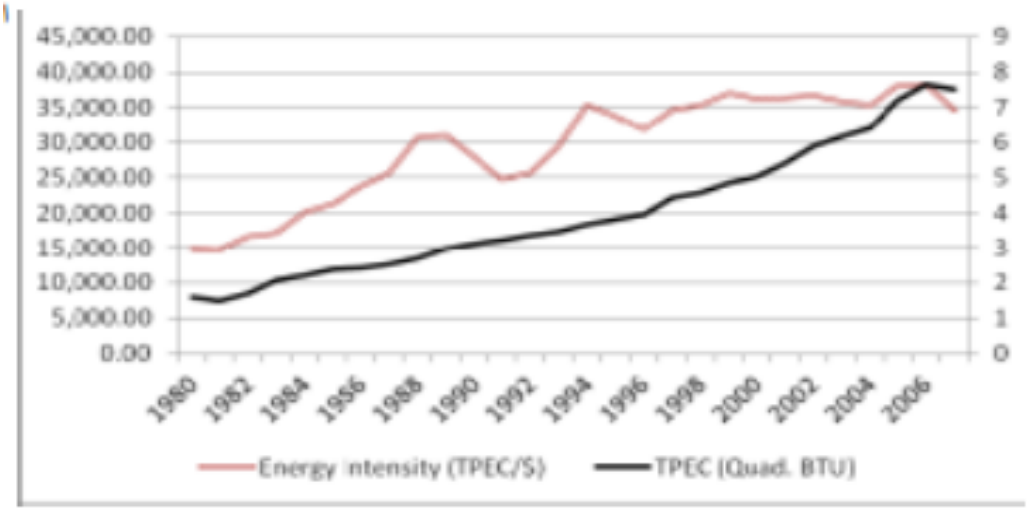

Source : Saeed Moshiri, op. cit, P2.

المرحلة الثانية: كان من المقرر أن تنطلق المرحلة الثانية من برنامج إصلاح الدعم في النصف الثاني من عام 2012 والتي تشمل زيادة المدفوعات النقدية من 445000 ريال إيراني إلى 735000 ريال إيراني وزيادة الأسعار بنسبة 30% في منتصف عام 2012 وكلن السلطات الإيرانية قامت بتأجيل تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح بسبب عدة وجود عدم برلماني للزيادة في الأسعار وفي برنامج المدفوعات النقدية حيث تم التصويت في البرلمان الإيراني في نوفمبر 2012 بشكل رسمي لوقف تنفيذ المرحلة الثانية من إصلاح الدعم بسبب الزيادة الكبيرة في التضخم والوضع الاقتصادي الكلي المتدهور في البلاد[2].

التدابير المرفقة لعملية الإصلاح

لتجنب الآثار السلبية المتوقعة لإصلاح الدعم، قامت الحكومية الإيرانية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

[1] Saeed moshiri.op.cit,p02

[2] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص279.

1- تحديد المستفيدين: كانت الحكومة الإيرانية تخطط لتقديم تعويضات الأسر الأشد فقرا فقط، ومع ذلك واجهت صعوبة في تحددي المستفيدين بشكل صحيح، فقررت تقديم تعويض متاح للجميع وطالب من الأغنياء كالامتناع في طلب التعويض وثم إجراء عملية التقديم للبرنامج بأبسط ما يمكن بحيث لا تشمل التحقق من الدخل[1].

2- توزيع المدفوعات النقدية: كان التوزيع المادي للتحولات النقدية مخطط له جيدا وإمتد على مدى أربع أسابيع قبل الزيادة في الأسعار كما تم الإعلان عنها بشكل جيد ابتداء من 19 أكتوبر 2010 بدأت الحكومة في إيداع الأموال في حسابات الأسر واحتوى حساب كل أسرة على مبلغ يساوي 800.000 ريال تصل إلى 6 أفراد من الأسرة، استمرت عمليات إيداع حسابات 21 مليون مستفيد لحوالي 19 مليون حساب) يعيشون في 31 مقاطعة إدارية في إيران حتى 11 نوفمبر 2010، وأعلنت السلطات بوضوح أنه سوف يتم تجميد الوصل إلى الودائع قبل البداية الفعلية لزيادة أسعار الطاقة.

لتأكد أن جميع المتقدمين قد تلقوا " الإعلانات الموجهة" أنشأت السلطات الإيرانية موقعا خاصا على شبكة الانترنت (www.refair.ir) يستقبل شكاوي المواطنين في حالة عدم حصولهم على المبالغ النقدية كما أتاحت خطوط هاتفية للأسئلة حول الإصلاح[2].

3- تمويل برنامج المدفوعات المالية: كانت تكلفة برنامج المدفوعات النقدية في السنة الأولى من إصلاح الدعم 3300 مليار ريال شهريا استفاء منها 73 مليون مواطن، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج خلال العام الأول من سياسة الإصلاح 45000 مليار ريال إيراني تم تمويل 30000 مليار ريال إيراني من الإيرادات الناجمة عن زيادة أسعار الطاقة وتم تغطية 15000 مليار ريال إيراني الباقية عن طريق الحصول على قروض من البنك المركزي الإيراني والإيرادات الناجمة من الضرائب[3].

زيادة عن هذا، تم استخدام تعريفة متعددة الشرائح للكهرباء والغاز الطبيعي والمياة لتخفيف من تأثير الزيادات السعرية على صغار المستخدمين وخاصة الفقراء.

[1] Vaglasindi,maria.op.cit,p237.
[2] Dominique guillaume.et al,iran-the chonicles of the subsidy reform,imf working paper,july2011,p15
[3] Hassanzadeh,elhem,recent developments in iram's energy subsidy reforms.the international institue for sustainable developoment,2012,p04

كذلك أدى استخدام نظام البطاقات الالكترونية لترشيد وتحديد حصص البنزين، والذي استحدث في يونيو 2008، إلى توفير هيكل تسعير فعلي متعدد الشرائح للبنزين، مما جعل الإصلاح يبدو تاريخيا[1].

رابعا: آثار الإصلاح:

منذ تنفيذها كان لحظة إصلاح الدعم تأثيرات متنوعة على الاقتصاد رئيسية التالي:

1- الأثر على الاستهلاك: وفقا للتقارير الرسمية يبدو أن الزيادة الحادة في أسعار الطاقة أثر هبوطي على الاستهلاك معظم منتجات الطاقة في العام الذي أعقب الإصلاح انخفض الطلب على معظم منتجات الطاقة، انخفض استهلاك زيت الوقود بنسبة 36.4 في المائة، والبنزين نسبة 56 في المائة، والديزل بنسبة 9.8 في المائة، والكيروسين نسبة 2.9 في المائة[2].

الجدول رقم(II-02): حجم استهلاك المواد البترولية خلال عامي 2010-2011 (القيمة مليون لتر/يوم)

المواد البترولية	2010	2011	التغيير في حجم الاستهلاك
البنزين	62.8	59.3	3.5
الكيروسين	-	-	2.9
السولار (الغاز ولين)	81	83	8
زيت الوقود	18.1	11.5	6.4
البوتا غاز	12.3	11	1.3

المصدر: محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص281

وأسهم ترشيد الدعم في خفض استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 1.7% و 6% على التوالي، عكس انخفاض الاستهلاك في معظم المواد البترولية شهد عام 2011 زيادة في استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة زيادة قدرها 6.1% وه بسبب التحويلات المخطط لها من النفط إلى الغاز الطبيعي في السوق المحلي[3]

[1] بمينيدكت كليمنس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] Djawad salhi.isfahani and all, the reform of energy subsidies in iran :the role of cash trans fers,emerging markets finance and trade,2015,p04

[3] Hassanzadeh,elhem,recent developments in iram's energy subsidy reforms,op,cit,p06.

تشير هاته الإحصائيات إلى الحصول على مدخرات كبيرة من الطاقة خاصة عند مقارنتها بـ10% نمو سنوي لمنتجات الطاقة في الماضي.

2- الأثر على التضخم: أحد المخاوف الرئيسية بشأن إلغاء الدعم في إيران هو التأثير التضخمي على الاقتصاد كانت هناك تكهنات بان زيادة أسعار الطاقة يمكن أن تسبب نوعين من الآثار التضخمية.

أولا: يمكن أن يزيد الإنفاق المباشر على الطاقة للأسر وثانيا من خلال رفع أسعار مدخلات الطاقة سيزيد من تكلفة إنتاج السلع والخدمات الأخرى [1]، فقبل شهرين من البداية الفعلية لبرنامج إصلاح الدعم كان معدل التضخم 12% وبعد زيادة أسعار الطاقة زاد معدل التضخم إلى 15.8% ثم إلى 18% في فيفري 2011 ويوضح الشكل رقم (**II-02**) والجدول رقم (**II-03**) معدل التضخم خلال الفترة (أكتوبر 2010- أفريل 2011) و الفترة (2008-2012) على التوالي.

الشكل رقم (II-02): معدل التضخم خلال الفترة (أكتوبر 2010-أفريل 2012)

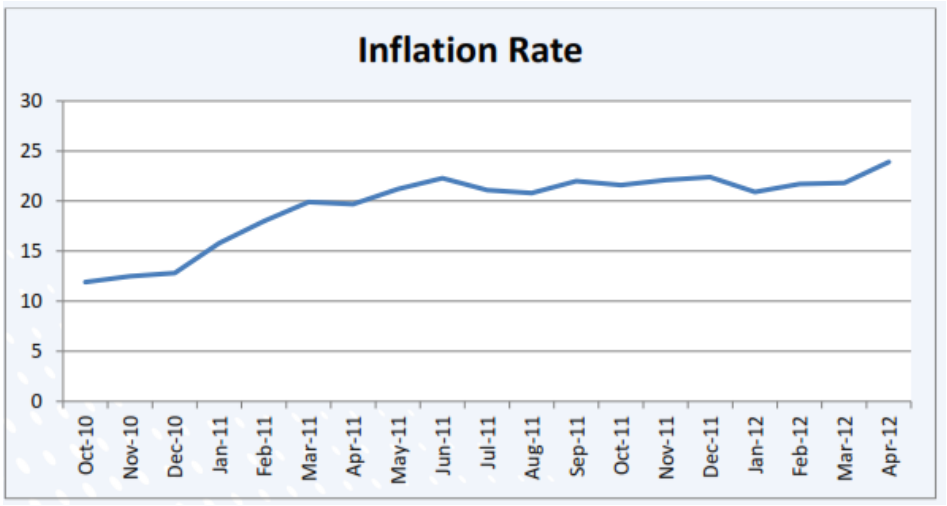

Source : Hassan Zada, Elhem, Recent devlopment in Iran's enrgy subsidy reforms », op. cit, P6.

[1] Hassanzadech elhem exports of iranian natural gas to regional and international narkets a study of polical,legal and economic barriers,op,cit,p188.

الجدول رقم (II-03): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2008-2013)

العام	معدل التضخم %
2008	%18 ,3
2009	%13,5
2010	%10,1
2011	%20,6
2012	%27,3
2013	%35,5

المصدر: محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص283

يتبين من الجدول أعلاه أن معدل التضخم ارتفع بشكل كبير خلال السنوات الأولى التي أعقبت الأصلاح ، حيث إنخفص معدل التضخم من 3, 18% سنة2008 إلى 13,5 % سنة 2009 ثم تراجع إلى 10,1% سنة 2010 ، إلا أن معدل التضخم بدأ في الزيادة مند عام 2011 حيث وصل إلى 20,6% خلال هدا العام ثم إرتفع إلى 27,3% في عام 2012 وشهد 2013 زيادة كبيرة في معدل التضخم حتى وصل إلى 35,5%

إن وجهة النظر السائدة بشان معدلات التضخم المرتفعة في السنوات الثلاثة الأخيرة تلقي باللوم على سياسة إصلاح الدعم والزيادة الكبيرة في الأسعار . إلا أن الحكومة الإيرانية ردت بأن 10% فقط من التضخم كانت بسبب سياسة الإصلاح[1].

3-الاثر على عجز الموازنة :عانت ايران على مدى السنوات الاربعين الماضية من عجز الموازنة العامة ،إذ يعد دعم الطاقة من الاسباب الرئيسية في تراكم العجز حيث مثل ما نسبته 20 الى 40% من الموازنة العامة و ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في السنوات الاخيرة بسبب الزيادة الكبيرة في الاسعار العالمية و الحفاظ على الاسعار المحلية منخفضة . و يتوقف الآثر النهائي لسياسة اصلاح الدعم على

[1] Djavad Salehi-Isfahani, **Inflation and energy price reform in IRAN**, February2014, Available: https://djavadsalehi.com/2014/02/19/five-myths-about-irans-inflation/, Consulted: 22 April2022.

عجز الموازنة العامة على كيفية انفاق الايرادات الناجمة من الزيادة في الاسعار ،فاذا لم تقوم الحكومة بالتوسع في الانفاق الحكومي سينخفض عجز الموازنة العامة و سوف تتمكن الدولة من تسديد الدين العام؛ آما في حالة قيام الحكومة بتوجيه الايرادات الناجمة من زيادة الاسعار الى برامج اجتماعية فسوف يستمر العجز كما هو .

المطلب الثاني: التجربة المغربية

للمغرب تاريخ طويل في مجال دعم الطاقة والإعلانات الأخرى التي يعود تاريخها إلى ثلاثينات القرن الماضي، كان الغرض الأصلي منها حماية الفئات الشكانية الضعيفة وتعزيز الصناعات المحلية.

سنتاول في هذا المطلب تجربة المغرب في إصلاح دعم الطاقة، حيث سنبدأ باستعراض سباق تطور سياسة تسعير مواد الطالقة في المغرب منذ التسعينات وسنرى كيف أدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في تكلفة الدعم في ظل تقلبات مأسعار طالنفط في الأسواق العالمية وكيف أن التدهور الذي نتج عنه جعل إصلاح منظومة الدعم من أهم الأولويات المحلحة على أجندة الحكومة لنتطرق بعد ذلك إلى أهم جوانب خطة إصلاح منظومة الدعم من 2012 تحتم بذكر أهم الآثار النتجة عن سياسة الإصلاح.

أولا: السياق

يعتمد المغرب بشكل كبير على الاستيراد التغطية احتياجت من المواد البيترولية حيث تشكل وارداته من المواد البترولية حوالي 93% من الاستهلاك [1]، وكما يمثل الشكل البياني رقم () يمثل الغاز وال حوالي 47% من استهلاك المواد البترولية، يليه الفيول أو الوقود الصناعي ب، 28% وغاز البوتان بـ20% بينما يبقى استهلاك البنزين محدودا في 6% من مجموع استهلاك الطاقة

[1] صندوق النقد الدولي، **إصلاح الدعم في المغرب**، دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة الوحدة السابعة :
https://courses.edx.org/coures/course-v1.imf$_x$+ar-esr$_x$+2i2021/courese(2022/04/10)

الشكل رقم (II-03): استهلاك المواد النفطية خلال سنة 2012

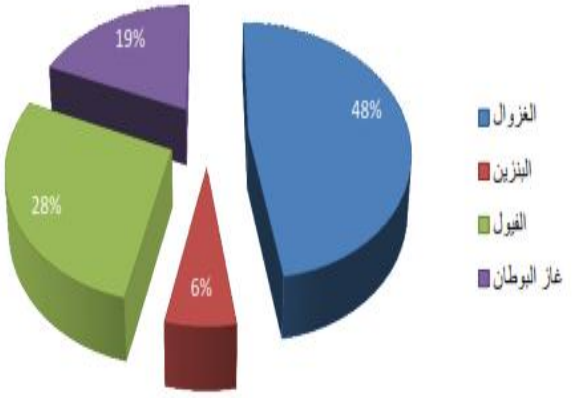

المصدر: وزارة الاقتصاد المالية المغربية، **مشروع قانون المالية لسنة 2013:** تقرير حول المقاصة المملكة المغربية 2012، ص19.

وتطبيقا لقوانين الاتفاق بشان التعريفات الجمركية والتجارة، شرع المغرب في تحرير القطاع النفطي وأسس نظام لمقايسة أسعار المحروقات السائلة، المكررة (البنزين- الغازوال الفيول) مع نظيرتها في السوق الدولية وإبقاء الدعم لفائدة غاز البوتان فقط وفي الفترة الممتدة بين جانفي 1995 وجويلية 2002 كانت تتم مراجعة أسعار البيع عند التكرير بالنسبة لهذه المنتجات كل شهر على أساس مقايسها مع الأسعار المسجلة بالسوق العالمية "روتردام" تبعا لعناصر المراجعة الدورية لأثمنه البيع عند الاستهلاك بالنسبة للبنزين والغازوال والفيول وفقا لبنية أسعار البيع، وتحدث تغيرات في أسعار المواد البترولية لعموم كلما تجاوز الفرق الناتج عن أسعار البيع 2.5[1] ويتم تحويل الفرق من طرف شركات التوزيع عندما يكون فائض أو يتم استرجاع الفرق لفائدة هذه الشركات عندما يكون هناك عجز وذلك عبر حساب تسوية الأسعار الذي تتم إدارته من قبل صندوق المقاصة.

ونظرا لارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية، فقد تم تعليق العمل بنظام المقايسة بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة منذ سبتمبر 2000[2]، وذلك لتفادي زيادة الأسعار عند الاستهلاك والتأثير على القدرة الشرائية للأسر.

وكما بين لنا الشكل البياني أدناه تطور سعر بعض مواد الطاقة حول الفترة 2000-2012

[1] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، **مشروع قانون المالية لسنة 2014**، تقرير حول المقاصة، المملكة المغربية، 2013،ص03.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الشكل البياني (II-04): تطور سعر بعض مواد الطاقة خلال الفترة 2000-2012

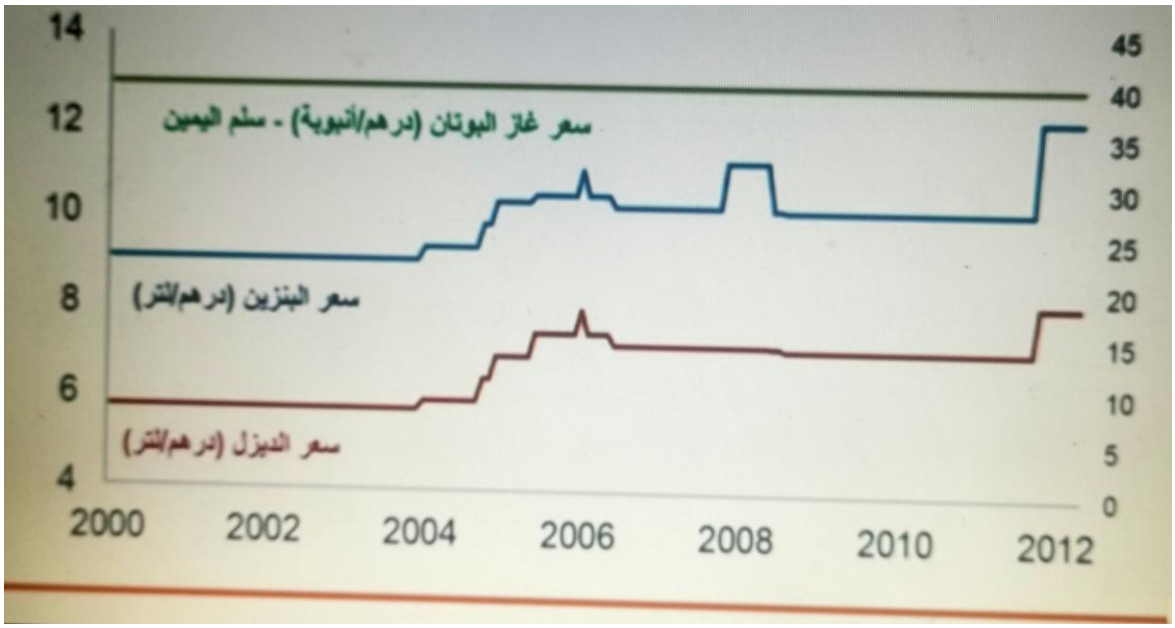

المصدر: صندوق النقد الدولي، يونس زهاو، شريط وثائقي بعنوان منظومة تسعير مواد الطاقة منذ التسعينات، https://courses.edx.org/coures/course-v1.imf$_x$+ar-esr$_x$+2i2021/courese (2022/04/10).

فبعد التخلي عن منظومة المقايي س اتسمت أسعار المستهلك للبنزين والفيول بالثبات في أغلب الأحيان بين 2020 و 2012 ولم تتغير إلا قليلا وبنسب لا تعكس ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بينما بقي سعر أنبوبة غاز البوتان مستقرا في مستوى 40 درهم.

وكنتيجة لجمود أسعار البيع الداخلية تضخمت مستويات الدعم الأحادي للغازوال والبنزين وغاز البوتان، حيث انتقل الدعم الأحادي للغاز وال من 1.6 درهم للتر سنة 2008 إلى 4.01 درهم للتر سنة 2012، بينما ارتفع الدعم الأحادي للبنزين من 1.0 إلى 2.03 درهم للتر خلال نفس الفترة أما بالنسبة لغاز البوتان فقد ارتفع الدعم الأحادي إلى 6.7 درهم للكيلوغرام معا سنة 2012 مقابل 5.2 درهم للكيلوغرام سنة 2008[1].

سنعرض فيما يلي التأثيرات منظومة الدعم على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المغرب والتي تعتبر كدوافع لمنظومة الدعم.

[1] وزارة الاقتصاد والمالية، " **مشروع قانون مالية لسنة 2014، تقرير حول المقاصة**"، مرجع سبق ذكره، ص14.

1. دوافع الإصلاح: من الواضح أن نظام الدعم لم يعد يحقق أهدافه المرجوة، إذ ترتبت عنه عدة آثار سلبية، مما جعل من سياسة الإصلاح ضرورة خدمية، والتي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1-1: ارتفاع تكلفة دعم الطاقة: لطالما كانت أسعار الطاقة في المغرب أعلى منها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع ذلك فقد زادت ميزانية دعم الوقود عشرة أضعاف خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بما أن المغرب استورد 90-95% من مواد الطاقة في المادي وقد استمر الدعم في الضغط على ميزانية الحكومة[2]، وهكذا بينما كانت التكلفة المالية لدعم الطاقة منعدمة خلال سنة 2002، ارتفعت تدريجيا لتصل إلى 6.6% من الناتج المحلي خلال سنة 2012[3]، وكما يوضح الشكل البياني رقم (II-05) التكلفة المالية لدعم الطاقة خلال الفترة 2002-2012.

الشكل البياني رقم (II-05): التكلفة المالية لدعم الطاقة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر صندوق النقد الدولي، يونس زهار، شريط وثائقي بعنوان آثار الدعم:

(2022/04/10) https://courses.edx.org/coures/course-v1.imf$_x$+ar-esr$_x$+2i2021/courese

[1] صندوق النقد الدولي، دور تكوينية، **إصلاح دعم الطاقة**، مرجع سبق ذكره

[2] Vidican auktor,g and loew,m(2022).subisikly reform and the trans formation of social comtractsmthe cases of egypet iran and morocco social sciences,11(2),85

[3] Hassan bousselmame.energy subsidy reform online community :aphased approach to energy subsidy reform-the morocco experience washing ton :esmap-worlde bank,2019-p01

2-1 مزاحمة الإنفاق العام: زادت حصة الإنفاق العام الموجه لدعم الطاقة فأصبح يمثل اتفاق الحكومة على دعم الطاقة أكثر من 17% من الإنفاق العمومي في الموازنة، وفي هذا السياق أصبح الدعم يزاحم مجالات الإنفاق العام ذات الأولوية والتي من شانها أن تعزز النمو كالإنفاق في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وهكذا لوحظ تباطؤ وتراجع الاستثمار العام من سنة 2010 كنيسة من إجمالي الناتج المحلي حتى أصبح في سنة 2012 يشكل أقل من الإنفاق على دعمك الطاقة.

والشكل الموالي يبرز نسبة الإنفاق على دعم الطاقة والاستثمار العام.

الشكل البياني رقم (II-06): الإنفاق على دعم الطاقة والاستثمار العام (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، يونس زهار، مرجع سبق ذكره

3-1 تفاقم عجز الميزانية العامة: أدنى الارتفاع الكبير لعب دعم الطاقة إلى زيادة عجز الموازنة على مدى السنوات القليلة الماضية، إذا أن الحيز المالي الذي تم تحقيقه مكن خلال الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي خلال العقد الماضي قد تآكل تماما ونتيجة لذلك، ازداد الدين العام للمغرب بأكثر من 12 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2008 ليصل إلى ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012.

بالإضافة لذلك فإن الدعم يعرض استدامة الحسابات الخارجية للخطر من خلال زيادة نشرية الطلب المحلي للوقود، بالنظر إلى أن الدولة تعتمد كليا على الواردات بعد تحقيق فوائض خلال الفترة

2001-2006 كانت الحسابات الجارية من عجز متزايد منذ عام 2008 وبلغ ذروته عند 9.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2012[1].

بالإضافة للتأثيرات السلبية على مستوى الاقتصاد الكلي كانت له تأثيرات توزيعه متفاوتة بين مختلف شرائح المجتمع، فيحسب دراسة لصندوق النقد الدولي فإن حوالي 43% من إجمالي دعم الغذاء والوقود يذهب إلى الخم الأغنى من السكان، بينما لا يستفيد الخمس الأفقر منهم سوى من 9% من مجموع الإعانات[2]، وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (II-07).

الشكل رقم (II-07): حصص دعم الطاقة المقدم حسب الشرائح الخمسية من السكان في المغرب

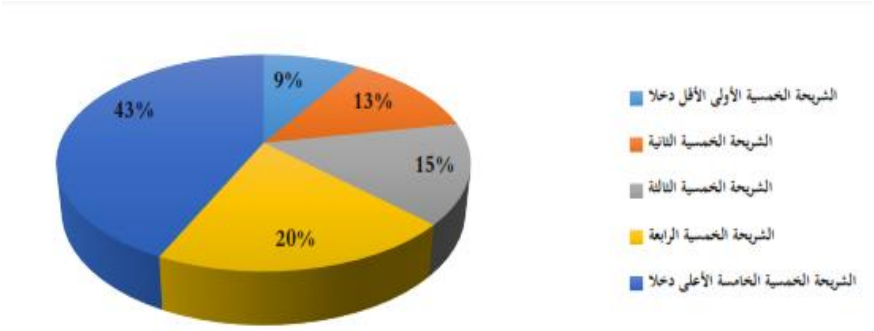

Source :imf.morocco :imf country report no12/239.imf washing ton.de,august2012.p16

في هذا السياق أصبح من الضروري إصلاح منظومة الدعم لوضع حد لتدهور توازنات الاقتصاد الكلي وخلق حيز لتمويل النفاق المجدي كالتعليم والصحة.

ثانيا: سياسة الإصلاح

اتبعت الحكومة المغربية من أجل بلورة إصلاح الدعم ثم في جانفي 2012 إدخال إصلاح مرحلي على مدى ثلاث سنوات حتى التحرير الكامل للأسعار: مرحلة الإعداد تليها مرحلة مؤشر جزئي لأسعار الوقود ومرحلة تحرير الأسعار.

- تضمنت مرحلة الإعداد تحديد المجموعات السكانية التي ستتأثر ومسح الأسر والشركات وتصميم استراتيجيات التخفيف من الأثر كما تم إطلاق حملة اتصالات كبيرة للبدء في بناء القبول العام[3]؛

[1] Verme,paolo et al reforming subsielies in marocco economic permise.2014.p01
[2] Imf.morocco :imf country report no.12/239.imf washinagton,dc,avgust,2012,p41
[3] Hassan bousselmame.op.cit.p2

- في عام 2013، أدخلت الحكومة آلية بمؤشر أسعار الوقود الجزئي للديزل والبنزين وزيت الوقود الصناعي، حيث أعيد تقديم نظام المقايسة الجزئية على المنتجات البترولية بالمقارنة مع الأسعار العالمية، في حين بقي الفيول الكهرباء وغاز البوتان خارج نظام المقايسة الجزئية، نتيجة لذلك ارتفعت أسعار الديزل بنسبة 8.5% والبنزين بنسبة 4.8% والفيول بنسبة 4.2%[1]؛
- بحلول عام 2014، قررت الحكومة رفه الدعم على البنزين والفيول بشكل كلي وخفض الدعم الموجه للديزل بصفة تدريجية وفق لجدول زمني محدد مسبقا، كان لهذه الإصلاحات تأثير كبير على مستوى فاتورة الدعم الإجمالي لكمنها تركت بعض أهم الإعانات قائمة بما في ذلك معظم إعانات وقود الديزل وإعانات البوتان ووقود البترول، بحيث بلغ إجمالي المخصصات 41.6 مليار درهم (حوالي 4.2 مليار دولار أمريكي)، منها 36.6 مليار درهم (حوالي 3.843 مليار دولار أمريكي) تم تخصيصها للمنتجات البترولية وبين سنتي 2012 2014 انخفضت تكلفة الدعم الإجمالية بحوالي 25%[2]؛
- ابتداء من فاتح من يناير 2015 إتخد المغرب جملة من الإجراءات كتحرير شامل للأسعار تمثلت في[3]:

– رفع الدعم عن الغازوال على غرار باقي المواد النفطية؛

– عقد اتفقا للمصادقة على أسعار المواد النفطية بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بين الحكومة وقطاع المواد النفطية الممثل بجمعية النفطية بالمغرب والشركة المغربية لصناعة التكرير وذلك برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 30 نوفمبر 2015؛

– تحرير أسعار الوقود إبتداءا من الفاتح من ديسمبر 2015؛

– حذف إيرادات المعادلة التي كانت تبلغ 0.88 درهم لتر و 0.11 درهم للتر نسبة للبنزين والغازوال على التوالي.

[1] Middle east and north africa :recent progress and challenges ahead ynternational monetary fund,2014.p105
[2] Merrill laura et al tackiling fossil fuel sabsidies and climante change :levelling the enregy ploying field nordic council of ministery,2015,p42
[3] وزارة الاقتصاد المالية: " **مشروع قانون المالية لسنة 2017**، تقرير حول المقاصة" المملكة المغربية،2010، ص03.

الشكل رقم (II-08): خلاصة إصلاح دعم الطاقة

	2012	2013	2014	2015	فاتح ديسمبر 2015
تطور نظام التسعيرة	الزيادة	المقايسة	مواصلة المقايسة	المصادقة	التحرير
البنزين	+2 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 0,8 درهم للتر	حذف الدعم	حذف الدعم دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
الغازوال	+1 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 2,6 درهم للتر	تخفيض تدريجي للدعم		
الفيول رقم 2	+988 درهم للطن	تحديد نسبة الدعم في 930 درهم للطن	حذف الدعم		
الفيول الكهربائي			- إدراج في نظام المقايسة - حذف الدعم - دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب		

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية "**مشروع قانون المالية لسنة 2017**، تقرير حول المقاصة"، المملكة المغربية، 2016، ص4.

1- التدابير المرافقة لعملية الإصلاح: تم اتخاذ عدة تدابير إجراءات لتخفيف من التأثيرات المحتملة الغير مرغوب فيها لدعم الطاقة وقد تمثلت في:

- **العمل على تعبئة الرأي العام:** يمكن الرأي العام في كثير من الأحيان إجراء أو كسر عملية إصلاح دعم الطاقة.

من أجل تجذب أي رد فعل سياسي عنيف، نقد المغرب إستراتيجية اتصال شاملة ومنسقة بشكل جيد لمواكبة الإصلاح وشمل ذلك نقاشات تلفزيونية وإذاعية عامة ومقالات صحفية وإعلانات ومناقشات تشرح الأسباب الاقتصادية لإصلاح المختلفة، وسبب ربط الأسعار بمؤشر أسعار دولي يتم مراجعة بانتظام والفوائد المتعددة لإصلاح على المجتمع ككل[1].

- **تعريض شركات النقل العام:** رأت الحكومة أن تتحمل الموازنة العامة تعويض حافلات النقل الحضري عن رأي أثر ارتفاع سعر الديزل الناتجة عن الإصلاح وقد بلغ مثلا حجم التعويض حوالي 50 مليون درهم خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر وديسمبر 2013، كما تم كذلك إرساء منحة بقيمة 80

[1] Fattouh,band lel-kattiri.brif political economy of energy subsidies in the middle east and north africa(oies poper mep11).ox ford :oies ,2015,p09.

ألف درهم السيارة للتحفيز على تجسيد سيارات الأجرة القديمة واستبدالها بسيارات جديدة أكثر كفاءة وأقل استخداما للبنزين[1].

- **تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي:** اتخذت الحكومة إجراءات موازية لتوسيع برنامج الحماية الاجتماعية، وهذا من خلال توسيع برنامجين قائمين للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني.

– **برنامج تيسير tayssir:** تأسيسه من قبل الحكومة المغربية سنة 2008 وهو عبارة عن تحويلات نقدية للأسر الفيرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 سنة يشرط أن يذهبوا إلى المدرسة في 80% على الأقل من أيام الدراسة ينشط البرنامج في المناطق الريفية حيث تزيد معدلات إحصاء الفقراء عن 30% والتغيب عن المدرسة بنسبة 5% وسع البرنامج نطاق انتشاره من 80 ألف أسرة في عام 2009 إلى 466 ألف أسرة في عام 2014 برنامج المساعدة الطبية راسيد ramed وهو برنامج تأمين صحي اجتماعي لمنح أعضائه العلاج الطبي المجاني، العضوية المجانية للأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني، زاد عدد الأعضاء من 5.1 مليون فرد في منتصف عام 2013 إلى 11.46 مليون في عام 2017 ونتيجة لذلك ارتفعت التغطية الإجمالية للتأمين الصحي الاجتماعي من 23% من السكان سنة 2012 إلى 63% سنة 2018[2].

– **برنامج لدعم الأرامل والنساء المطلقات في حالة الفقر:** أدخلت الحكومة برامج حماية اجتماعي ة جديدة لدعم الأرامل ذوات الدخل المنخفض والمعاقين جسديا، بالنسبة للأرامل ومنح لهم تحويلا نقديا يحدد مبلغه بحسب عدد الأطفال تحت الرعاية بحد أقصى لثلاثة أطفال لكل امرأة أما بالنسبة للنساء من تغطية نفقتها وأما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة فقد أسس بهم برنامج خاص من أجل توطيد وتعزيز دعم الدولة لهذه الفئة الاجتماعية [3].

– **مشروع السجل التجاري الموحد:** من جهة أخرى سيشكل المشروع قاعدة من المعطيات الوطنية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة، ستتمكن في المستقبل من تمرير الإعانات الاجتماعية بشكل أكثر استهداف فالفائدة الفئات المؤهلة[4].

[1] صندوق النقد الدولي، دورة تكوينية، مرجع سبق ذكره

[2] Vidican auktor,g and loewe,m.op.cit.

[3] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية " **مشروع قانون المالية لسنة 2018**: تقرير حول المقاصة المملكة المغربية، 2017، ص5.

[4] نفس المرجع ، ص 6.

بالإضافة إلى هذا يمتلك المغرب أكثر الطاقة المتجددة طموحا، حيث يتعهد بزيادة الطاقة من المصادر المتجددة غلى 42% من إنتاج الكهرباء في البلاد بحلول عام 2020 و 52% بحلول عام 2030 من خلال ثلاث مصادر رئيسية هي: الطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح[1].

ثالثا: آثار إصلاح الدعم: تظهر آثار إصلاح الدعم على المنظومة المغربية من خلال:

1-تقليص نفقات المقايسة: عرفت تكلفة دعم المواد الطاقوية انخفاضا من 566 مليار دولار في سنة 2012 إلى 13.8 مليار دولار في سنة 2015، وذلك نتيجة العمل بنظام المقايسة من جهة وانخفاض الأسعار الدولية للمواد الطاقوية من جهة أخرى.

الشكل(II-08):تطور نفقات المقايسة الاجمالي(مليار درهم)

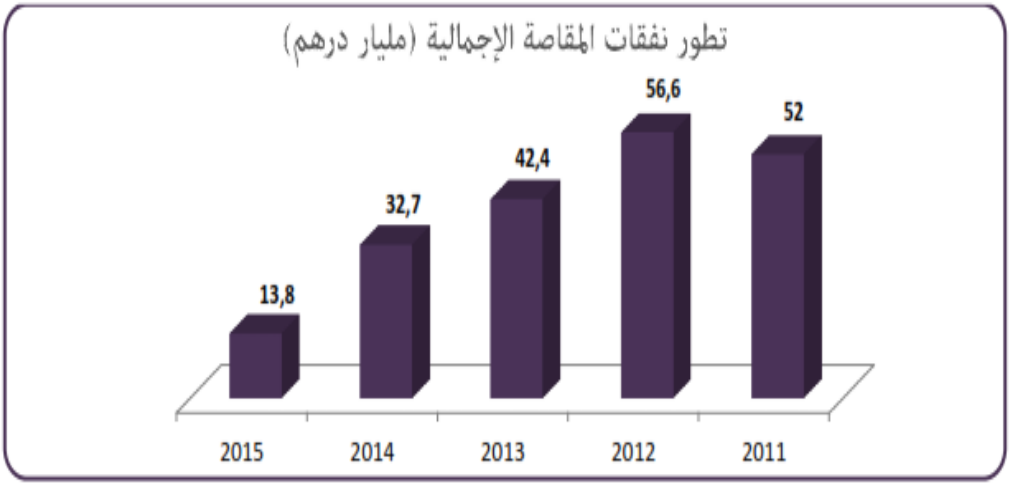

المصدر: وزارة الاقتصاد و المالية

2-التحكم في نفقات المقايسة: تمكن إصلاح دعم الطاقة من التحكم في نفقات المقايسة وذلك في حدود الإعتمادات المرصودة من جهة، ومن توفير هوامش هامة لتصفية المتأخرات التي تراكمت خلال السنوات الماضية من جهة أخرى.

[1] Azeroual,mohamed et al,rene wable tnergy potential and araible capacity forwrind power in morocco towards 2030.vol 11,no.1,2018 p02.

الشكل رقم (II-10):التحكم في نفقات المقاصة

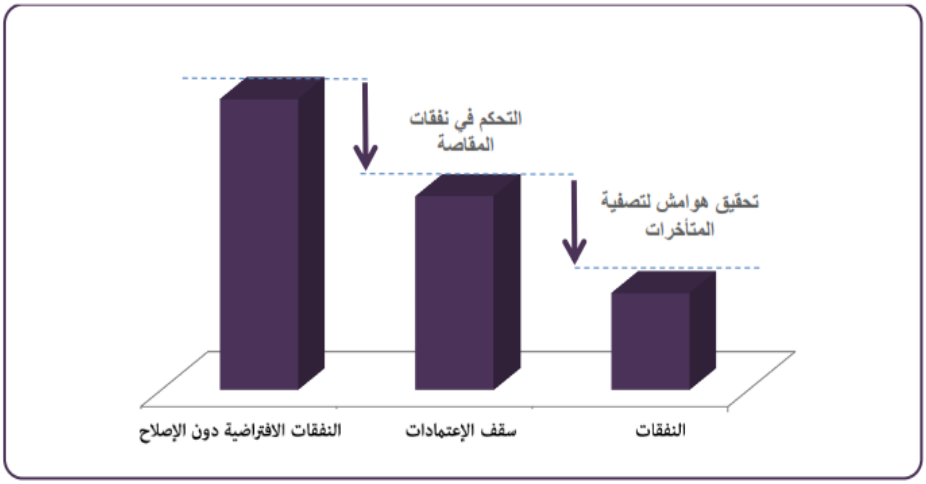

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

حيث مكنت المجهودات المبذولة في إطار المقاصة من تقليص النفقات المسجلة خلال سنوات 2012 ب 3،4 مليار درهم، وتجنّب تجاوز الإعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013، 2014 والمتوقعة لسنة 2015، حيث سجلت هذه النفقات في الماضي تجاوزات هامة للإعتمادات المرصودة لها والتي أدّت إلى فتح إعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و17 مليار درهم و10 مليار درهم على التوالي بالنسبة للسنوات 2008، 2011، 2012.

-3 تصفية متأخرات المقايسة: مكن نظام الإصلاح من توفير هوامش كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، والتي بلغت 22 مليار درهم إلى نهاية سنة 2012، حيث خصص قانون المالية لهذا الغرض للسنوات 2013، 2014، 2015 إعتمادات بلغت 10 مليار و 65،6 مليار و 5،7 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، وبالفعل قد تم تصفيتها نهائيا خلال شهر فيفري 2015 مع إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية.

المطلب الثالث: التجربة المصرية

عند أن كثير من الدول الدامية قد بدأت إصلاح سياسات الدعم الخاص بها بداية من أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي. إلا أن التجربة المصرية في إلغاء الدعم تعود إلى عام 1977 . أي قبل معظم التجارب المعاصرة، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح كمعظم المحاولات الأولى

التي قامت بها الدولة الأخرى. هذا ما جعل الحكومة المصرية تتوقف عن أي محاولات أخرى لإصلاح دعم الطاقة، لكن وبسبب ما عانته مصر خلال السنوات الأخيرة من تزايد قيمة دعم الطاقة بشكل لم يعد الاقتصاد المصري قادر على تحمله دفع الحكومة المصرية لإعادة فتح ملف الإصلاح وهذا ما سوف نراه خلال إعدادنا لهذه المطلب.

أولا: السياق

يمثل قطاع الطاقة في مصر أحد أهم دعائم التنفسية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعد المونتاجات البترولية والغاز الطبيعي بمثابة المصدر الرئيسي للحصول على الطاقة، حيث يشكلان ما نسبة 95%من الإعداد وذلك للاستخدامات المختلفة للطاقة.

وشهدت الاستهلاك المحلي السنوي مصر تطورا خلال السنوات العشر الأخيرة،حيث تزايد استهلاك كل من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسبة 5،6%من المتوسط في حين تنامن الإنتاج بنسبة 3،8% فقط، هذا الأمر جعل مصر تتحول من مصدر للبترول والغاز إلى مستورد صافي لهما، ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل التي أهمها: الزيادة السكنية، تزايد متطلبات التنمية الاقتصادية خصوصا تلك التي تعتمد على الطاقة، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي الذي تسهده البلاد مند عام2011[1]، الأمر الذي يشكل فجوة تزيد من سوء وضع الملف الخاص يدعم الطاقة في مصر.

فمع ظهور دعم الطاقة في الموازنة القامة للدولة، أصبح هذا البند يستحوذ على نصيب الأسد من إجمالي مخصصات الدعم الحكومي بنسبة تزيد عن 70% من إجمالي قيمة الدعم تنقسم ما بين دعم المنتجات البترولية ودعم الكهرباء، حيث تبلغ بنسبة دعم المنتجات البترولية في موازنة العام المالي 2014/2013 62،3% من إجمالي قيمة الدعم، أما بنسبة دعم الكهرباء فتقدر في موازنة نفس العام المالي8،3%من إجمالي الدعم [2]، وبهذا تعد مصر إحدى أكبر الدول المنتجة دعما لطاقة الأمر الذي يشكل فجوة تزيد من سوء وضع الملف الخاص بدعم الطاقة في مصر والتي لا بد من تداركه وإجراء إصلاحات هيكلية وذلك للدوافع أو الأسباب التي سنحاول تلخيصها فيما يلي:

[1] Hegazy Karim, Egyt's energy sector : Regional cropration outlook and prospects of furthering Engagement with the Energy charter, Energy Charter , Available at: https://www.energycharter.org/what-we-do/knowledge-centre/occasional-papers/egypts-energy-sector-regional-cooperation-outlook-and-prospects-of-furthering-engagement-with-the-energy-charter/, Consulted: 25/04/2022.

[2] وزارة التخطيط، والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014-2015.

دوافع الإصلاح:

نجم عن استمرار سياسة دعم الطاقة العديد من المخاطر التي دفعت الدولة المصرية لتبني سياسة الإصلاح، حيث:

– أتسمت سياسة دعم الطاقة في مصر بانخفاض الكفاءة الاقتصادية، فقد أدت سياسة التسعير الطاقة في مصر إلى تشويه الأسعار، وأسفرت عن سوء توزيع الاستثمارات نحو الاستثمارات نحو كثيفة الطاقة، مما دفع الاستعمار بعيدا عن الصناعات كثيفة العمالة التي لديها قدرة اكبر على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل مما أدت الأسعار المحلية المنخفضة للطاقة إلى التشويه القرار الخاص بتخصيص الوقود ما بين الاستخدام المحلي وتصدير الغاز الأكثر ربحية نسبيا، وقد أدى ذلك بدوره إلى عدم التشجيع شركات الطاقة الوطنية على الاستثمار في إقامة بنية تحتية محلية جديدة للطاقة، مما اثر سلبيا على فرص الحصول على الطاقة لاسيما في المناطق الريفية[1].

– لا تحقق سياسة دعم الطاقة في مصر العدالة الاجتماعية، فبالنظر إلى دعم الطاقة في مصر بدءا من الألفية الجديدة يلاحظ أن40% من السكان يتمتعون وحدهم بأكثر من60%من دعم الطاقة. بينما تحصل أفقر 40% من المدن حيث يتحصل أغنى 40%من السكان على 75% من دعم الطاقة وأكثر من 90%من البنزين المدعم، كما يذهب أكثر من ثلث الكهرباء إلى أغنى 20%. وهو الأمر الذي يعني أن الهدف الأساسي من الدعم بصفة عامة وهو تخفيف حدة الفقر في مصر وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية لم ولن يتحقق طالما استمرت الحكومة المصرية على الأسلوب من الدعم المفتوح للجميع[2].

– كما يترتب على سياسة دعم الطاقة في مصر عدد من المخاطر الأخرى على الاقتصاد المصري أهمها: اتساع العجز بالموازنة العامة للدولة، حيث يؤدي ارتفاع نفقات السلع والخدمات المدعمة من جانب الدولة إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، مع مزاحمة تمويل فاتورة دعم تلك المنتجات لتمويل الاستثمار العامة، والإنفاق على الخدمات الأساسية الأكثر أهمية كالتعليم والصحة، مع ظهور عبء صافي تتحمله الموازنة العامة من وراء دعمها لتلك

[1] فتح رجب الله فتح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] عبد المنعم لطفي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المنتجات رغم تزايد ما تحصله عليه من عوائد من الهيئة المصرية العام للبترول [1]. كما أن الإسراف في استخدام المنتجات البترولية والغاز الطبيعي. استخدام غير رشيد، يتسبب في أثار جانبية سيئة بالإضافة إلى وجود أثار سلبية خطيرة يتسبب فيها التنامي الهائل لعدم المنتجات على الاستدامة المالية للهيئة المصرية العامة للبترول، وأخيرا فإنه لا يخص الأثر السلبي لهذا الدعم على ميزان المدفوعات المصري.

ثانيا: الإصلاح

أدركت الحكومة المصرية حدَّة المخاطر الناتجة عن دعم الطاقة، هذا ما دفعها إلى الإعلان عن خطة لإصلاح دعم الطاقة تضمنت عدة محاور كما جاء في مشروع الموازنة العامة للعالم المالي 2015/2014 وهي بدأ المرحلة الأولى من الإصلاح السعري لمنتجات الطاقة، رفع كفاءة استخدام،الطاقة من خلال تقديم الدعم الأزمة لبعض القطاعات للتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة على أن يتم رفع الدعم عن السولار المقدم لهذه القطاعات، كما يشمل استبدال استخدام الفحم بدلا من المازوت كمصدر للطاقة لبعض الصناعات وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل، وتطبيق نظام الكروت الذكية لتوسيع السولار والبنزين، ومكافحة تهريب مواد البترول[2].

1- الآليات الحكومية لترشيد دعم المواد البترولية في عام 2014:في يوليو 2014، أقرت الحكومة المصرية 100،251 مليار جنيه لدعم المواد البترولية في مشروع الموازنة العامة لعام 2015/2014 بانخفاض يبلغ 30،149 مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي 2014/2013.البالغ 130،400 مليار جنيه بنسبة انخفاض قدره 23،1% [3]، كما تضمنت موازنة نفس العام تخصيص مبلغ 27،2مليار جنيه لدعم الكهرباء مقارنة بالمبلغ 13،2 مليار جنيهه في موازنة عام مالي السابق، وترجع الحكومة هذه الزيادة في دعم الكهرباء إلى أنها ضرورية في مواجهة أزمة الكهرباء[4].

خطة الحكومة المصرية لإصلاح دعم الطاقة لا تزال في مراحلها الأولى وسوف نستعرض ما بدأت الحكومة في تنفيذه بفعل على النحو التالي:

---

[1] لقس كمال، المرجع السابق، ص50.

[2] وزارة المالية، **البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014**، 2014، ص52-53.

[3] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[4] فتح رجب الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

1-1 **الإصلاح السعري لمنتجات الطاقة:** بدأت الحكومة المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح السعري الذي أعدته وزارة البترول للتنفيذ على المدى المتوسط (3-5 سنوات)، وتضمنت هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبة للمنتجات البترولية بحيث تتناسب مع كفئاتها في التوليد الطاقية وفي هذا قامت بزيادة أسعار الوقود بنسبة 40%، و الديزل بنسبة 31%والكيروسين والمنتجات الأخرى بنسبة 30%، والغاز الطبيعي بنسبة 87،5%، ورفع تعرفة الكهرباء بنسبة 40% في المتوسط[1].

ثالثا: التدابير المرفقة لعملية الإصلاح

اقترنت خطة الحكومة المصرية في سياسة إصلاح دعم الطاقة بعد من التدابر والإجراءات العلاجية التي تهدف إلى تخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة على المواطن المصري ورفع المعاناة عن كامل الفقراء ومحدودي الدخل، ويمكن توضيح هذه التدابير كما يلي:

1- **توسيع نطاق البرامج الاجتماعية القائمة** : إن تنفيذ برامج جديدة في الأجل القصير قبل إصلاح الأسعار مباشرة يمكن أن يساعد في إظهار مدى التزام الحكومة بحماية الفقراء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أن تقتصر التحويلات النقدية بعد إصلاح الدعم على الكميات التي يستهلكها الفقراء، مما يؤدي إلى تحقيق وافرات في الموازنة العامة للدولة ونظرا أن الأسر فقيرة تستهلك عادتا كمية من المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي اقل بكثير من الأغنياء[2].

2- تطبيق سياسية الدعم النقدي الغير مشروط : يمثل برنامج المدفوعات النقدية مثل الكوبونات شكل من أشكال تعويض الفقراء، والذي يبلغ عددهم 36 مليون بنسبة أكبر من 27% أي ما يوازي ثلث سكان مصر تحت الفقر، بالإضافة إلى 35 مليون عاطل عن العمل بعام 2014[3].

حيث قررت الحكومة تخصيص 10.7 مليار جنية في موازنة 2014-2015 لمساعدات الضمان الاجتماعي بالمقارنة بحوالي 5 مليار جنية متوقع إنفاقه في العام المالي 2014/2013، أي زيادة الموارد المخصصة لهذه المساعدات بأكثر ضعف مستواها، كما قررت الحكومة زيادة المبالغ الشهرية لمساعدات الضمان الاجتماعي بحوالي 50% بدءا من يناير 2014، ومن أن تكفي هذه

[1] طارق إسماعيل، "**دراسات الدعم الحكومي في الدول العربية** ، "صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 23.

[2] وائل محمد محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[3] أنور رجب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 172.

الزيادات لتغطية أكثر ن 825 ألف أسرة فقيرة ليصل إحصائي عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 2.3 مليون أسرة[1].

على أن يتم تعميم الكوارث الذكية محل بطاقة التنمويين في جميع أنحاء مصر[2]، مما يساعد على الحد من تهريب المواد البترولي وضمان وصول الدّعم إلى مستحقيه.

3- تنفيذ برنامج المساعدات النقدية المشروطة : وذلك باستهداف الفقراء والأسر الفقيرة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من حدة الفقر في المدى القصير جنب إلى جنب مع رأس المال البشري بشرط استيفاء بعض الشروط التي ترتبط بالاستثمار في رأس المال البشري مثل إرسال أطفال تلك الأسر إلى المدارس، المراجعة الدورية لمراكز الرعاية الصحية...، هذا الأخير يعود بالمنفعة على أفراد الأسر والمجتمع ككل وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية[3].

4- توفير مصدر بديل للطاقة: يؤدي توفير مصدر بديل للطاقة بأسعار معقولة إلى الحد من أثر إصلاح الدعم على الفئات منخفضة الدخل، حيث أن الهدف الرئيسي للدعم هو توفير مصدر للطاقة بأسعار معقولة للأسر منخفضة، وبالتالي يمكن أن يكون إصلاح الدعم أكثر قبولا غالبا إذا كان مصحوبا بتدابير تكميلية تدعم هذا الهدف، وهو ما قامت به الحكومة المصرية حيث بذلك مجهوادات ساعدت الأسر على التحول من استخدام غاز البوتاجاز في الطهي إلى استخدام الغاز الطبيعي منخفض التكلفة حيث تم توصيل الغاز إلى 5.8 مليون وحدة سكنية و 13.2 ألف عميل تجاري و 2.1 ألف مصنع يناير 2014[4].

كما قامت الحكومة المصرية بتنفيذ سياسات تعويضية غير مباشرة وذلك باستخدام الوفورات المالية الضخمة التي ستنتجم عن برنامج تحرير الأسعار مثل تحسين شبكة الطرق السريعة في الصعيد والريف وتحسين شبكة النقل العام لاسيما الأتوبيسات والقطارات.

[1] رجب فتح الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] عبد المنعم لطفي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3] Garacia morito, and all, **the cash diridend, the rise of cash transfers in sub-saharan africa**, washington : world bank, 2012.

[4] وائل محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 191.

رابعا: الآثار الناتجة عن سياسة الإصلاح.

بعد تناولنا لأهم ملامح خطة الحكومة لإصلاح دعم الطاقة في مصر ننقل لنرى ما هي أهم الآثار المترتبة عنها من حيث:

1- الأثر على تنمية الدعم: انخفض إجمالي قيمة الدعم من 192.26 مليار جنية في السنة المالية 2014/2013 إلى 178.76 مليار جنية في عام 2015/2014 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة دعم الطاقة من 130.4 مليار جنية (متضمن الكهرباء) في عام 2014/2013 إلى 100مليار جنية في موازنة 2015/2014، ويوضح لنا الجدول التالي قيمة الدعم وفقا لبنوده المختلفة خلال عامي 2014/2013 و 2014/2015[1].

الجدول رقم (II-04): تطور قيمة الدعم وفقا لبنوده المختلفة خلال عامي 2014/2013-2015/2014.

نوع الدعم	عام 2014/2013	عام 2015/2014
السلع التنموية	34.634	31.557
المنتجات البترولية	130.00	100.251
المزارعين	854	3.353
الكهرباء	13.280	27.242
نقل الركاب	1.434	1.488
التأمين الصحي والأدوية	700	811
مياه الشرب	750	750
الإسكان	100	150
باقي برامج الدعم	10.010	13.052
إجمالي قيمة الدعم	192.168	178.754

المصدر: وزارة المالية، **البيان المالي لمشرع الموازنة العامة 2014**/2015 مرجه سبق ذكره، ص 83.

[1] الوزارة المالية، **البيان المالي لمشرع الموازنة العامة 2015/2014** مرجه سبق ذكره، ص 83.

2- الأثر على عجز الموازنة العامة للدولة: استهدفت الحكومة المصرية من إصلاح دعم الطاقة تخفيض عجز الموازن العامة، الذي تزايد بشكل كبير خلال السنوات ليصل إلى 343.2 مليار جنيه في عام 2014/2013 و 12% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة المالية، وتعد هذه النسبة من أعلى المعدلات العالمية هذا ما دفع الحكومات المتعاقبة إلى ضرورة القيام بمزيد من الإصلاحات المالية والهيكلية بغية خفض العجز الكلي، كما يبين لنا الجدول أدناه:

الجدول رقم (II-05): تطور العجز الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي خلال الفترة (2014/2010).

العام	العجز الكلي (مليار جنية)	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2011/2010	134.5	%9.8
2012/2011	166.7	%10.6
2013/2012	239.7	%13.7
2014/2013	243.2	%12
2015/2014	240	%10

المصدر: وزارة المالية، **البيان المالي لمشروع الموازنة العامة لعام 2015/2014**، مصر، 2014، ص35.

تشير البيانات المتاحة في الجدول أعلاه إلى تزايد قيمة العجز الكلي خلال الفترة 2014/2010 حيث ارتفعت من 134.5 مليار جنيه (9.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2010-2011 لتصل إلى 243.2 مليار جنيه (12% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2013-2014.

تشير نتائج البيانات إلى انخفاض العجز الكلي إلى 240 مليار جنيه أي ما يعادل نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2015/2014 بانخفاض بلغ 3.2 مليار جنيه للعام المالي 2014/2013، واستند هذا الانخفاض إل تبني مجلس الوزراء لمجموعة من الإصلاحات في الضرائب وفي دعم الطاقة مما أدى إلى خفض قيمة العجز[1].

[1] وزارة المالية، **البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014** ، مصر، ص 36.

ويعد ترشيد دعم الطاقة أحد الآليات الهامة التي ساعدت على انخفاض قيمة العجز فاتخاذ إجراءات إصلاحية في مجال الطاقة ساهم في خفض عجز الموازنة بنحو 41 مليار جنيه*.

وأكدت الحكومة المصرية أنه لولا البدء في الإصلاحات المالية خلال عام 201/2014 لزاد العجز في الموازنة إلى 348.3 مليار جنية أو ما يعادل 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

3- الأثر على الاتفاق على التعليم والصحة: لمعرفة أثر إصلاح دعم الطاقة على الإنفاق على التعليم والصحة، نستعرض الجدول رقم (II-07) الذي يبين لنا تغيرات الإنفاق على التعليم والصحة في مصر خلال الفترة 2012-2015.

الجدول رقم (II-06): تغيرات قيمة الإنفاق على التعليم والصحة خلال الفترة 2012-2013.

العام	الإنفاق على الصحة بـ(مليار جنية)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي%	الاتفاق عل التعليم (مليار جنية)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي
2013/2012	26.1	%1.5	66.1	3.8
2014/2013	33.5	%1.6	83.6	4
2015/2014	42.4	%1.8	94.3	3.9

المصدر: وزارة المالية، **البيان المالي لمشروع الموازنة العامة لعام 2015/2014**، مرجع سبق ذكره، ص42.

على الرغم من الحكومة بإجراء إصلاح هيكلي في عام 2015/2014 وتوفير 41 مليار جنية من ترشيد دعم الطاقة إلا أن الإنفاق على الصحة زاد بقيمة 9 مليار جنيه وهي قيمة تعد منخفضة إذا تمت مقارنتها مع الزيادة في عام 2014 والتي بلغت 7.4 مليار جنيه وهو ما يؤكد على ضرورة قيام الحكومة بتوجيه الوفر إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

* 34 مليار انخفاض في قيمة العجز نتيجة ترشيد دعم الطاقة + 7.2 مليار جنيه فائض تحصل عليه الموازنة إيرادات من الهيئة العامة للبترول.

[1] البيان المالي لمشروع موازنة عام 2015/2014، مرجع سبق ذكره، ص 36.

بلغت الزيادة في الإنفاق على التعليم في مشروع موازنة 2015/2014 حوالي 11 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 13% عما كانت عليه في عام 2014/2013، وتعد هذه الزيادة منخفضة مقارنة بزيادة قيمتها 17.5 مليار جنيه في موازنة 2014/2013.

– وبلغت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.8% في مشروع موازنة عام 2015/2014، بينما وصلت نسبة الإنفاق على التعليم إل الناتج المحلي الإجمالي 3.9% وتعد هذه النسب بعيدة عن النسب المقررة في الدستور المصري لعام 2014، والتي تستهدف تخصيص 6% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و3% للصحة.

خلاصة الفصل:

إن التأثيرات السلبية الكبيرة لدعم أسعار الطاقة تعتبر من أهم الدوافع للتوجه نحو عملية اصلاح سياسة الدعم والتقليل بذلك من مختلف الآثار السلبية الناتجة عنه. لكن عملية الاصلاح ليست بالسهولة التي هي عليه عملية تطبيق الدعم، لأن تطبيق سياسة الدعم لسنوات يحدث تشوهات كبيرة في الاقتصاد وسلوكيات الأفراد والتعاملين، ومن ثم فإن عملية الاصلاح تتطلب شروطا هامة من أجل أن تكون فعالة.

وتشير التجارب الدولية لإيران ومصر والمغرب غن اختلاف المناهج المتبعة في سياسة اصلاح دعم الطاقة. وعلى الرغم من اختلاف خصائص كل دولة، إلا أن نجاح وفشل عملية الاصلاح كان نسبيا وارتبط أيضا بحجم الدعم بالأساس الذي كان منخفضا في المغرب ما ساهم في نجاح عملية الاصلاح، على عكس إيران ومصر التي لم تكن فيها عملية الاصلاح كما كان متوقعا لها.

الفصل الثالث:

إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر

تمهيد:

يعد كل من الغاز والوقود والكهرباء المصدر الرئيسي لمختلف الاستخدامات الطاقوية في العالم، وهو الأمر الذي يشكل تحديا للدول نتيجة الدعم المقدم لهذه المواد، حيث تواجه الحكومات خيارا صعبا في الإبقاء على سياسة الدعم او إبقائها أو إلغائها.

شكلت سياسة دعم الطاقة في الجزائر السمة الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة، فمع انخفاض الأسعار الطاقوية وباعتبار الجزائر من بين الدول المصدرة للطاقة شغل موضوعها أهم الورشات الاقتصادية التي ثار حولها الجدل، فعلى الرغم من المزايا التي توفرها لصالح الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل وتعزيز النمو في مختلف القطاعات، إلا أن التجارب الدولية أثبتت أنها تعاني من عجز في قطاعات عديدة حيث يصبح الإصلاح ضرورة لابد منها.

لغرض هذا تناولنا هذا الفصل وفق ثلاث مباحث:

المبحث الأول :سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

المبحث الثاني: تطور دعم أسعار الطاقة في الجزائر

المبحث الثالث: إصلاح دعم الطاقة في الجزائر

المبحث الأول: سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من قبل الأنظمة السياسية المختلفة التي حكمت الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، والتي اهتمت برعاية أفراد المجتمع وتلبية حاجياتهم الضرورية، وساهمت في ضمان فرص العمل لهم وتوفير السكن اللائق لهم ... إلخ، جعلت من القطاع الحكومي الينبوع الذي لا ينضب، مما خلق لديهم نوع الإتكالية والاعتماد على الدولة لتلبية جميع احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي أصبحت الدولة الجزائرية دولة توزيع لا دولة إنتاج، وظيفتها الأساسية توزيع مواردها أساسا من قطاع المحروقات على استخداماتها المختلفة، وهو ما يعكس لنا الوضعية الحالية التي آل إليها المجتمع الجزائري ولعل من بين أهم هذه السياسات والبرامج المعتمدة للتكفل بالاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع هي سياسات الدعم الحكومي التي أصبحت سياسة اتفاقية يعتمد حجمها وموقعها في الميزانية العامة على إيديولوجية الدولة وعلى شكل الدعم المطبق.

في الجزائر يعتمد على شكلين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي كما يبين لنا الشكل التالي:

الشكل (III- 1): أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

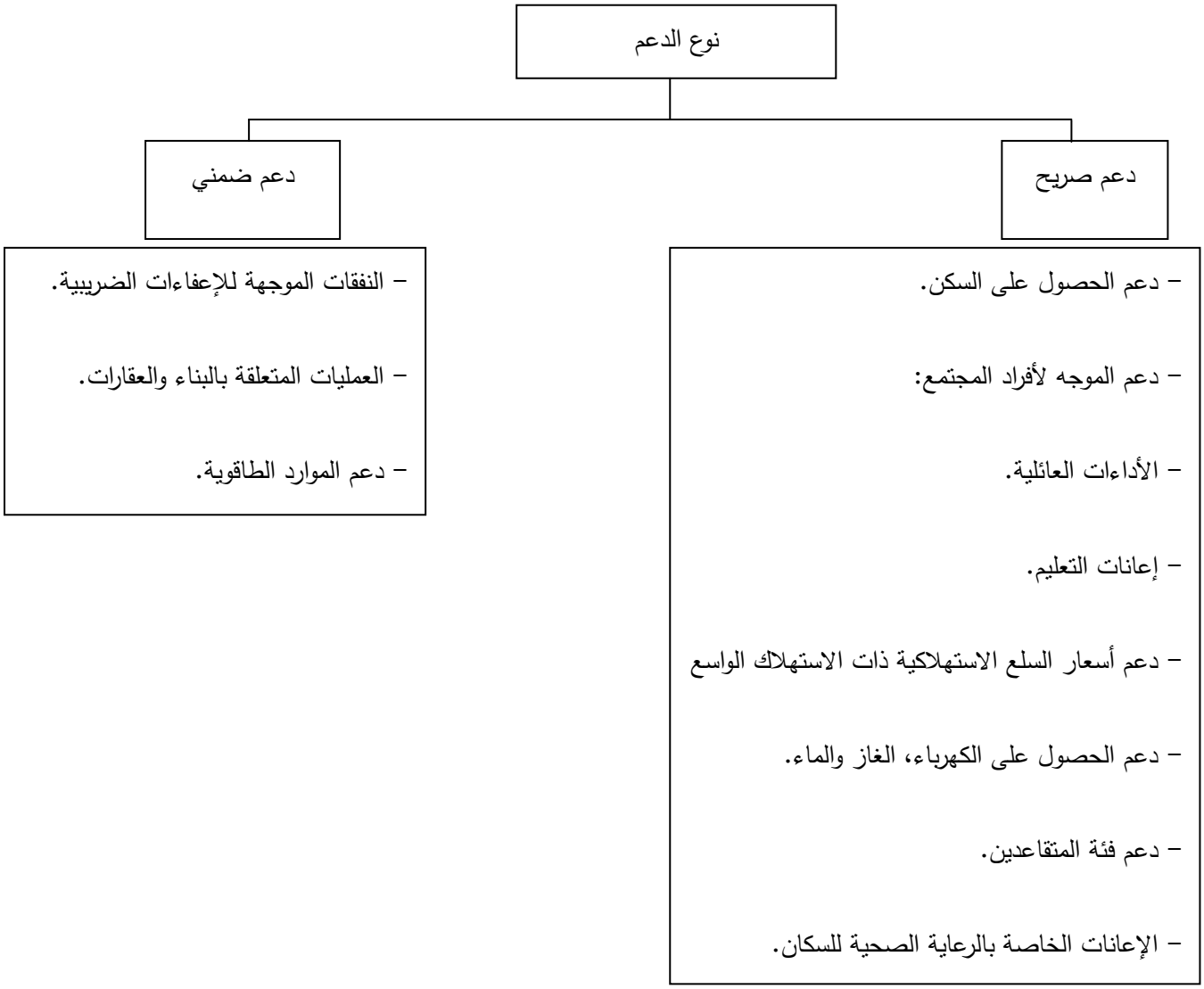

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد Minister des finances, Direction Générale des politiques publics, **Mécanismes de subventions**, document interne **daté le** 04 janvier 2015, p p 01-06.

المطلب الأول: الدعم الصريح

ويقصر به الإنفاق العام الذي يتم تسجيل بصورة واضحة وصريحة أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم

أسعار الغذاء، الإسكان، دعم أسعار الكهرباء والمياه، كذلك تعميم التعليم المجاني، دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف[1].

الشكل رقم (III-2): هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020:

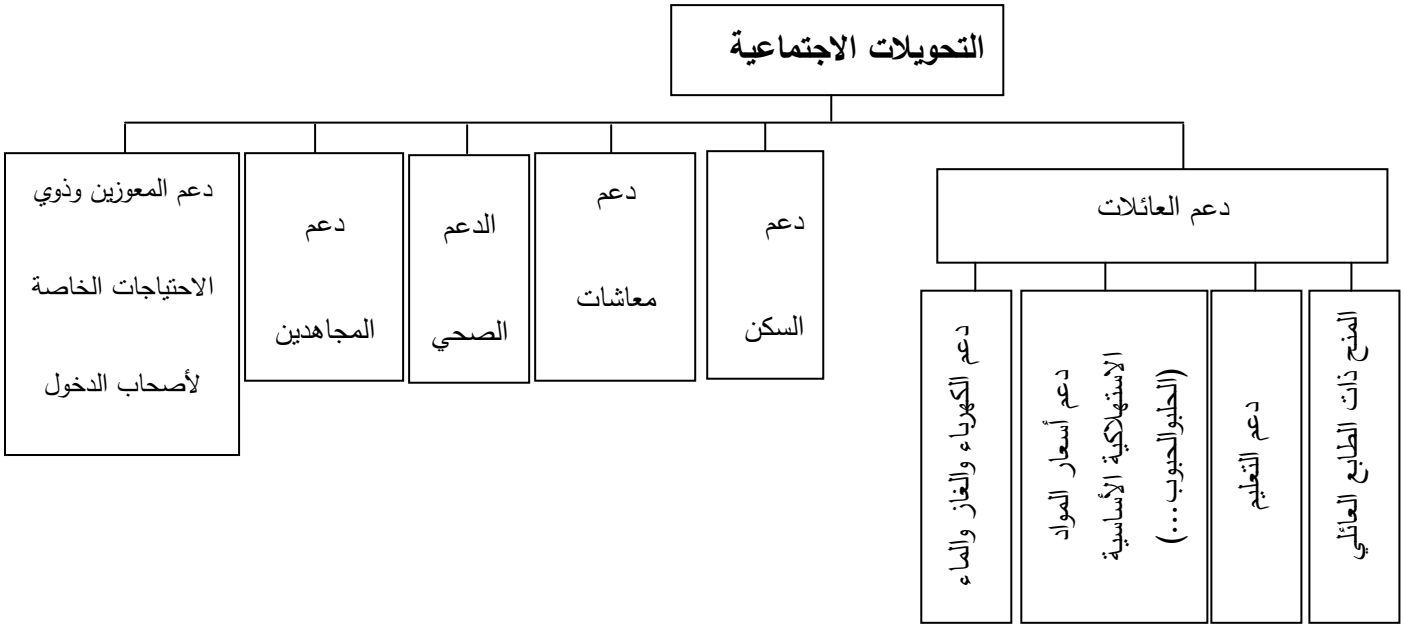

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ANNUARE DESSTATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Gécrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des statistiques, (2012), p46-51, Ministère des finances, Rapport de présentation du Projet de lui de finance (2004,p41,42), (2020, p :34).

يشمل الدعم الحكومي الصريح أو الإعانات الصريحة على مجموع بنود الإعانات المختلفة التالية: دعم الحصول على السكن، الدعم الموجه لأفراد المجتمع (العائلات والأسر)، دعم فئة المتعاقدين، الإعلانات الخاصة بالرعاية الصحية للسكان، الإعانات الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين، كما توجد إعانات صريحة أخرى ذات بعد اقتصادي، الهدف منها يتمثل في، تشجيع مناخ الاستثمار المحلي وخلق المؤسسات الاقتصادية المساهمة في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر، كما تخصص كذلك الدولة مساعدات وإعانات موجهة للمؤسسات العمومية التي تبيع منتجاتها بأسعار محددة إداريا تكون في معظم الأحيان بأقل من سعر التكلفة، وهذا لتعويضها عن عجزها الهيكلي

[1] حسين براهيمي، مرجع سابق ذكره، ص 480-481.

الملحق بها، كما هو الحال فيما يخص الجزائرية للمياه ADE... إلخ[1]، أين سنتطرق لكل نوع من هذه الإعانات بالتفصيل في ما يلي:

أولا: الدعم الموجه للسكن

نظرا لأهمية هذا القطاع، اعتمدت الجزائر سياسة اجتماعية واسعة النطاق من خلال دعم مختلف صيغه، حيث كرست له الدولة موارد مالية كبيرة للتعامل مع أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مع محاولة الاستهداف بشكل أفضل من خلال مقاربة تنويع مختلف أشكال الدعم المقدم لمختلف الصيغ:

1- الإعانات المالية المنوحة المباشرة: من خلال تقديم مساعدات مالية تتراوح ما بين 0000 40 إلى 000 1000 دينار جزائري بهدف تهيئة القطع الأرضية أو حيازة الملكية الخاصة بالمساكن أو عمليات توسعتها.

2- الإعانات المالية غير المباشرة: من خلال عدة برامج سكنية تهدف إلى تخفيض قيمة الإيجار، أو تخفيض القيمة السوقية للسكن اعتمادا على عدة شروط يحددها التنظيم[2].

ثانيا: دعم العائلات.

يشمل دعم العائلات كلا من [3]: التعويضات العائلية، دعم التربية، دعم أسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك كالحبوب، والحليب، الزيت والسكر، إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والماء.

1- التعويضات العائلية:تمثل التعويضات العائلية دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء، حيث تتضمن كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس[4]:

1- 1- المستفيدون من المنح العائلية: يمكن الاستفادة منها لفائدة الأطفال عن طريق كل شخص يستوفي الشروط المعمول بها، والتي تكون كالتالي:

[1] حنصال أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص68.
[2] Ministère de l'Habitat, de l'urbanisme et de la vill. « Politique gouvernementale dans le domaine de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville », rapport établi en 2015-p04.
[3] Ministère des Finances d'Algérie, Rapport de Présntation pu Projet De loi De finances pour 2016, p34.
[4] Ministère du travail, de l'Emploi et de la sécurité sociale, CNAS, « Allocations Familiales », 2018, p01.

- 600 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذي يساوي أو يقل دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي عن 15000 دينار جزائري.

- 300 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي 15000 دينار جزائري.

1-2- منحة التمدرس: يستفيد منها الأطفال الذين يتابعون دراستهم (ما بين 6 سنوات و17 سنة أو 21 سنة) وتكون كالتالي:

- 800 دينار جزائري للطفل الواحد لمرة واحدة في السنة بالنسبة للأشخاص الذين يساوي او يقل دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي عن 15000 دينار جزائري.

- 400 دينار جزائري للطفل الواحد لمرة واحدة في السنة بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي 15000 دينار.

2- دعم التعليم: أولت الجزائر اهتماما خاصا لهذا القطاع الحساس من خلال تخصيص مبالغ هامة من التحويلات الاجتماعية بغرض تحسين الظروف الاجتماعية، والتي تقدم في شكل: منح دراسية، ضمان الإطعام، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية.

فبالنسبة لقطاع التعليم الأساسي، صممت برامج التحويلات الاجتماعية وفقا للمبدأ الدستوري المتمثل في مجانية التعليم، بهدف ضمان أكبر قدر من المساواة الاجتماعية، فمند سنة 2000 أطلقت العديد من البرامج للفئات الأكثر حرمانا، والتي تتمثل في[1]:

- إنشاء المطاعم المدرسية لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية وذلك حسب الأولويات التي يحددها التنظيم، والتي تكون أساسا لفئة المعوزين، اليتامى، المعوقين، التلاميذ القاطنين بعيدا عن المدارس.

- المنح المدرسية لفائدة المتمدرسين المحرومين والذين يزاولون دراستهم في مؤسسات تابعة لوزارة التربية الوطنية، ووفق الشروط التي حددها المرسوم الرئاسي- رقم 01-238 المؤرخ في 12 أوت 2001-.

[1]Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, p27.

– مجانية الكتاب المدرسي لبعض الفئات: تتكفل الدولة الجزائرية بعملية تعليم الجيل بصفة مجانية فالتعليم عمومي مجاني بنسبة 99% مما مكن بذلك أكثر من (8 مليون تلميذ) من التمدرس مجانا من الابتدائي وصولا إلى الجامعي، يكلفون الخزينة العمومية سنويا قرابة 800 مليار دينار جزائري سنويا، نموذجا أرادت عدة دول عربية تحقيقه بالنظر إلى أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أين تضمن الدولة توفير كل الضروريات لأزيد من 52% من التلاميذ، من منح كتب بالمجان ووجبات بالمجان، وغيرها من الإمكانيات [1]، وتعطى المنحة للتلاميذ الذين يتابعون دراستهم بانتظام في مؤسسات التعليم الابتدائية، المتوسط والثانوي، والداخليات الذين يتوفر فيهم شروط معينة وكذلك المنحة المدرسية الخاصة 3000 دج للأطفال المتمدرسين المحرومين.

يوضح الجدول التالي حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم قطاع التعليم الأساسي، وقطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2015.

الجدول رقم (III–1): حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لجميع قطاعات التعليم لسنة 2015.

	قطاع التعليم الأساسي		قطاع التعليم العالي		قطاع التكوين المهني		جميع قطاعات التعليم	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
التحويلات الاجتماعية الموجهة نحو:								
المنح والمساعدات المباشرة	23.4	9766	22.6	22043	74.1	7630	26.4	39439
الإطعام	61.0	25490	39.1	38128	25.9	2660	44.3	66278
المبيت			18.8	18349			12.3	18349
النقل			15.5	19064			12.7	19064
الكتب المدرسية	15.6	65000					4.3	6500
المجموع	100	41.756	100	97584			100	149630

[1] تسعديتصايب، مجانية التعليم في الجزائر جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم، على الموقع:http://www.djawariress.com/alfagjr/314724 تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.

مجموع النفقات الجارية	746644	300333	50802	1097779
حصة التحويلات من:				
الإنفاق التعليمي الحالي	%5.6	%32.5	%20.3	%13.6
الإنفاق الحكومي	%0.9	%2.1	%0.2	%3.2
الناتج الداخلي الخام	%0.24	%0.56	%0.06	%0.86

Source : Banque Mondiale, « Rappoer De Suivi De La situation Economique De l'Algérie ». Washington Groupz banque Mondial, Printemps, 2017, p14.

الشكل البياني رقم (III-03): نسب الإنفاق الاستهلاكي على نفقات التعليم والأدوات المدرسية حسبشرائح المستفيدين لسنة 2011.

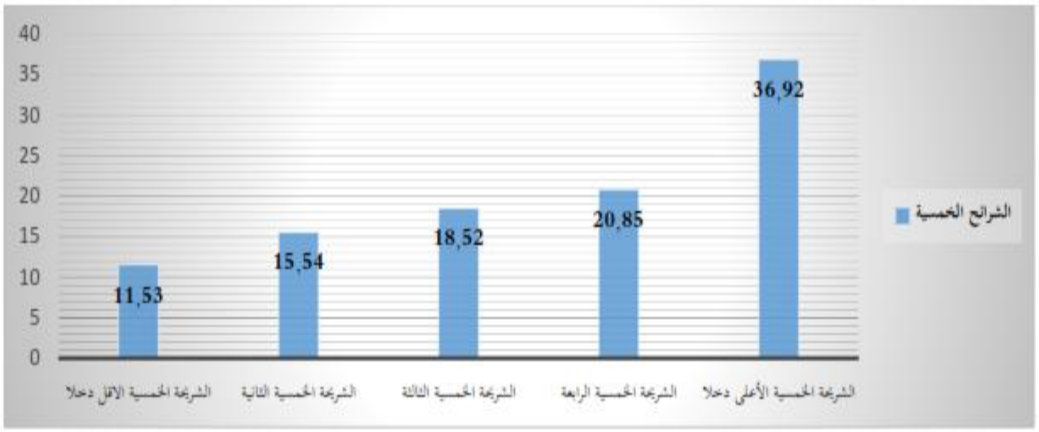

المصدر:لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص105.

من خلال الشكل البياني، أنفقت الشريحة الخمسية الأقل دخلا 11.53% على نفقات التعليم ومختلف الأدوات المدرسية، ونتيجة لغلاء أسعار المستلزمات الدراسية، الفرق واضح بينها وبين الشريحة الخمسية الأعلى دخلا، النبي أنفقت 36.92% حيث يمثل 3 أضعاف ما أنفقته الشريحة الخمسية الأقل دخلا، وما أدى إلى هذا الفرق هو استفادة الأغنياء من مجانية التعليم وبعض المنح غير المستحقة، لغياب قاعدة بيانات حقيقية، فالأسر الفقيرة دائما ما تعاني من غلاء المستلزمات المدرسية مما يفتح المجال للتسرب المدرسي.

3- دعم أسعار السلع الاستهلاكية: تدعم الجزائر المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بشكل كبير، بهدف تحقيق استقرار الأسعار المحلية، ودعم الفلاحين من خلال المساعدات المباشرة، كما تسعى إلى توزيع الأنشطة الاقتصادية في المناطق ذات الطابع الريفي، هذا ويتعلق الجزء الثاني من المساعدات بدعم أسعار المنتجات المستوردة أو مدخلا إنتاجها، مثل: السكر، الزيت، الحليب، والحبوب، أين تمول الدولة الفرق بين سعر السوق الدولي لهذه المنتجات وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حد السواء، حيث تعتبر سياسة الدعم هذه مواتية لحماية القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا[1].

تستفيد جميع العائلات باختلاف مستوياتها وحتى الأجانب من الدعم المقدم للمواد الغذائية الأساسية والشكل البياني التالي يوضح ذالك:

الشكل البياني رقم (III-04): نسب الإنفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011

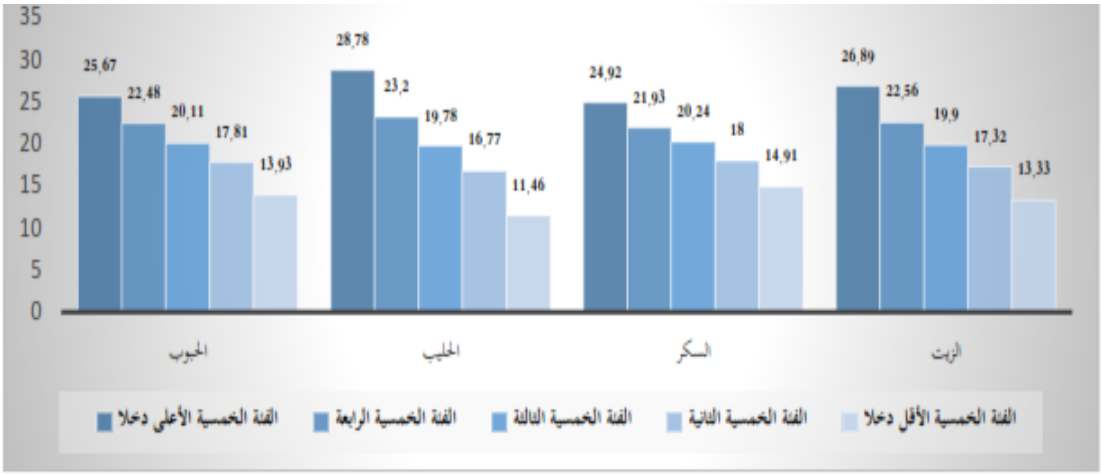

المصدر:لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص106.

يوضح الشكل البياني أعلاه أن الفئات الخمسية الأعلى دخلا تستفيد 25% من جميع أنواع الحبوب المدعمة، في حين تستفيد الفئات الخمسية الأقل دخلا من 13%، كما تستفيد منه العديد من الصناعات الغذائية غير المعنية بالدعم، أما بالنسبة للحليب فتستفيد الفئات الخمسية الأعلى دخلا من 28% من الحليب المدعم في حين تستفيد الخمسية الأقل دخلا من 11%، كما توجد حصة لبعض الصناعات الغذائية غير المعنية بالدعم، والعديد من الأنشطة التجارية، أما بالنسبة لمادتي السكر والبنزين فتقريبا

[1]Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, p26.

نفس الشيء، حيث تعتبر الفئات الخمسية الأعلى دخلا والصناعات الغذائية والأنشطة التجارية المستفيد الأكبر من العم المقدم لهاتين المادتين.

4- دعم الحصول على الكهرباء، الماء والغاز: تأخذ الدولة على عاتقها كذلك دعم أسعار كل من الكهرباء، الغاز والماء وتوزيعها بأسعار منخفضة محددة إداريا تكون أقل بكثير من تكاليف الإنتاج وفقا لمعدل استهلاكه، والقطاع الذي ينتمي إليه، فالتسعيرة المخصصة للأسر ليست هي نفسها المطبقة على استهلاكات القطاع الصناعي... إلخ، أي أن التسعيرة هنا يكون بصفة تناسبية، كذلك تأخذ الدولة على عاتقها توسيع شبكة الكهرباء على مستوى التراب الوطني، والسعي نحو تحقيق عتيبة تفوق 95% كنسبة تغطية بالكهرباء.

أولت الجزائر أهمية لخدمة المياه التي يتم تسعيرها وفق قواعد تستجيب لمبادئ الضمان الاجتماعي والتحفيز على ترشيد واقتصاد الماء، وهو ما جاء به المرسوم التنفيذي - رقم 05-13- المؤرخ في 09 جانفي 2005، والذي تضمن عدة شروط لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، حيث تخضع أسعار مياه الشرب لمعايير محددة تتمثل في:

- معيار الإدماج الاجتماعي عن طريق تلبية الاحتياجات الحيوية للأسر وفقا لشريحة الاستهلاك حسب التسعيرة السارية المفعول.

- معيار التفريق بين التسعيرات وفقا لفئات المستخدمين (الأسر- الإدارات- القطاعات الصناعية والسياحية).

كما تدخل محطات تحلية مياه البحر ضمن الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المالية في تلبية احتياجات السكان والقطاع الفلاحي للماء، حيث ساهمت 12 محطة لتحلية مياه البحر في إنتاج 500 مليون متر مكعب إلى غاية سنة 2017[1]، وقدرت تكلفة دعم سعر المياه المحلاة لسنة 2018 بـ44 مليار دينار جزائري[2].

[1]Ministère De l'énergie, « Billan Des Réalisation Du secteur De l'énergie Année 2017 », Edition 2018, p46.
[2]Ministère Des Finances D'Algérien « Rapport De Présentation Du Projet De loi De Finances pour 2018 », septembre 2017, p26.

ثالثا: دعم المتقاعدين

تمول الدولة الجزائرية نفقات التضامن الوطني من خلال منحها للفارق التكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الاشتراكات، عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و 2.5 مرة أخرى الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين [1]، تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو الوفاة أو العجز لصالح الأفراد [2]. وبغرض حماية قدرتهم الشرائية، قامت الجزائر سنة 2006 بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد، كان الهدف منه دعم وتكوين احتياطات مالية للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد[3].

رابعا: الإعانات الخاصة بالرعاية الصحية

تشكل الاستفادة من الخدمات الصحية مكونا أساسيا لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة، كما تضمن رفاهية المواطنين[4].

تتكفل الدولة الجزائرية بالرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، حيث تعتبر هذا الحق مشروع ومضمون وفق المادة 66 من الدستور الجزائري، التي تنص على أن الرعاية الصحية حق مكفول للمواطنين بتكفلها بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها، حيث تسهر على توفير شرط العلاج للأشخاص المعوزين، ويعد دعم الصحة نوعيا وكميا من أولويات الحكومة الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير الوقاية، ويعد مبدأ مجانية العلاج وضمان الحصول عليه من طرف المواطنين عبر كامل التراب الوطني من أهم المكاسب المقدمة[5].

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع: http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-06-04-15-15-53 أطلع عليه بتاريخ 2022/06/06.

[2] صندوق النقد العربي، "نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص15.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012، ص38.

[4] العوفي حليمة، "السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معكسر، الجزائر، 2016، ص62.

[5] Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, p27.

خامسا: الإعانات الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين

وضعت الدولة الجزائرية في هذا الصدد استراتيجية وطنية ترتكز على نظام الحماية الاجتماعية وإدماج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين مستوى معيشتهم، على هذا الأساس قامت بتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة لفائدتهم، وذلك من خلال[1].

– تقديم منح مالية مباشرة للأشخاص المعاقين قدرها 4000 دج شهريا.

– تقديم منحة جزائية للتضامن قيمتها 3000 دينار مرفقا بالتغطية الاجتماعية لكل شخص بنسبة أقل من 100%.

– محاربة الهشاشة والإقصاء عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIP لفائدة الأشخاص بدون دخل من خلال الاستفادة من إعانة مالية قيمتها 6000 دينار شهريا.

وضعت الدولة الجزائرية إعانات صريحة أخرى ذات بعد اقتصادي بغرض تشجيع مناخ الاستثمار المحلي وخلق المؤسسات الاقتصادية المساهمة في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر، متمثلة في:

سادسا: الإعانات الموجهة لتخفيض معدلات فوائد البنوك

تدعم الحكومة أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار وخلق تنظيم المشاريع، أين تستفيد جميع الشركات الجزائرية من تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية، بالإضافة إلى منحها فترة سماح لفائدة صفرية لمدة تصل إلى خمس سنوات، كما تظهر أسعار الفائدة المدعومة في البرامج الحكومية التي تستهدف أنشطة أو مناطق محددة[2].

تم اعتماد هذه الإعانات بغرض تشجيع الاستثمار، وخلق فرص العمل، حيث يخضع هذا النوع من الحوافز لـ:

[1] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015، ص04.

[2]Ministère des finances, Direction Général des Politiques Publics, 2015, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015, p03.

1- التدابير والإجراءات العامة: كما هو وارد في المادة 51 التي تعدل وتتم أحكام المادة 73 من الأمور رقم 01-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، والذي يسمح بموجبه للخزينة العمومية التكفل بما يأتي[1]:

- الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل الدفع وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات والهيئات العمومية في إطار تمويل برنامج إعادة هيكلتها وتطويرها التي يوافق عليها قانون مجلس مساهمات الدولة.

- الفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الجزائرية في إطار تمويل برامجها الاستثمارية، حيث تحدد نسبة تخفيض الفائدة بـ02%.

وتحدد مدة الإعفاء بتعليمة من الخزينة العمومية لمدة تتراوح من 03 إلى 05 سنوات وذلك حسب استحقاق القروض ومعدل الفائدة المحدد.

- الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل 03 سنوات في إطار إعادة جدولة ديون المؤسسات الجزائرية التي تواجه صعوبات من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويقيد مبل الفوائد المتعلقة بمدة التأجيل أو الإعفاء وكذا كلفة تخفيض نسبة الفائدة المحتسبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في حساب التخصيص الخاص رقم 302-062 الذي عنوانه " تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات ".

2- تدابير وإجراءات خاصة: تطبق على بعض القطاعات في بعض المناطق المعينة، أو لبعض الفئات الخاصة من أفراد المجتمع.

سابعا: الإعانات الخاصة الموجهة لشركة الطيران الجزائرية (Air Algérie)

تخصص هذه الإعانات للأخذ على عاتق ميزانية الدولة الفرق بين التسعيرة الحقيقية للتذكرة والتسعيرة التي تفرضها السلطات العمومية، الخاصة بالرحلات الداخلية المتوجهة من وإلى الجنوب الجزائري، كذلك فيما يخص بعض الرحلات الدولية الخاصة بشبكة الخطوط لبعض الدول الإفريقية، كذلك خط الجزائر موسكو.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2011، ص17.

ثامنا: المساعدات المالية المقدمة للجزائرية للمياه (ADE)

وهي تلك المساعدات المتعلقة بالتعويض المالي الذي تقدمه ميزانية الدولة والناجم عن الفرق في تسعيرة الماء (الفريق الموجود بين التسعيرة الحقيقية والتسعيرة الإدارية المحددة)[1].

المطلب الثاني: تطور الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

ظل الدعم الصريح في الجزائر لمدة عشر سنوات خلال الفترة (2010-2020) محصورا ما بين 8 و10% من إجمالي الناتج المحلي باستثناء ثلاثة سنوات وهي 2011-2012-2015، الشكل الموالي يبين نسبة الدعم الصريح إلى إجمالي الناتج المحلي بالجزائر.

الشكل رقم (III-05): نسبة الدعم الصريح إلى إجمالي الناتج المحلي بالجزائر.

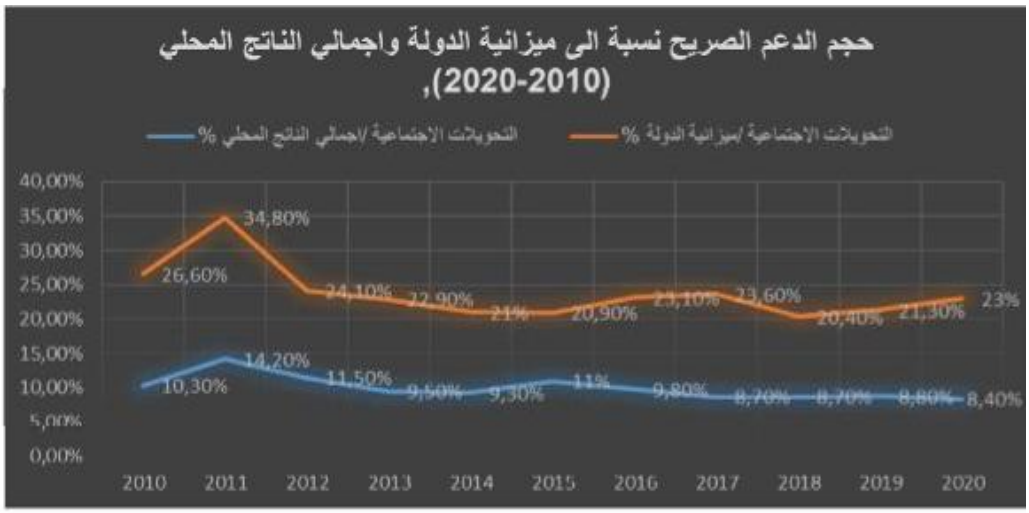

المصدر:بالاعتماد على:

Ministère des finances, Rapport de présentation du Projet de lui de financepour (2016,p34), (2018,p48) (2020, p44).

يوضح لنا الشكل أعلاه، أنه يوجد تطابق بين منحنيي الدعم الصريح وحجمه بالنسبة إلى ميزانية الدولة وإجمالي الناتج المحلي، في سنة 2011 كانت النسبة 14.2%بالنسبة للناتج المحلي و 34.8%نسبةإلى ميزانية الدولة وتعتبر أكبر نسبة نتيجة إلى السياسة الميزانية النشطة ما بين 2010 و2011، وخلال هذه الفترة نلاحظ زيادة بحوالي (4%) بالنسبة لمنحنى الناتج المحلي، ثم العودة إلى الانخفاض بحوالي (3%)

[1] حنصال أبو بكر، سياسة دعم الأسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص75.

سنة 2012، أما بالنسبة لمنحنى الدعم الصريح وميزانية الجولة، فنلاحظ زيادة بنسبة (8.2%) خلال ما بين 2010 و2011 ثم انخفاض حوالي (10.7%) سنة 2012 وبعدها ثبات لباقي السنوات.

في الجدول التالي، سنحاول تحليل الإحصاءات المتعلقة بهذا الجزء من الإعانات وإبراز التطور الذي شهدته خلال الفترة الممتدة من (2013-2020):

جدول رقم(III-02): الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة (2013-2020)

الوحدة: مليون دينار		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
دعم السكن		250631	255192	403275	471294	304930	396069	396978	360165
دعم العائلات	التعويضات العائلية	41892	42478	41813	42717	41585	36298	34331	41822
	دعم التعليم	100308	103012	109484	114425	116721	111835	121457	124516
	دعم أسعار الحبوب، الحليب...	197406	213693	246819	224499	182129	197715	208411	198232
	دعم الكهرباء، الغاز، الماء	65973	62957	81519	62839	65107	256205	281975	81918
	المجموع	405579	424140	479635	444489	405542	427593	453047	446488
دعم المعاشات		257936	320478	251308	243513	236781	270912	281974	288379
دعم الصحة		263708	320478	225204	321343	330986	336873	336873	338262
دعم المجاهدين		171938	180557	198219	197719	197859	200446	198895	198395
دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف		224569	178659	172673	163221	149625	153292	153000	165889
مجموع التحويلات الحكومية		1574361	1609123	1830314	1841570	1624923	1763817	9820767	9797578

التحويلات الاجتماعية لميزانية الدولة%	%22.9	%21	%20.9	%23.1	%23.6	%20.4	%21.3	%23
التحويلات الاجتماعية/ إجمالي الناتج المحلي%	%9.5	%9.3	%11	%9.8	%8.7	%8.7	%8.8	%8.4

Source : Ministère des finances, rapport de pr2sentqtion du projet de la loi de finances pour (2016,p34),(2018,p48) (2019,p36),(2020,p44).

من خلال الجدول نلاحظ أن التحولات الاجتماعية عرفت ارتفاعا سنتي 2015 2016 مقارنة بالسنتين السابقتين، مما يدل على ما تقدمه الدولة الجزائرية لمواطنيها من دعم صريح لأجل الرفع من مستواهم المعيشي، حيث يأتي في المرتبة الأولى دعم العائلات الذي يتضمن (التعويضات، التعليم، أسعار المواد واسعة الاستهلاك، والكهرباء والغاز والماء)، وذلك بمبالغ مالية تراوحت ما بين 405.542 مليار دينار سنتي 2017 و2012 و492 مليار دينار كأعلى مبلغ خلال هذه الفترة، في المرتبة الثانية يأتي دعم السكن بمبالغ مالية تراوحت ما بين 250.6 مليار دينار سنة 2013 و754.145 مليار دينار سنة 2011 والذي يعتبر أعلى مبلغ إذ يمثل ضعف المبلغ للسنوات الأخرى، في المرتبة الثالثة دعم الصحة بأعلى مبلغ سنة 2011 بحوالي 367.8 مليار دينار وأدناها حوالي 200 مليار دينار سنة 2010، هذه الفئات الثلاثة من الدعم نالت على أكثر من 60% من جميع التحويلات يأتي بعدها الدعم المقدم إلى معاشات التقاعد ودعم المجاهدين ودعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة.

المطلب الثالث: الدعم الضمني

يتمثل الدعم الضمني في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى اقل من تكلفة الإمداد والتوزيع يمثل الدعم الضمني الفرق بين متوسط التكلفة للوحدة ومتوسط سعر المبيعات من منتجات معينة، من جهة، وكذلك التنازل عن بعض الحقوق والضرائب المحصلة من طرف الدولة على العمليات الداخلية وعمليات التجارة الخارجية، وقد بلغ الدعم الضمني الذي تتحمله الدولة من خلال التنازل عن الايرادات المستحقة أو إعادة اقتناء الديون المستحقة بسبب الاختلالات المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية مبلغ 2931.40 مليار دج سنة 2012، ثم ارتفع ليصل إلى قيمة 3228.30 مليار دج سنة 2013، ثم انخفض بنسبة 20.7% سنة 2014 حيث بلغ قيمة 2560.60 مليار دج[1].

ويشمل الدعم الحكومي الضمني على ما يلي:

[1] حسام غرادين، شبور وسليم، علاقة الدعم الحكومي بالعجز الموازين في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مداخلة علمية تندرج ضمن المحول الأول "تأثير الدعم على الموازنة والنمو الاقتصادي والاستهلاك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 03 جوان 2021، ص ص 03-08-09.

أولا: النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية

يعتبر دعم ضمني ذو طابع جبائي يتمثل في جميع المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة بغرض تشجيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتشتمل هذه المزايا الضريبية على أكثر من 500 إجراء وتدبير لخفض الضرائب حيث تمس 16 قطاع نشاطات اقتصادية واجتماعية، ونظامين خاصين بـ[1]:

– تشيع الاستثمار والتوظيف الخاص بالوكالات التالية: وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

– النظام الهضاب بالمقيمين بالجنوب والهضاب العليا.

ثانيا: العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات

وهو دعم ضمني ذو طابع عقاري خاصة في مجال الحصول على الأوعية العقارية، بما في ذلك عمليات بيع الأراضي المخصصة لبرامج السكن العمومي المدعم.

ثالثا: دعم المواد الطاقوية

يشمل دعم المواد الطاقوية (الوقود بكل أنواعه منها: المازوت والبنزين، الغاز الطبيعي بصنفيه سواء الموجه لغرض الاستهلاك العائلي أو المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية)، حيث يتمثل دعم المواد الطاقوية في تعويض الفرق في الأسعار المقننة والمحددة من طرف السلطات العمومية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي للسوق الوطني وأسعارها عند التصدير[2].

رابعا: دعم توازن سونلغاز GONELQAZ (الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز)

تدعم الحكومة الجزائرية أسعار كل من الكهرباء والغاز بصفة جد معتبرة وتحدد أسعارها إداريا، هذا ما جعل أسعار الغاز، التي يدفعها المواطن في الجزائر أقل بـ 20 مرة عن المعدل المتوسط للدولة الأخرى فيما تقل أسعار الكهرباء بـ 10 مرات عن الدول الأخرى، إلا أنه نجد جراء تحديد أسعار هذين المنتجين الأساسيين وتحملها للفارق في السعر، مجموعة من الآثار السلبية أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية

[1]Ministère des finances, Direction Général des Politiques Publics Mécanismes de subventions, op.cit,p04.
[2]IMF, Algeria selected issues, Report No -16/128. P29.

لهذه الشركة، حيث نجد أن شعر استهلاك واحد كيلو واط من الكهرباء هو في حدود 04 دج للوحدة، لكن السعر الحقيقي يفوق 10.50دج للوحدة، مما نتج عنه أن عوائد هذه الشركة من مبيعات الكهرباء والغاز لا تغطي إلا حوالي 40% من تكلفة الإنتاج للكهرباء و 55% للغاز وهذا ما شكل لها ديونا كبيرة على عاتقها أي أصبحت مداخيل سونلغاز هي تقريبا في حدود 230 مليار دينار سنويا، لكن هي بحاجة إلى فرق يقدر بـ 178 مليار دينار وهو ما حتم على الدولة التدخل ودعم هذه الشركة وفق آلي دعم التوازن للشركة[1].

المبحث الثاني: تطور دعم أسعار الطاقة في الجزائر

تعتبر مخصصات دعم أسعار الطاقة في الجزائر من بين الأعلى في العالم باعتباراها من الدول المنتجة للمواد الطاقوية، و هذا كله راجع إلى سياسة دعم الأسعار المطبقة على المنتجات الطاقوية باختلاف أنواعها و المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، وما سوف نبرزه فيما يلي :

المطلب الأول: تحليل نظم وأسعار دعم الطاقة

سنستهدف من خلال هذا المطلب التعرف على نظم التسعير المختلفة التي تعتمدها الدولة لدعم أسعار الطاقة بالإضافة إلى التعرف على الأجهزة التي وضعتها للإشراف عليها وضمان تطبيقها.

أولا: الإطار المؤسساتي لأهم الأجهزة المساعدة في تطبيق سياسة دعم أسعار الطاقة

منذ تبني الدولة الجزائرية لقواعد اقتصاد السوق ابتداءا من سنة 1990 في إطار سعيها لتنظيم السوق الوطنية بما يتماشى والمرحلة المتميزة بالانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد تنافسي، عملت على إنشاء هيئات إدارية مستقلة الهدف منها ضبط العديد من الأنشطة الاقتصادية بديلا للتدخل المباشر والسهر على توفير شروط تنظيم الأسعار.

سوف نتعرض فيما يلي لهذه الأجهزة المنظمة لتطبيق سياسة دعم أسعار الطاقة وهي:

[1] حنصال أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

1. **لجنة ضبط المحروقات (ARH):** أسست هذه السلطة بموجب القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات [1]، والتي تعتبر المسؤولة عن ضبط أسعار الوقود بمختلف أنواعه، حيث تقوم مؤسسة سوناطرا ك بمنح الحصص للأزمة لمؤسسات التكرير الناشطة على المستوى الوطني، بأسعار أدنى من سعره على مستوى الأسواق العالمية، لأجل إنتاج منتجات الوقود باختلاف أنواعها ووضعها في الأسواق المحلية مقابل أسعار يتم تحديدها من طرف الدولة، فدور سلطة الضبط لا يتعدى دور المراقبة والضبط.
2. **لجنة ضبط الكهرباء وتوزيع الغاز (CREG):** لجنة مستقلة خاصة بتنظيم الكهرباء والغاز، وهذا بموجب القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002، والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات[2]، حيث تتولى مسؤولية تسعير أسعار الكهرباء والغاز وتحديدها ومراقبتها وفقا لما هو مسطر من قبل السلطات وذلك بعد التشاور مع بعض الأطراف المعنية منها:

مجلس المنافسة:حيث تعرف أسعارها عدة مستويات حسب مستوى الاستهلاك الذي يختلف من الضغط المنخفض إلى المتوسط إلى العالي، وكذلك الجهة المستفيدة من عائلات، مؤسسات، أو شركات، فكلما ارتفعت معدلات الاستهلاك كلما تغيرت معه مستويات الأسعار المقننة، حتى تقترب من الأسعار الحقيقية لإنتاج كل من الغاز والكهرباء في حالة مستويات الاستهلاك المرتفع [3]؛ حيث يتجدد التسعير وفقا للقانون رقم 02-01، الذي تم تعديله بالقرار CREG رقم D/22-15/CD المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المحدد لكل من أسعار الكهرباء والغاز وفقا للتنظيم الجديد[4].

---

[1]- الجريدة الرسمية عدد 50 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2005، في المادة 12 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 جويلية 2005.

[2]- الجريدة الرسمية عدد 08 الصادرة بتاريخ 06 فيفري 2002، القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والغاز

[3]- لجنة ضبط الكهرباء والغاز على الموقع الالكتروني https://creg.dz/index.php بتاريخ 2022/06/09.

[4]- بن عطال أمال، جلطي سمير، واقع تسعيرة الكهرباء في الجزائر، دراسة مقارنة مع مصر وفرنسا، مجلة التنظيم والعمل، المجلد11 العدد 01 جامعة محمد إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2022، ص13.

3. في المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي:

تحدد المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي "الصناعي، التجاري" الأسعار على أساس دفتر الشروط كما نص عليها قانون استغلالية المؤسسات رقم 08/01 المؤرخ في 1998/01/12[1]، وفيما سنذكر بعض أهم هاته المؤسسات:

3. 1 مؤسسة نفطال: هي عبارة عن شركة مساهمة (SPA) تابعة لمجموعة Sonatrach تأسست سنة 1982، تتمثل مهمتها الأساسية في توزيع وتسويق المنتجات البترولية المختلفة، حيث تتولى مسؤولية توزيع وتخزين وتسويق كل من: الوقود (البنزين بأنواعه) والديزل، غاز البترول المسال، مواد التشحيم والبيومتين، وقود بعض المنتجات الخاصة.

هاته المؤسسات ماهي إلا منظمة تطبق سياسة الدولة من خلال عرضها لمختلف المنتجا ت البترولية الخاضعة لنظام الأسعار المحددة، والتي تتحدد بأدنى من قيمتها السوقية وذلك عن طريق مراسيم تنفيذية تتضمن تحديد أسعار وهوامش الربح عند كل من الإنتاج، البيع، التوزيع لمختلف المنتجات الطاقوية وذلك بتثبيت أسعارها في كل نقطة من نقاط سلسلة التوريد من الإنتاج إلى التكرير إلى التوزيع، ونفس الشيء بالنسبة لباقي منتجات الطاقة من كهرباء وغاز طبيعي[2].

3. 2 مؤسسة سونلغاز لتوزيع الغاز الطبيعي والكهرباء: تأسست هذه المؤسسة بموجب الأمر رقم 69/54 في 29جويلية والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أوت 1969، بعد حل مؤسسة (EGA للكهرباء وغاز الجزائر)، وتأسيس الشركة الوطنية للكهرباء والغاز رسميا، أصبحت سنة 2002 عبارة عن شركة مساهمة وذلك بموجب القانون رقم 01/12 المؤرخ في 06 فيفري المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة قنوات ولفتح نشاطات إنتاج الكهرباء على المنافسة، تكمن مهمتها الجوهرية في ضمان أقصى حد ممكن من الخدمة العمومية وتوفير الطاقة الكهربائية للطالب الداخلي بأسعار مقننة إداريا[3].

---

[1]–خبابة عبد الله، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم التجارية، المسيلة، .....، ص73.

[2]–الموقع الرسمي لمؤسسة نفطال، على العنوان الالكتروني: https://www.naFtal.dz/fr/index.php/a-pros-dz-naftal أطلع عليه بتاريخ 2022/06/09.

[3]– الجريدة الرسمية، رقم 08 الصادرة بتاريخ 2022، القانون رقم 01/02 المؤرخ بتاريخ 08 فيفري 2022.

ثانيا: تسعير منتجات الطاقة

تنقسم المواد الطاقوية من حيث التسعيرة إلى مجموعتين: الأولى حُرة تعتمد على قاعدة العرض والطلب، والثانية يكون التسعير فيها مقننا للمواد الطاقوية واسعة الاستهلاك (الوقود، غاز البترول المميع، الغاز الطبيعي والكهرباء)[1].

وانطلاقا من هذا فإن دعم الطاقة في الجزائر ينقسم إلى نوعين هما: دعم المنتجات البترولية ودعم الكهرباء والتي تتحد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية وذلك عن طريق مراسيم تنفيذية تتضمن تحديد أسعار وهوامش الربح عند كل من الإنتاج، البيع، التوزيع لمختلف المنتجات الطاقوية.

وهو ما يصطلح عليه بالتسعير الإداري وفق آلية تثبيت الأسعار أو تحديد هوامش الربح لبعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كما ورد في نص المادة 05 من الأمر 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدلة والمتممة بالقانون 05/10 الصادر في 15 أوت 2010 والمتعلقة بالمنافسة[2]. تنص المادة 05 من الأمر 05/05 المؤرخ في 05 جويلية 2003 المعدلة والمتممة بالقانون 05/10 الصادر في 15 أوت 2010 والمتعلقة بالمنافسة[3].

1- المنتجات البترولية: المنتجات البترولية هي جميع المواد الناتجة عن التكرير كالبنزين، المازوت، وقود السيارات والسفن، إضافة إلى المواد الناتجة عن فصل غازات البترول المميع كالبوتان، البروبان وغاز البترول المميع المستخدم وقود، إضافة إلى المواد الزفتية ومواد التشحيم[4].

ويتم تثبيت أسعار المنتجات البترولية في كل نقطة من نقاط سلسلة التزويد من الإنتاج إلى التكرير إلى التوزيع: هذا ما جعل الأسعار النهائية لمنتجات الطاقة في الجزائر تعتبر من بين الأدنى في العالم على الرغم من أن قوانين المالية لسنوات 2018/2017/2016 شهدت بعض الزيادات في قيمة الضرائب

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 27-29 أكتوبر 2014، ص14.

[2]- أبو بكر حنصال، العجال عدالة، "سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر، هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر ، الجزائر، 2019، ص139.

[3]- أبو بكر حنصال، العجال عدالة "سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد08، العدد02، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر الجزائر2019، ص139.

[4] -Ministevedel'energie. "Bi lamdes réalisation du secteur de l'énergie Année2013" Edition 2014 P28.

على الوقود التي كانت مجمدة منذ سنة 2005 إلا إن أسعارها لا تزال تقل بكثير من تكاليف العرض مما جعل العديد من الشركات العمومية مثل: سونلغاز (SONELGAZ)، ونفطال(NAFTAL)، تعاني من عجز مالي وهيكلي مستدام.

1.1النفط عند الإنتاج:حددت أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-17 المؤرخ في 12 يناير 2005 المعدل وفق المرسوم التنفيذي 06-06 المؤرخ في 09 يناير 2006، والمرسوم التنفيذي رقم 07-06 المؤرخ في 07-06 المؤرخ في 19 فيفري 2007 كالآتي:

سعر بيع النفط الخام عند دخوله المصافي باستثناء مصفاة أدرار الموجه للسوق الوطنية ب 12.043.39 دج/الطن.

1. **2أسعار بيع النفط في مختلف مراحل التوزيع:** هي السعر في محطة التوزيع للبنزين الممتاز 23دج/ل، للبنزين العادي 21.20دج/ل، للبنزين بدون رصاص 22.60دج/ل، الوقود gpl، غاز أويل 13.70دج/ل، فيول ثقيل 70دج/ل.

سعر البيع للمستهلكين بحمولة 13كغ من البوتان الموضب 200دج، وسعر البيع للمستهلكين بحمولة 35كغ من البوتان الموضب 400دج.

1. **3الغاز الطبيعي:**حددت أسعار البيع الداخلي وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005، والمتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي والمرسوم التنفيذي رقم 10-21 الذي يحدد إجراءات ضبط السعر.

بيع الغاز دون رسوم في السوق الوطنية كما جاء في الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 17 جانفي 2017 كما يلي:

عند إنتاج الكهرباء والتوزيع العمومي: 780دج/1000 متر مكعب للمستهلكين الصناعيين بما في ذلك الاستهلاك الذاتي لوحدات التمييع ومعالجة الغاز ووحدات التكرير ونشاطات النقل بواسطة الأنابيب ب1.560دج/1000 متر مكعب.

كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 05-313 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 2005، الذي يحدد الربح عند التوزيع بالتجزئة وسعر بيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود كما يلي:

- حد الربح عند التوزيع 8.46دج/NM3.
- سعر البيع: 15.72دج/.Nm3.

2. الكهرباء:تتحدد تسعيرات الكهرباء حسب القرار رقم D/22-15/CD الصادر في 29 ديسمبر 2015 عن لجنة ضبط الكهرباء والغاز المتعلق بتحديد تسعيرة كل من الكهرباء والغاز، الصادر طبقا للقانون رقم 01/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المنظم للقطاع، حيث تتمثل تسعيرة الكهرباء عموما في حد ثابت (الإتاوة الثابتة)، حد متعلق بالقوة وحد متعلق بالطاقة[1].

وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 182/05 المتعلق لضبط التسعيرات وتعويض نشاطات نقل وتوزيع والمتاجرة بالكهرباء والغاز، تتمثل الإتاوة في مصاريف التسيير، أما القوة فتنقسم إلى القوة المتاحة أو الموضوعة تحت تصرف PMD وهي القوة التي يخزنها الموزع (سونلغاز) حسب طلب الربط بالشبكة الذي قدمه الزبون حسب حاجاته الحقيقية ويعبر عنها بالكيلووا ط، والقوة القصوى المسجلة PMD وهي أقصى قوة مقاسة في أوقات منتظمة في الشهر تحث الزبون على توسيع استهلاكه وتجنب الاستهلاك في أوقات الذروة.

أما الجزء المتعلق بالطاقة فيتضمن الطاقة التي تعبر عما تم استهلاكه من الكهرباء والغاز حسب الفترات التسعيرية في اليوم والطاقة التفاعلية التي تتمثل في طاقة مهدورة يولدها التيار في خطوط نقل الكهرباء عند توزيع الكهرباء تقلل من فاعلية الشبكة، ومن المستحسن للزبون أن يكون الاستهلاك التفاعلي لا يتجاوز 50% من الطاقة النشطة، حتى يحسب له الاستهلاك كعلاوة في حين إذا تجاوزها يحسب له كخصم.

وتصنف تسعيرات الكهرباء في الجزائر وفق القرار رقم D/22-15/CD المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 حسب:

– مستوى الجهد أو الضغط المربوط له الزبون: إلى ضغط مرتفع الصنف B، ضغط مرتفع الصنف A وضغط منخفض.

[1]– بن عطاء أمال، جلطي سميرة، واقع تسعيرة الكهرباء مع الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر وفرنسا، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر الجزائر 2022، ص13.

– فترات التسعير: ساعات الذروة (من الساعة 17:00 إلى الساعة 21:00)، الساعة الكاملة (من الساعة 06:00 إلى الساعة 17:00 ومن الساعة 21:00 إلى الساعة 22:30)، الساعات الليلية (من الساعة 22:00 إلى الساعة 06:00)، خارج ساعات الذروة والمراكز الحدودية[1].

وذلك كما يبين لنا الجدول التالي:

الجدول رقم(III–03): نظام تسعير الكهرباء في الجزائر لسنة 2016.

سعر الطاقة التفاعلية Prix de l'énergie réactive cDA/kvarh		سعر الطاقة النشطة cDA/KWh Prix de l'énergie active						سعر القوة DA/KW/mois Prix de la puissance		الإتاوة الثابتة دج/الشهر Redevance fixe	رمز التسعيرة Code tarif		
علاوة Bonus	خصم Malus	المركز الوحيد Poste unique	ساعات النهار jour	خارج ساعات الذروة hors pointe	ساعات الليل Nuit	الساعات الكاملة Pleine	ساعات الذروة pointe	المستهلكة Absorbée	المتاحة Mise à disposition				
6,20	31,01	-	-	-	59,03	136,62	660,85	189,46	37,93	505 413,28	31	تسعيرات الضغط العالي المجموعة B	
6,20	31,01	136,94	-	-	-	-	-	505,38	100,94	505 413,28	32		
9,11	45,53	-	-	-	102,40	193,76	872,02	116,15	25,85	38 673,35	41	تسعيرات الضغط العالي المجموعة A	
9,11	45,53	-	-	180,64	-	-	872,02	180,58	38,70	515,65	42		
9,11	45,53	-	428,30	-	102,40	-	-	154,56	38,70	515,65	43		
9,11	45,53	375,62	-	-	-	-	-	180,58	38,70	515,65	44		
-	-	811,47	-	-	120,50	216,45	811,47	-	29,85	286,44	51M	حسب المراكز الساعية	تسعيرات الضغط المنخفض استهلاك منزلي
-	-	811,47	-	178,07	-	-	811,47	-	29,85	66,40	52M		
-	-	-	486,98	-	120,50	-	-	-	14,81	66,40	53M		
-	-	177,87	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54M الشريحة1	التسعيرة التصاعدية	
-	-	417,89	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54M الشريحة2		
-	-	481,20	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54M الشريحة 3		
-	-	547,96	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54M الشريحة 4		
-	-	-	-	-	120,50	216,45	811,47	-	29,85	286,44	51NM	حسب المراكز الساعية	تسعيرات الضغط المنخفض استهلاك غير منزلي
-	-	-	-	178,07	-	-	811,47	-	29,85	66,40	52NM		
-	-	-	486,98	-	120,50	-	-	-	14,81	66,40	53NM		
-	-	417,89	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54NM الشريحة 1	التسعيرة التصاعدية	
-	-	481,20	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54NM الشريحة 2		
-	-	547,96	-	-	-	-	-	-	4,37	-	54NM الشريحة 3		

Source : Arab unioe of electricity, « electricity tariff in the arab countries », Arab union of electricity, Amman, 2018, P19.

ومن خلال الجدول أعلاه:

يمثل زبائن الضغط المرتفع الصنف B في مستهلكي ضغط KV220-KV60 أو KV400، وقوة أكبر من KV15000 (المتمثلين في أصحاب الصناعات الكبرى حيث يمكنهم الاستفادة من تسعيرتين[2]:

- التسعيرة الثلاثية (تسعيرة 31): ساعات الذروة، ساعات كاملة وساعات الليل.

[1]- بن عطاء أمال، المرجع السابق، ص13.

[2]-Ministére de l´énergie,Coumissien De Régula tion de l´electricté Et Du GAZ (CREG), Tarification de l´électricite haut tension Type B,Traification du gaz naturel haute pression, P04.

- التسعيرة البسيطة (تسعيرة 32): مركز وحيد ساعي.

أما زبائن الضغط المرتفع الصنف A فهم من يتم تزويدهم بضغط أقل أو يساوي 30 كيلو فولط وقوة قصوى تقدر ب15000 كيلو واط، يشمل هذا الصنف 4 تسعيرات هي[1]:

- التسعيرة الثلاثية (تسعيرة 41): ساعات الذروة، الكاملة، الليلية.
- التسعيرة الثنائية (تسعيرة 42): ساعات الذروة، خارج ساعات الذروة.
- التسعيرة البسيطة (التسعيرة 44): المركز الوحيدة.

فيما يخص زبائن الضغط المنخفض فيمثلون الفئة التي تستهلك 380/220 فولط الذي يتم رفعه تدريجيا إلى 440/230 فولط، حيث يمكنهم الاستفادة والاختيار بين ثلاث تسعيرات وهي[2]:

- التسعيرة 51: ساعات الذروة، الكاملة، الليلية.
- التسعيرة 52: ساعات الذروة، خارج ساعات الذروة.
- التسعيرة 53: ساعات الليل، ساعات النهار.
- التسعيرة 54: المركز الوحيد.

وتختلف هذه التسعيرة بين الاستهلاك المنزلي والغير منزلي، حيث ينقسم الاستهلاك المنزلي إلى أربعة شرائح: الشريحة الأولى تضم الكميات المستهلكة التي لا تتجاوز 41.67 كيلو واط/الشهر، أما الشريحة الثانية فتخص الكميات التي تتجاوز 41.67 كيلو واط/الشهر وأقل أو تساوي 83.33 كيلو واط/الشهر، والشريحة الثالثة تضم الكميات المستهلكة التي تتجاوز 83.33 كيلو واط/الشهر وأقل أو تساوي 333.33 كيلو واط/الشهر (أكبر من 4000 كيلو واط/السنة).

أما الاستهلاك فهو ينقسم إلى ثلاث شرائح: الشريحة الأولى تخص الكميات المستهلكة التي لا تتجاوز 83.33 كيلو واط/الشهر (1000 كيلو واط/السنة)، الشريحة الثانية تضم الكميات المستهلكة التي

[1] -Ministére de l´énergie,Coumissien De Régulation de l´electricté Et Du GAZ (CREG),Tarification de l´électicité, haute tension type A, tarification de gaz naturel Moyenne pression.
[2] -Ministére de l´énergie,Coumissien De Régulation de l´electricté Et Du GAZ (CREG), basse tension du gaz naturel basse presion, P03.

لا تتجاوز 83.33 كيلو واط/الشهر وأقل أو تساوي 333.33، أما الشريحة الثالثة فتتضمن الكميات المستهلكة التي تتجاوز 333.33 كيلو واط/الشهر (أكبر من 4000 كيلو واط/السنة)[1].

وفيما يلي نستعرض أهم المراسيم التنفيذية التي تحدد أسعار بعض المنتجات الطاقوية عند كل من الإنتاج والتوزيع للمستهلكين[2].

المطلب الثاني: تطور دعم أسعار الطاقة في الجزائر

تقوم الجزائر بدعم أسعار متنوعة من السلع والخدمات ووفقا لآليات مختلفة، ونجد في مقدمتها منتجات الطاقة، حيث تدعم الدولة أسعار كل من الديزل، البنزين والغاز الطبيعي والتي تعد أسعارها من بين الأرخص في العالم.

أولا: التطور الإجمالي لدعم أسعار الطاقة

1- تطور دعم المنتجات الطاقويةفي الجزائر خلال الفترة 2014-2019: لمعرفة كيف تطور دعم المنتجات القوية في الجزائر نعتمد على الجدول الموالي .

الجدول رقم (III-04)تطور دعم المنتجات الطاقوية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) (مليون دولار).

دعم المنتجات الطاقوية	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الوقود	10202.0	7108.4	3899.6	5017.6	9465.2	8824.9
الكهرباء	2290.7	2523.8	1765.2	2413.9	3474.2	1963.1
الغاز	23351.1	2281.4	1495.2	2005.6	3845.3	2327.4
المجموع	14827.8	11913.6	7159.9	9437.2	16784.7	13115.3
PIR%	6.93	7.16	4.47	5.54	9.56	7.6

المصدر:موقع وكالة الطاقة الدولية www.iea.org/topics/energy-subsidies

[1]- بن عطال أمال، جلطي سمير، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]- وزارة التجارة وترقية الصادرات، الهوامش والأسعار المقننة، متوفر على الرابط .commerce.gov/dz

من خلال الجدول نلاحظ أن تكلفة دعم أسعار منتجات الطاقة في الجزائر عالية، وأن مخصصات دعم أسعار المواد الطاقوية تشكل الحصة الأهم، أين بلغت سنة 2014 و 2015 على التوالي ما نسبته 6.93 %و7.16%من الناتج المحلي الخام، في حين سنة 2016 شهدت تكلفة دعم الطاقة انخفاض إذ بلغت ما نسبته 4.47%من الناتج المحلي الخام، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط الخام في لأسواق العالمية، وبلغت سنة 2017 نسبة 5.54%من إجمالي الناتج المحلي، وهو تقريبا نفس مقدار عجز في رصيد الميزانية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) (4.3%) في حين أنها بلغت النسبة في السنتين 2018و2019 على التوالي 9.56% و7.6%.

2- إجمالي دعم الطاقة في بعض الدول العربية مقارنة بالجزائر: ساهم الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام البترولية على مستوى الأسواق الدولية منذ عام2002 إلى حد كبير في زيادة عبئ دعم الوقود والكهرباء بسرعة في عدد من الدول العربية، فبالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة، يكون هذا العبء المالي واضحا بشدة في شكل عجز مالي، يمول عن طريق الافتراض المحلي أو الأجنبي، وعلى النقيض في الدول العربية المنتجة للنفط يبقى جزءا من التكلفة المالية في الدول العربية المنتجة للنفط بمثابة إرادات ضائعة، كان يمكن إنفاقها أو استثمارها في اعتمادات استثمارية مستقبلية، قدرت القيمة الإجمالية لدعم الطاقة في حالة الجزائر سنة 2011 بما مقداره 12.63 إجمالي دعم الطاقة المقدم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت ما نسبته 33.6% كنسبة تعبر عن الإيرادات الحكومية الضائعة[1]، علاوة على ذلك، يشكل حجم الوقود المستهلك محليا عبئا هائلا في البلدان العربية المستوردة للنفط والغاز الطبيعي مثل سوريا والأردن والمغرب، حيث تستنزف احتياطاتهما من النقد الأجنبي، الجدول الموالي تقديرات وكالة الطاقة الدولية لحجم دعم ووزنه الاقتصادي في عدة بلدان عربية.

[1] محمد إسماعيل: إصلاح دع12.63م الطاقة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص07.

الجدول رقم (III-05):إجمالي دعم الطاقة في بعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الإيرادات الحكومية لسنة 2011.

الدولة	إجمالي دعم الطاقة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي ب%	إجمالي دعم الطاقة كنسبة للإيرادات الحكومية ب%
مصر	16.71	62.44
البحرين	16.18	52.41
اليمن	14.84	38.3
الأردن	13.74	36.73
لبنان	13.33	35.92
الجزائر	12.63	33.6
ليبيا	11.79	32.61
السعودية	10.82	31.37
الإمارات	9.83	28.04
عمان	9.71	26.15
قطر	9.41	21.87
العراق	8.46	20.72
تونس	8.44	17.92
الكويت	5.69	17.45
السودان	3.2	12.11
المغرب	2.26	11.61
موريتانيا	2.46	8.93
جيبوتي	0.58	1.68

المصدر: محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص07.

الجدول أعلاه يوضح لنا مقدار إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجوعة مختارة من الدول بالنسبة المئوية، بالإضافة إلى نسبة إجمالي هذا الدعم كنسبة للإيرادات الحكومية في سنة 2011، والذي اتضح لنا من خلاله وجود بعض الدول التي تدعم الطاقة بنسب متفاوتة، حيث يوجد من بينها تلك التي يمثل مقدار الدعم بها سنسب مرتفعة جدا كما هو الحال في مصر حيث بلغ مقدار الدعم بها ما نسبته 16.71 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وما يقابله 62.44 بالمائة كنسبة من

الإيرادات الحكومية، أما في الجزائر فهي كذلك تعتبر من ضمن البلدان التي تقدم دعما كبيرا للطاقة، حيث بلغ في نفس السنة ما مقداره 12.630 بالمائة من الناتج المحلي الخام وما يقابله 33.6 بالمائة كنسبة من الإيرادات الحكومية، في حين يوجد بعض البلدان يمثل مقدار الدعم بها حصة ضئيلة جدا كما هو الحال بالنسبة لبلد جيبوتي، حيث بلغ نفس السنة ما مقداره 0.58 بالمائة من الناتج المحلي الخام وما يقابله 1.68 بالمائة كنسبة من الإيرادات الحكومية كما مبين في الشكل الموالي:

الشكل (III-06): إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإيرادات الحكومية لسنة 2011.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

3- دعم أسعار الطاقة في الجزائر مقارنة بأقاليم العالم المختلفة: يمثل الجدول الموالي إعانات دعم أسعار الطاقة حسب المنطقة والمنتج على مستوى العالم بغرض معرفة أي من المنتجات تدعم أكثر على مستوى العالم وذلك حسب خصوصيات وطبيعة كل منطقة.

الجدول رقم (III-06) إعانات دعم أسعار الطاقة حسب المنطقة والمنتج (%) من الناتج المحلي الخام خلال سنتي 2013-2015.

التصنيف الإقليمي للبلدان / طبيعة المنتوج	دعم المنتوجات البترولية		دعم الفحم		دعم الغاز الطبيعي		دعم الكهرباء	
	2013	2015	2013	2015	2013	2015	2013	2015
الاقتصادات المتقدمة	1.25	0.72	0.86	0.96	0.39	0.3	0.0	0.01
رابطة الدول المستقلة	5.44	3.88	6.32	5.61	3.86	4.94	1.62	2.62
بلدان آسيا الناشئة والنامية	2.74	2.97	13.18	3.17	0.36	0.62	0.4	0.44
إقتصادات بلدان أوروبا الناشئة	0.76	0.94	5.95	11.98	0.65	0.54	0.02	1.55
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.18	2.6	0.18	0.07	0.52	0.46	0.69	0.99
بلدان الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، وباكستان	8.41	4.86	0.08	0.05	2.97	1.61	2.18	1.26
بلدان إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	2.19	1.1	1.41	0.41	0.18	0.16	1.13	2.57
الجزائر	9.11	6.55	0.04	0.04	3.07	2.43	1.57	0.99

Source : David Codage and others ; op cit, p17.

يبين لنا الجدول أعلاه ، ثورة شاملة عن مستوى معدلات الدعم الحكومي لأسعار المواد الطاقوية على مستوى مختلف الأقاليم في العالم، وهذا لمقارنة معدل دعم أسعار الطاقة في الجزائر مع باقي الأقاليم المختلفة سنتي (2015/2013)، وحسب المنتوجات المختلفة كذلك (المنتوجات البترولية الفحم، الغاز الطبيعي، الكهرباء)، نسبة إلى ذلك فالدولة الجزائرية تعتبر من أكبر الدول المدعمة لأسعار الطاقة على مستوى العالم مقارنة بمتوسط الدعم لدى مختلف باقي الأقاليم، حيث بلغ معدل دعم المنتجات البترولية سنة2013 نسبة 9.11%ولم يفوق هذه النسبة أي بلد من باقي الأقاليم، وفي سنة 2015 بلغ معدل دعم المنتجات البترولية نسبة 6.55% وهو أعلى معدل مقارنة بباقي الأقاليم، وهذا الانخفاض في مستوى الدعم راجع إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسواق النفط العالمية، بينما احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد إقليم رابطة الدول المستقلة في دعم أسعار الغاز الطبيعي، إذ بلغت نسبة الدعم سنتي 2013و2015 على التوالي 3.07% و 2.43% وفي إقليم رابطة الدول المستقلة بلغت نسبة 3.36% و4.94% سنتي 2013و2015 على التوالي، أما بالنسبة لدعم أسعار الكهرباء فاحتلت الجزائر المرتبة الثالثة بعد كل من إقليمي بلدان الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، باكستان، ورابطة الدول المستقلة.

4- علاقة تغير الأسعار العالمية للنفط بدعم أسعار الطاقة في الجزائر: خلال فترة الركود التي شهدتها أسواق النفط العالمية والتي نتج عنها الانهيار الكبير في أسعار النفط في البورصات العالمية، بفقدانه لأكثر من 50% من سعره بعد منتصف 2014، فبعد الطفرة التي شهدتها أسعاره في البورصات العالمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، أين تجاوزت أسعاره سقف الـ100 دولار أمريكي للبرميل، إلا أنه وبحلول شهر جوان من سنة 2014 بدأت أسعاره تتهاوى بالتدريج إلى أن فقد أكثر من 50% من سعره، مما انعكس بالايجاب على مخصصات الدولة لدعم الطاقة، حيث انخفضت تكلفة دعم أسعار الطاقة انخفاضا متوافقا مع درجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعكس تضييق الفجوة بين سعر الطاقة الموردة والسعر القياسي (في الأسواق العالمية)، إلا أنه ورغم ذلك، لا زال يمثل هذا البند من الدعم ما نسبته 7.9% من الناتج المحلي الخام سنة 2015، مما يؤكد لنا أن مخصصات دعم الطاقة في الجزائر لازالت تمثل حصة الأسد مقارنة بباقي بنود الدعم الأخرى وهو ما توصلت إليه دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي على أن دعم الطاقة في الجزائر ثمل ما مقداره 10% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 هذا على أساس "ما بعد الضريبة"، أي مع مراعاة الإعانات الضريبية القائمة لأن الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة لا تغطي العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بالطاقة (مثل تغير المناخ، والتلوث، والازدحام) حيث تعتبر إعانات دعم الطاقة ما بعد الضرائب في الجزائر أعلى من متوسط الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

الشكل رقم (III- 06): تكلفة دعم أسعار الطاقة نسبة إلى الناتج المحلي خلال سنوات 2012-2015.

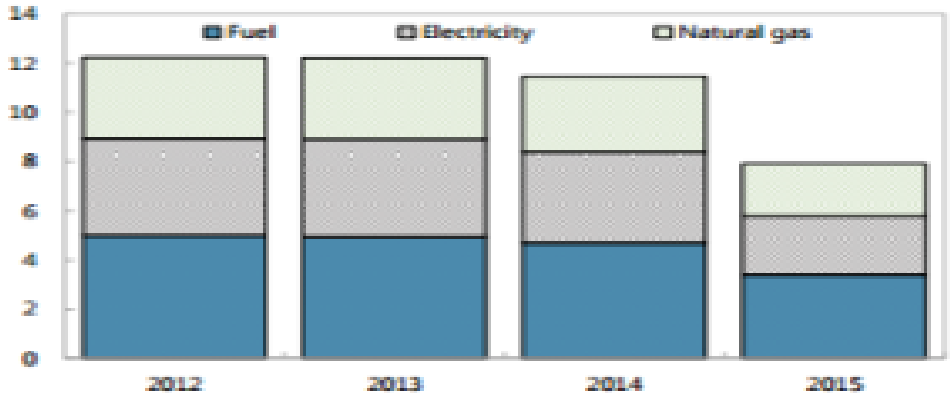

Source :IMF,2016 -Algeria selected issues, op-cit,30.

[1]IME, 2016-Algeria selected issues, op-cit,30.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، انخفاض مخصصات دعم أسعار الطاقة بالنسبة للناتج المحلي الخام نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية لنفس الفترة، حيث كانت مخصصات دعم أسعار الطاقة تمثل ما نسبته 12% من الناتج المحلي الخام سنة 2012، ففي هذه الفترة كانت أسعار النفط تتجاوز عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، إلا أنه في سنة 2015 شهدت فيه أسعار النفط انخفاضا كبيرا بفقدها لأزيد من 50% من أسعارها في الأسواق العالمية، بالمقابل شهدت كذلك مخصصات دعم أسعار المنتجات الطاقوية كذلك انخفاضا بنفس النسبة تقريبا حيث بلغت ما نسبته 7% من الناتج المحلي، ومنه نستنتج أن مخصصات دعم الطاقة في الجزائر ترتبط ارتباطا طرديا مع أسعاره على مستوى الأسواق العالمية.

ثانيا: تحليل تطور دعم أسعار الطاقة حسب المنتجات

تعتبر مخصصات دعم أسعار الطاقة في الجزائر من بين الأعلى مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأكثر دعما للطاقة، فالجزائر تعتبر ثالث ارخص دولة في سعر البنزين و..... حسب آخر الإحصائيات الواردة، ومن بين أرخص الدول في أسعار الغاز الطبيعي، فإذا ما قمنا بمقارنة نسبة الدعم بالتكلفة الفعلية – وليس بالفرصة البديلة في الجزائر فسنجدها تقدر في المتوسط بحوالي 70% وهذا كله نتيجة إلى سياسة دعم الأسعار المطبقة في الجزائر على المنتجات الطاقوية باختلافها.

1- الوقود: يمثل الجدول التالي تطور دعم أسعار الوقود في الجزائر خلال الفترة 2010-2018:

جدول رقم (III-07): دعم أسعار الوقود في الجزائر (2010-2018).

Unit :Real 2018 million USD

Product	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
oil	82527.5	8275.8	10446.2	11501.6	10876.5	7567.3	4129.9	5310.7	9564.2

Source :IEAfossil fuel subsidies database, 2019.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مدى أهمية دعم أسعار الوقود في الدولة الجزائرية، حيث أن تكلفة دعم أسعار الوقود جد عالية، فسنتي 2010 و2011 بلغت فيها تكلفة الدعم 8252.7 و8275.8 مليون فقدرت بـ 10446.2 و 11501.6 و 10876.5 مليون على التوالي، بينما انخفضت بعد دلك،

فقدرت سنة 2015 بـ7567.3 مليون دولار، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سنة 2014، وواصلت تكلفة دعم أسعار الوقود الانخفاض فقد انخفضت إلى 4129.9 مليون دولار سنة 2016، وبلغت سنة 2017 5310.7 مليون دولار، لترتفع مرة أخرى بضعف المبلغ تقريباسنة 2018 إذ بلغت تكلفة الدعم 9564.2 مليون دولار.

2- الكهرباء: يعتبر الكهرباء سلعة عمومية واسعة الانتشار بين شرائح المجتمع وفي جميع الأنشطة الاقتصادية، مما يجبر الدولة على عدم أسعارها وتقديمها بأسعار تقل عن سعر تكلفتها، كما تعكس سياسة دعم الكهرباء في الجزائر الدور الاجتماعي للدولة من خلال دعم جميع شرائح السكان، والجدول الموالي يوضح تطور دعم أسعار الكهرباء في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2018.

الجدول رقم (III- 08): دعم أسعار الكهرباء في الجزائر (2010-2018)

Unit :Real 2018 million USD

Product	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Electricity	1406.3	1558.5	1903.0	2327.1	2435.1	2682.9	1875.3	2566.1	3560.4

Source :IEAfossil fuel subsidies database, 2019.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة دعم أسعار الكهرباء سنة 2010 بلغت 1406.3 مليون دولار، بعدها استمرت في الارتفاع تدريجيا خلال السنوات 2011 و2012، فبلغت قيمتها على التوالي 1558.5 و1903.0 مليون دولار، وهذا يدل على ما تبذله الدولة الجزائرية من جهود، لتوفير الكهرباء لمواطنيها بأسعار معقولة، وقد واصلت قيمة دعم أسعار الكهرباء بالارتفاع فبلغت 2327.1 مليون دولار سنة 2013، لم تؤثر الأزمة العالمية للنفط تأثيرا كبيرا على دعم أسعار الكهرباء، بعدما كانت تكلفة الدعم سنة 2014 تبلغ 2435.1 مليون دولار، ارتفعت بنسبة قليلة في السنة الموالية، وعادت للانخفاض سنة 2016 بقيمة بلغت 1875.3 مليون دولار، وارتفعت ثانية في السنتين المواليتين فقد سجل دعم أسعار الكهرباء لسنة 2018 قيمة قدرها 3560.4 مليون دولار وتعتبر أكبر قيمة مقارنة إلى السنوات السابقة.

3- الغاز الطبيعي: تشكل أسعار الغاز الطبيعي المدعومة في الجزائر عاملا أساسيا لزيادة الاستهلاك المحلي، فوفقا لآخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للغاز (IGU) لسنة 2019، تتمتع الجزائر بأقل سعر للغاز الطبيعي في العالم بعد كل من تركيا وفنزويلا، حيث يقدر بالجملة نحو 0.5 دولار أمريكي

لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، هذا السعر أقل بكثير من تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع إذ ما أخذ بعين الاعتبار متوسط تكلفة الإنتاج الذي يقدر بـ(0.7 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)[1].

والجدول الموالي يمثل تطور دعم أسعار الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018:

الجدول رقم (III-09): دعم أسعار الغاز الطبيعي في الجزائر (2010-2018)

Unit :Real 2018 million USD

Product	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Gas	2267.2	2692.3	3120.7	2916.3	24823.3	2425.2	1588.5	2132.0	3956.0

Source :IEAfossil fuel subsidies database, 2019.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه، فالدولة الجزائرية تعتمد في تطبيقها لسياسة دعم الأسعار على آلية ضمان الأسعار، أين بلغت مخصصات دعم الغاز الطبيعي لسنة 2012 3120.7 مليون دولار، وهذا يبين الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل مواطنيها حيث قدرت تكلفة الدعم سنة 2013-2014-2015 على التوالي بـ2916.3، 2482.3، 2425.2 مليون دولار، بينما انخفضت في السنة الموالية، لترتفع مجددا سنة 2018 بتكلفة قدرها 3956.0 مليون دولار وتعتبر أكبر تكلفة لدعم أسعار الغاز الطبيعي خلال هذه الفترة (2010-2018).

المبحث الثالث: إصلاح دعم الطاقة في الجزائر

إصلاح دعم الطاقة في الجزائر، ليس بالأمر الجديد إلا أن أنه أصبح يشكل تحدياخاصة بعد الازمة البترولية التي حدثت في 2014 حيث جذبت المزيد من الإهتمام إليه وأعطت بعدا جديدا لعملية الإصلاح و هو ما سنراه من خلال عرضنا لهذا المبحث.

[1]OukiMosteda « Algrian Gas in Transtion :Domestic Transformation and changing Gas Export Potentil ».2019.p13.

المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى عملية إصلاح دعم الطاقة في الجزائر

كغيرها من الدول، تسعى الجزائر من خلال سياسة دعم الطاقة إلى تحقيق عدة أهداف كالمساهمة في ترقية بعض الصناعات الناشئة، ومساعدة الفقراء في الحصول على كل من الوقود، والكهرباء والغاز الطبيعي بأسعار زهيدة، فبالرغم من نبل الهدف الذي ينطوي عليه نظام الدعم، إلا أن هناك الكثير من الآثار السلبية التي يخلفها.

أولا: الآثار الاقتصادية

من بين الآثار الاقتصادية السلبية لسياسة دعم الطاقة في الجزائر تزايد الإنفاق الحكومي على دعم الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، وهذا على حساب مجالات عديدة على غرار الصحة والتعليم، إضافة إلى انتشار ظاهرة التهريب نحو الدول المجاورة.

1- مزاحمة دعم الطاقة في الجزائر لأولويات الإنفاق الاجتماعي: إن التسارع في حجم دعم الطاقة أدى إلى مزاحمة المخصصات الموجهة لقطاع التعليم وقطاع الصحة، والشكل الموالي يوضح الفرق بين الإنفاق على دعم الطاقة، والإنفاق على الصحة والتعليم سنة 2013.

الشكل رقم (III- 07): مقارنة الإنفاق على دعم الطاقة، والإنفاق على الصحة والتعليم في الجزائر لسنة 2013

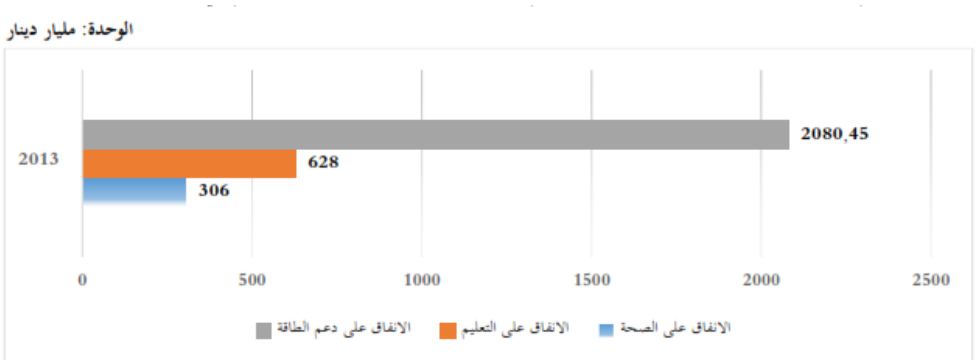

المصدر:اعتمادا على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، وزارة المالية 2013

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حجم الإنفاق الحكومي في ميزانية التسيير لسنة 2013 لقطاع التعليم بلغ 696.8 مليار دينار جزائري، وعلى قطاع الصحة 365.9 مليار دينار جزائري في حين بلغ حجم الدعم المقدم لقطاع الطاقة 2080 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 3 أضعاف الإنفاق

على التعليم و 6 أضعاف الإنفاق على الصحة، وبالتالي فقد شكلت تكلفة دعم الطاقة ضعف موازنتي وزارتي التعليم والصحة مجتمعين وهو ما يعكس سوء توزيع الإنفاق الحكومي وعدم توافقه مع أولويات المجتمع.

2- سوء توزيع مخصصات الدعم: إن سياسة دعم الطاقة تمتد حتى سوء توزيع مخصصات الدعم الصريح والدعم الضمني، وعدم اتفاقها مع الأولويات التنموية للمجتمع الجزائري، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III- 10): مخصصات منظومة الدعم ونصيب كل منها في إجمالي فاتورة الدعم لسنة 2014

منظومة الدعم	مخصصات الدعم	قيمة الدعم المتحصل مليار دج	النسبة من إجمالي الدعم
الدعم غير المباشر (الضمني)	دعم الطاقة	1386.0	33.25
	دعم ضمني ذو طابع جبائي	954.0	22.88
	دعم ضمني دو طابع عقاري	56.3	1.35
	دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية	10.0	0.24
	دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز	154.3	3.7
الدعم المباشر (التحولات الاجتماعية)	دعم السكن	255	6.12
	دعم العائلات	422	10.12
	دعم الصحة	320	7.68
	دعم المجاهدين	180.5	4.33
	دعم المعوزين، المعاقين، أصحاب المداخل الضعيفة	178.6	4.28
	دعم المغاشات	25.2	6.05
	المجموع	4168.7	100

المصدر:بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، وزارة المالية (الملحقين 01 و02).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن استحواذ دعم الطاقة على 33% من إجمالي الإنفاق على الدعم، بينما كان نصيب باقي أنواع مخصصات الدعم الأخرى والتي تعد أكثر أهمية وألح حاجة بالنسبة لمحدودي الدخل نسب منخفضة حيث نلت على نسب تتراوح بين 4% و10% لدعم الصحة ودعم التعليم ودعم المواد الأساسية الأخرى.

3- غياب الكفاءة التخصيصية: من خلال الشكل الموالي سنوضح استفادة مختلف القطاعات من مزايا دعم المواد الطاقوية في الجزائر:

الشكل رقم (III- 08): توزيع الاستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2018

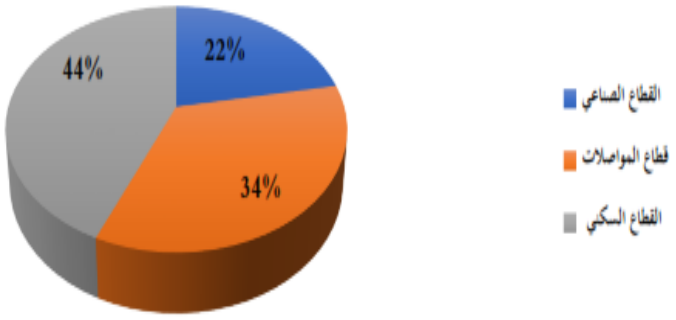

المصدر:لعيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص145.

يوضح لنا الشكل البياني أعلاه أن النسبة الأعلى من أجمالي المواد الطاقوية المدعمة خلال الفترة 2010 إلى 2018 كانت من نصيب قطاع السكن، حيث تستفيد جميع العائلات والأنشطة الفلاحية وكذا المؤسسات والإدارات العمومية من عدم الطاقة، كما استهلك قطاع المواصلات 34% من الموارد الطاقوية المدعمة، حيث يستفيد منه جميع مستخدمي هذه الوسائل، بينما القطاع الصناعي استفاد من نسبة 22% من المواد الطاقوية المدعمة، وهو القطاع الذي يضم مصانع خاصة بل منها مصانع لمؤسسات عالمية، ومنه فالدعم يزيد من أرباح المنتجين وكبار رجال الأعمال بدلا من أن يذهب إلى المستهلك محدود الدخل.

4- انتشار ظاهرة التهريب نحو الدول المجاورة: انتشرت ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية، نتيجة لأسعار الوقود المدعم في الجزائر، حيث نستعرض في الجدول الموالي الفرق بين أسعار الوقود في الجزائر.

الجدول رقم (III- 11): أسعار الوقود في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة

متوسط أسعار الوقود لسنة 2019 (دولار أمريكي)

الدول	أسعار البنزين	أسعار الديزل
الجزائر	0.33	0.18
المغرب	1.083	0.96
تونس	0.69	0.61
مالي	1.14	1.048

Source : www.globalpetrolprices.com(consulté17-06-2022)

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا تباين الأسعار بين الدول، ويعتبر هذا من أهم أسباب ظاهرة تهريب الوقود في الجزائر، فسعر اللتر الواحد لكل من البنزين والديزل في تونس هو 0.69 دولار و 0.61 دولار على التوالي، أي بفارق 0.36 دولا و 0.43 دولار عن السعر المطبق في الجزائر، كما أن الفجوة السعرية كبيرة، بين الجزائر والمملكة المغربية، خاصة بعد تحريرها أسعار الوقود سنة 2015، وهو ما يشكل ضغط كبير على المنتجات البترولية في الجزائر وعلى حدودها.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

1- العدالة الاجتماعية: تؤكد الخبرة الدولية على أنه لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يستلزم أن تكون سياسة الدعم المطبقة تصاعدية لصالح الفقراء بمعنى أن تحصل أفقر 40% من الأسر على نسبة تتراوح ما بين 50% إلى 80% من القيمة الكلية للدعم، إلا أن سياسة دعم الطاقة في الجزائر مخالفة للهدف الذي وضع من أجله، ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة كل منتج طاقوي مدعم على حدى.

1-1- العدالة الاجتماعية في استهلاك الوقود : يستهدف دعم الوقود في الجزائر الأغنياء أكثر من الفقراء، وبالتالي فإن الإعانات المعممة مكلفة وغير فعالة نتيجة تسربها لفائدة الأسر غير الفقيرة، فالأسر الأكثر ثراء تستهلك أكبر حصة دخلها على البنزين، كما مبين في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (III -09): نسب الإنفاق الاستهلاكي على الوقود الدعم (مازوت- بنزين- سيرغاز) حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011

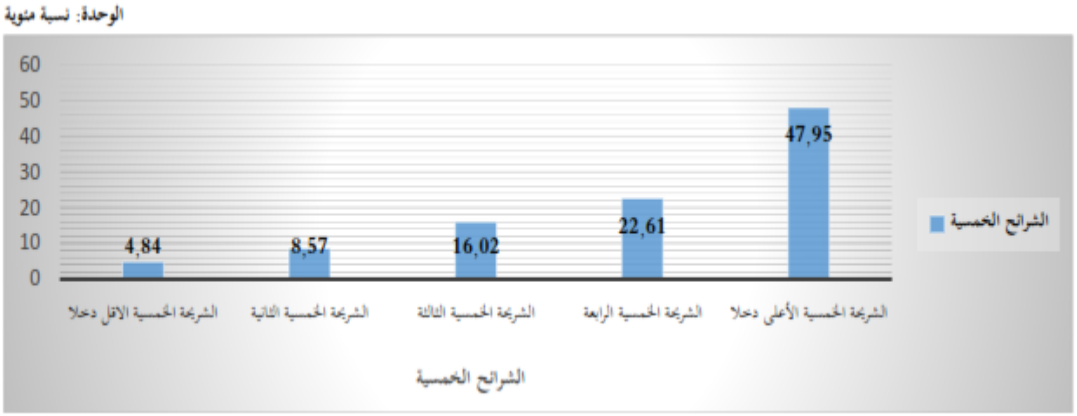

المصدر: العيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص147.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي على الوقود المدعم (مزوت، بنزين، وسيرغاز) مقسمة إلى 5 فئات، حيث تعد الفئة الخمسية الأولى هي الأفقر، والفئة الخمسية الأخيرة الأكثر غنى، حيث استفادت الشريحة الخمسية الأولى من 4% من هذا الدعم فقط في حين استفادت الشريحة الخمسية الأعلى دخلا على 47% من دعم الوقود.

1-2- العدالة الاجتماعية في استهلاك الكهرباء وغاز المدينة: تسعى الجزائر دائما إلى تبني سياسات اجتماعية تساعد جميع الفئات وذلك بتوفير الكهرباء وغاز المدينة بأسعار موالية لأفراد المجتمع، ومع ذلك فالأسر الغنية دائما تستفيد من هذه الأسعار على حساب الأسر الفقيرة، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (III-10): نسب الإنفاق الاستهلاكي على الكهرباء وغاز المدينة حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011

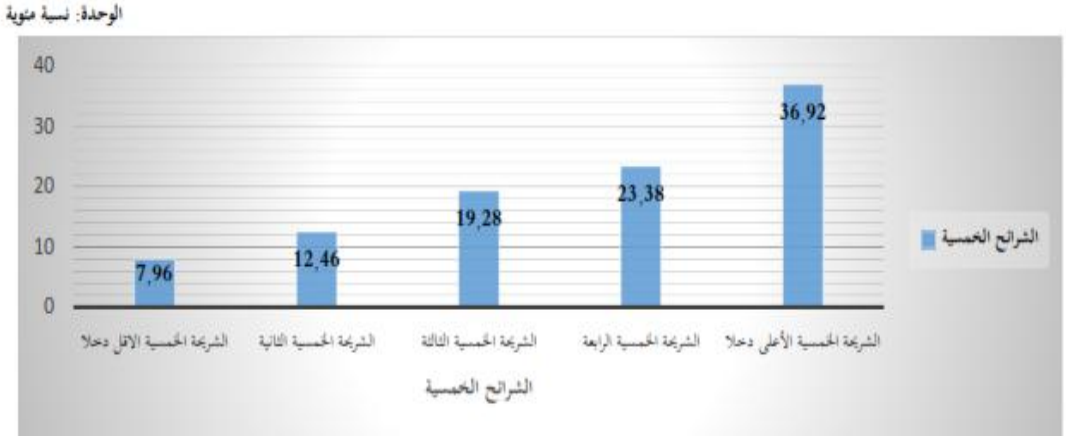

المصدر: العيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص148.

يوضح الشكل البياني أعلاه مدى استفادة الشريحة الخمسية الأعلى دخلا بشكل ملفت، حيث تستفيد من 5 أضعاف ما تستفيد منه الشريحة الخمسية الأقل دخلا، نتيجة استهلاكها الكبير للأدوات الكهربائية، وهذا ما أدى إلى فشل تحقيق هدف الدعم وضعف التخصيص الأمثل للموارد المالية.

1-3- العدالة الاجتماعية في استهلاك أسطوانات غاز البوتان وغاز البروبان:

يشكل كل من غاز البوتان وغاز البروبان استثناء الطبيعة التنازلية للدعم، فهما يعتبران من أنواع غاز البترول المميع التجاري الأكثر استهلاكا من طرف جميع فئات المجتمع، بحيث وجود تفاوت طفيف بين الشرائح من حيث استعماله.

2- العدالة الإقليمية: يقصد بالعدالة الإقليمية توزيع دعم الطاقة بين مختلف المناطق في الجزائر، ولكن سياسة الدعم الحالية تصب في صالح المناطق الحضارية على حساب المناطق الريفية، فالمناطق الحضارية تستهلك حوالي 66% من جميع أشكال الوقود المدعم، وهو ما يعادل ثلثي ما تستهلكه المناطق الريفية، أما فيما يخص الكهرباء وغاز المدية المدعم فإن المناطق الحضارية تستهلك الحصة الأكبر بنسبة 92% نتيجة الطلب المتنامي خاصة في القطاع السكني لاسيما في فصل الصيف، مع إمداد كافة المنازل الجزائرية بالكهرباء حي تتركز في تلك المناطق معظم الأسر، إضافة إلى القطاعات الأخرى غير السكنية على غرار المؤسسات الصناعية الكثيفة الاستهلاك للكهرباء، على عكس استهلاك الوقود والكهرباء وغاز المدينة، تستهلك المناطق الريفية 65% من أسطوانات الغاز المدعمة، وهو ما يعادل ثلثي ما تستهلكه المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى أن شبكات الربط بالغاز الطبيعي غير متاحة بشكل كبير في المناطق الريفية، إضافة إلى استهلاكها من بعض القطاعات الإنتاجية كالفلاحة بغرض ضخ المياه والتدفئة في مجال تربية الدواجن والزراعات البلاستيكية[1].

[1]ONS, « Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de vie des Ménages 2011, Depenses en logement …… charges » N° 696, AVRIL 2015,P,P20-26.

ثالثا: الآثار البيئية

الجدول رقم (III- 10): مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعدد من الدول مقارنة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: طن متري

السنوات	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	إيران	السعودية	قطر
2000	2,02	2,05	1,18	**2,82**	5,63	14,30	58,64
2001	1,76	2,13	1,29	**2,67**	5,94	13,95	67,11
2002	1,75	2,11	1,30	**2,81**	5,91	14,90	63,35
2003	2,00	2,14	1,26	**2,83**	6,08	14,51	60,30
2004	2,00	2,23	1,44	**2,70**	6,42	17,04	56,59
2005	2,18	2,24	1,50	**3,22**	6,66	16,63	58,92
2006	2,28	2,25	1,54	**2,99**	7,15	17,61	62,82
2007	2,38	2,34	1,61	**3,19**	7,21	15,36	53,19
2008	2,45	2,39	1,67	**3,16**	7,43	16,58	46,67
2009	2,51	2,36	1,64	**3,42**	7,52	17,59	43,51
2010	2,41	2,60	1,73	**3,30**	7,68	18,91	40,74
2011	2,53	2,42	1,76	**3,29**	7,80	17,70	41,21
2012	2,47	2,48	1,88	**3,46**	8,00	19,42	44,62
2013	2,38	2,51	1,75	**3,51**	8,00	18,07	37,78
2014	2,20	2,59	1,74	**3,72**	8,28	19,53	45,42

المصدر:العيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص152.

يوضح لنا الجدول أعلاه، المستويات الكبيرة من استهلاك المنتجات الطاقوية المدعمة حيث وقدر حجم متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثانية أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة في الجزائر سنة 2000 بـ2.82 طن متري ثم ارتفع سنة 2015 إلى 3.72 كن متري، بالنسبة لبعض الدول يعتبر هذا المؤشر مرتفعا كمصر، تونس والمغرب أي قدر مستوى نصيب الفرد من هذا المؤشر لسنة 2014 بـ2.2 طن متري في مصر، 2.59 طن متري في تونس، 1.74 طن متري في المغرب، أما مقارنة مع إيران والسعودية وقطر فتعد هذه الدول من داعمي المنتجات الطاقوية بشدة إذ قدرة متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة سنة 2014 بـ(2.28) (19.53) (45.42) طن متري على التوالي ويعد هذا المؤشر مرتفعا، وهذا ما نتج عنه مشاكل بيئية ضارة.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية

تعتبر عملية إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر تحديا صعبا، ومن الضروري معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي بات مهددا نتيجة العبء الذي تفرضه الدولة على ماليتها العامة فالأوضاع أصبحت صعبة خاصة مع ارتفاع النمو والضغط الذي يسببه على حساب قطاعات أخرى كالصحة والتعليم والبنى التحتية.

أولا: إصلاح أسعار المنتجات الطاقوية المدعمة

بعد الأزمة البترولية التي حدثت سنة 2014 عرفت عائدات الجزائر تراجعا، وساءت أوضاع المالية العامة، مما أصبح من الصعب الاستمرار في سياسات الدعم لارتفاع كلفتها، فقامت الجزائر بإجراء تعديلات تدريجية على أسعار مختلف أشكال الوقود لتقليص فاتورة دعم الدولة ومحاولة رفع الإيرادات الجبائية، مع الحفاظ على البيئة وتشجيع استخدام الوقود الأقل تلويثا، من جهة أخرى ترشيد استهلاك الوقود وتجفيف منابع التهريب عبر الحدود.

الشكل البياني الموالي يوضح التطورات التي عرفتها أسعار الوقود في الجزائر خلال الفترة 2015-2018.

الجدول رقم (III-13): تطور أسعار الوقود في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

الزيادات في السعر/ المنتجات الطاقوية	السعر في 2015 ب دج	السعر في 2016 ب دج	السعر في 2017 ب دج	السعر في 2018 ب دج	النسبة المؤوية للزيادة 2018/2015
البنزين بدون رصاص	22.60	31.02	35.33	41.62	%84.15
البنزين الممتاز	23.00	31.42	35.72	41.97	%82.47
البنزين العادي	21.20	28.45	32.69	38.95	%83.72
المازوت	13.70	18.76	20.42	23.06	%63.32

المصدر: وزارة التجارة 2017، أسعار الخدمات المقدمة، على الموقع الإلكتروني:

أطلع عليه بتاريخ: 2022/06/21. https://www.commerce.gov.dz/

يوضح لنا الجدول أعلاه أنه يمكننا الخروج بعدة ملاحظات مهمة كما يلي:

- وجود زيادات جد معتبرة شهدتها مختلف أسعار الوقود المختلفة في سنة 2018، مقارنة لسنة 2015، حيث نجد أن أكبر نسبة في الزيادة في الأسعار شهدتها مادة البنزين بدون رصاص بما مقداره 84.15

أما أدنى نسبة في الزيادة في الأسعار فشهدتها مادة المازوت بما مقداره 63.32%، وهذا لكون أن هذا المنتج يستعمل في قطاعات إستراتيجية ذات اهمية كبيرة مثل قطاع النقل العمومي والفلاحة.

كذلك نلاحظ أن هذه الزيادات جاءت مستمرة ومتتالية منذ نهاية 2015، نتيجة للصدمة التي شهدتها أسعار البترول في الأسواق الدولية وارتداداتها العكسية على رصيد الميزانية العامة للدولة، مما حتم عليها البحث عن موارد أخرى أو التخلي عن نفقات ترى أنها غير ضرورية أو من أجل القيام ببعض الإصلاحات.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن الحكومة شرعت في مراجعة سياسة الدعم، بداية بمراجعة أسعار منتجات الوقود، عن طريق الزيادات المستمرة التي شهدتها منتجات الوقود باختلافها، حيث أن الزيادات التي شهدتها أسعار البنزين والمزوت منذ سنة 2016، يمكننا تصنيفها في خانة بداية تخلي الحكومة عن دعمها لهذه المنتجات تدريجيا، وهو ما انعكس في صورة زيادة مباشرة في أسعارها سنة تلو الأخرى، أما فيما يتعلق بمخصصات دعم المنتجات الأخرى فيما عداه الوقود، فنستبعد كل البعد في أن ترفع الدولة أسعارها حاليا بتخلي الدولة عن دعمها، إذ لم تتوافر بدائل كفاءة وفعالة تستهدف الطبقات الهشة مع المجمع بالإضافة إلى كبيعة الاتكالية، ناهيك عن عدة ظروف سياسية واجتماعية راهنة دون تحقق ذلك.

ثانيا: استغلال الطاقات المتجددة:

مدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، يتمحور على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 ميغا واط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2030، منها 12.000 ميغا واط موجه لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و 10.00 ميغا واط للتصدير، سيكون حوالي 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك الوطني م أصول متجددة المدى الطويل، متعاملين فعالين وتمويلات خارجية[1].

1- واقع الطاقة المتجددة في الجزائر: تتوفر الجزائر على مختلف الطاقات المتجددة ومنها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح بالإضافة إلى الطاقات المتجددة الأخرى وهي كما يلي:

[1] محمد بن موسى، تشخيص واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: قراءة في أهم المشاريع والأنشطة، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد02، (2021)، ص 227.

1-1- الطاقة الشمسية: لقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء أو محافظة الطاقات المتجددة في الثمانينات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، ودشنت الجزائر في 14 يوليو 2011 المحطة الأولى من نوعها للطاقة الهجينة للطاقة الشمسية والغاز، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة "حاسي الرمل" للطاقة الكهربائية لمنطقة "تيغلمت" 150 ميغا واط منها 30 ميغا واط من الطاقة الشمسية، واختير موقع المحطة على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل بفضل قرب الموقع من المرافق الغازية وحجم أشعة الشمس التي تتمتع بها المنطقة والتي تقدر بـ 3000 ساعة في السنة، وساهمت مجموعة من البنوك الحكومية الجزائرية بـ 80% من تمويل المشروع، كما يساهم المشروع في الحفاظ على البيئة حيث سينخفض بشكل كبير انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ويوفر أزيد من 7 مليون متر مكعب من الغاز سنويا. كما ينبغي الإشارة غلى أضخم مشروع للطاقة الشمسية المتجددة، ألا وهو مشروع ديزارتيك" Dezertec، وهو مشروع ضخم يهدف إلى ربط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة ومن الممكن أيضا أن يضم تثبيتا للطاقات المتجددة كمزرعة أوروبا الشرقية وكذلك الشرق الأوسط، ولا ينحصر هذا المشروع في إنتاج الطاقة بل ساهم أيضا في توفير مناصب الشغل، إلى جانب مساهمته في تكوين وجمع الخبرات والكفاءات وتدريب اليد العاملة المحلية التي تقبل بالعمل في الشروط الصحراوية الصعبة[1].

الجدول رقم (III- 14): توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة %	4	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعات/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المتحصل عليها كيلو واط ساعي /م^2/ سنة	1700	1900	2650

المصدر: محمد بن موسى، تشخيص واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: قراءة في أهم المشاريع والأنشطة، مرجع سبق ذكره، ص227.

[1] عمر جنينة، ياسمينة عمامرة، تحديات التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة خلال الفترة (2015-2030)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس،ديسمبر، 2016، كلية علوم اقتصادية جامعة العربي البنسي، ص 188.

1-2 طاقة الرياح: تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين: الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كم بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري ومعتدل في السرعة في الشمال غير مرتفع جدا،ومنطقة الجنوب التي تميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب العربي بسرعة 4م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة " أدرار" وعليه مكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تبلغ المتوسط 5 م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السول المرتفعة، كما أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا وثلاث مواقع أخرى في الصحراء[1].

1-3- الطاقة الكهرومائية: تعتبر الطاقة الكهرومائية مصدر عالمي لإنتاج الطاقة، وذلك لاستعمالها بكثرة في إنتاج الكهرباء، ولقد قدر إنتاج الطاقة الكهرومائية للجزائر سنة 2004 بـ 251 جيجا واط، والجزائر باعتبارها لإنتاج الطاقة الكهرومائية[2].

1-4 الطاقة الحيوية: تملك الجزائر فيما يخص الطاقة الحيوية مصدرين هامين وهما:[3]

- **موارد غابية:** والتي تتربع على حوالي 250000000 هكتار أو أقل من 10% من إجمالي مساحة الجزائر أما الباقي فهي عبارة عن صحراء تمثل 90% من الإقليم، وتقدر الطاقة الإجمالية للمورد الغالي للجزائر بحوالي 37 ميجا طن مكافئ بترولي.
- **موارد طاقوية من النفايات الحضرية والزراعية:** والتي لم يتم إعادة تدويرها حيث تقدر طاقتها حوالي 5 مليون طن مكافئ بترولي.

1-5- الطاقة الحرارية: تتربع الجزائر على أماكن كثيرة عالية الحرارة والتي يمكن استعمالها كطاقة

[1] عمر جنينة، ياسمينة عمامرة، تحديات التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة خلال الفترة (2015-2030) مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

[2] كسيرة سمير، عادل مستوى، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبةومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر، ورؤية تحليلية آلية ومستقبلية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14/2015، جامعة الجزائر3، ص161.

[3] كسيرة سمير، عادل مستوى، مرجع سبق ذكره، ص161.

2- برنامج ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر: لقد وضعت الجزائر في 03 فيفري 2011 مخططا اقتصاديا ويهدف إلى تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءتها خلال الفترة (2011-2030)، حيث ياتى هذا البرنامج لزيادة استغلال التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر خلال المستقبل، وفي خضم هذا البرنامج تم إنشاء صندوق للطاقة المتجددة بموجب القرار التنفيذي رقم 11-423 في ديسمبر 2011 وذلك لدعم وتمويل الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، حيث كان يهدف هذا المشروع إلى:

- استعمال وتنويع مصادر الطاقة في الجزائر وهذا الإدعاء جزائر المستقبل.

- اعتزام الجزائر دخول عصر الطاقة الجديد.

- من جهة أخرى تهدف الجزائر من خلال مشاريع الطاقات المتجددة إلى:

- فيما يخص الحرارة الشمسية الوصول إلى 170 ميجا واط بحلول 2015.

- فيما يخص الطاقة الشمسية (فوتولطية شمسية) الوصول إلى 5.1 ميجا واط عام 2015.

- فيما يخص التوليد المشترك الوصول إلى 450 ميجا واط بحلول 2015.

كما وضعت الجزائر في مجال طاقة الكهرباء برنامج تطوير شبكة نقل الكهرباء في آفاق 2020 يتضمن إنجاز حوالي 19500 كلم من الخطوط (بتوتر 60كف، 220، كف و 400 كف) وفيما يتعلق بمحطات التحويل هناك حوالي 320 محطة جديدة (220/400 كف).

بطاقة تحويل إجمالية تقدر ب39500 ميغا فولط أمبير[1].

3- الآفاق المستقبلية لاستغلال وإنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر: تسعى الجزائر من خلال مشاريعها واستثماراتها في مجال الطاقة المتجددة إلى بلوغ حجم معتبر من الطاقة المتجددة، وذلك بغية بعثها في الاقتصاد الوطني وترشيد استخدام واستعمال الطاقة الأحفورية وفيما يلي، آفاق المستقبلية المرصودة لتطور حجم إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر في آفاق 2030.

3-1- تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في آفاق 2030: تتوقع الجزائر تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في آفاق 2030 كما موضح في الشكل البياني التالي:

[1] كسيرة سمير، عادل مستوي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الشكل البياني رقم (III-11) تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في آفاق 2020

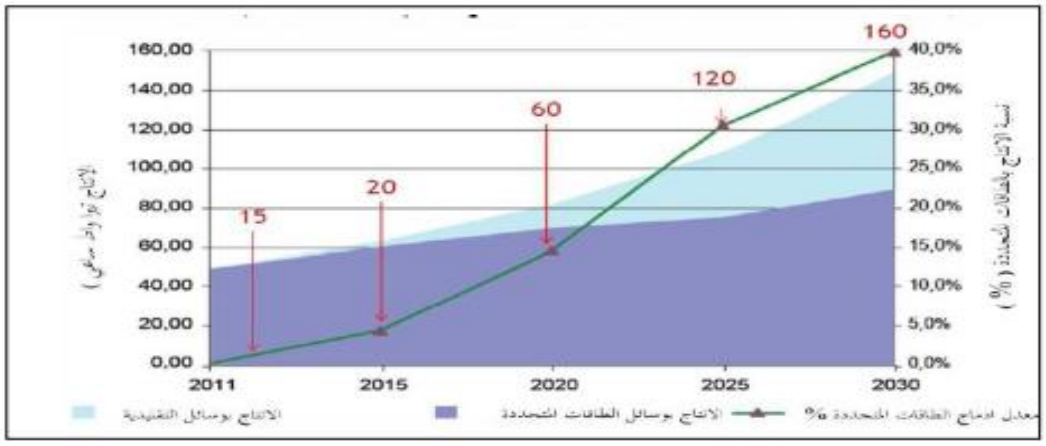

المصدر: كسيرة سمير، مرجع سبق ذكره، ص162.

يوضح الشكل البياني أعلاه، ارتفاع نسب بوقع تطور حجم الطاقة المتجددة في الاقتصاد الوطني، حيث توقعوا وصول النسبة أواخر 2015 إلى 5% و 15% سنة 2020، كما تبلغ نسبة 30% و 40% سنة 2025 و 2030 على التوالي، أما الإنتاج بالطاقات المتجددة فيمثل 12% من الإنتاج الوطني الكلي سنة 2011 فتوقعوا وصول إلى 15% في آفاق 2015- ليصبح 15.1%في آفاق 2020 النسبة 17.5% في آفاق 2025 وأخيرا يصل إلى 22.5 في آفاق 2030.

ومن جهة أخرى فإن حجم الإنتاج بالوسائل التقليدية في الإنتاج الوطني الجزائري، سيرتفع أيضا، حيث كانت نسبة الإنتاج بالوسائل التقليدية في الجزائر 2.5%من الإنتاج الوطني سنة 2011، وتوقعوا ارتفاعها إلى 10% سنة 2015 لتصبح 20% سنة 2020، وتصل إلى 30% سنة 2025، أما سنة 2030 فستصل إلى 37.5%

3-2 الآفاق المستقبلية المرصودة لتطور حجم إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر في آفاق 2030:تسعى الجزائر في آفاق 2030 إلى تحقيق إنتاج مقبول ن الطاقة المتجددة يغطي مستوى الطلب المتزايد من الطاقة المتجددة في آفاق 2030.

الجدول رقم (III-15): تطور حجم الطاقة المتجددة للجزائر في آفاق 2020 و 2030 (الوحدة ميجاواط).

السنة	طاقة الرياح	الخلايا الفوتوفولطية	الطاقة الشمسية المركزة	الطاقة المائية	إجمالي الطاقة
2013	10	6	25	26	41
2015	50	182	325	52	557
2020	270	831	1500	150	2601
2030	**2000**	**2800**	**7200**	**228**	**12000**

المصدر: كسيرة سمير، مرجع سبق ذكره، ص164.

من خلال الجدول أعلاه، فإن تطور حجم الطاقة المتجددة قد وقعوا أن يتطور من 41 ميجاواط سنة 2013 إلى 557 ميجاواط سنة 2015، أما سنة 2020 بزيادة قدرها أكبر من 400% ليصبح 12000 ميجا واط ستة 2030، كما يوضح الجدول زيادة معتبرة لحجم الطاقة الشمسية خلال هذه الفترة، وهي تعد الحصة الأكبر من حجم الطاقة المتجددة في آفاق 2030.

ثالثا: برنامج تطوير النجاعة الطاقوية

تشغل النجاعة الطاقوية حيزا مهما في جدول أعمال السياسات العامة للعديد من دول العالم، والتي تعني ببساطة تقليل هدر الطاقة كالذي يعود بفوائد تجارية صناعية وأمن طاقوي، بالإضافة إلى الفوائد البيئية مثل الحد من إنبعاثات غاز بوثان أكسيد الكربون.

يهدف برنامج النجاعة الطاقوية في الجزائر إلى إنتاج نفس السلع والخدمات باستخدام أقل طاقة ممكنة، والحفاظ على ثروة الأجيال المقبلة، حيث يغطي هذا البرنامج جميع القطاعات لا سيما المباني، والصناعة والنقل.

- سطرت الجزائر خطة عمل لتوفير ما حجمه 63 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة أفق سنة 2030 ويتم توزيعها كما يلي:

الجدول رقم (III-16): برنامج النجاعة الطاقوية المراد تحقيقها أفق سنة 2030.

القطاع	البرنامج المراد ترقيته	المخطط افق سنة 2030
المباني (البنايات و فرع الخدمات)	العزل الحراري للبنايات	توفير 7 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة
	المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة	توفير أكثر من 20 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة
	مسخن الماء بالطاقة الشمسية	توفير 02 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة
	الأداء الطاقوي في الإنارة العمومية	توفير 7 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة
قطاع النقل	غاز البترول المسال كوقود والغاز الطبيعي كوقود	توفير 16 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة
قطاع الصناعة	النجاعة الطاقوية في القطاع الصناعي	توفير 30 مليون طن مكافئ نفط من الطاقة

المصدر: لعيسوف سمير، مرجع سبق ذكره، ص163.

المطلب الثالث: الإطار المقترح لإصلاح دعم الطاقة في الجزائر بناءا على الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تناولنا فيما سبق أسباب إصلاح دعم الطاقة في الاقتصاد الجزائري، وتبين لنا من خلالها الضرورة الملحة لإصلاح النظام الحالي لدعم الطاقة، ولكن قبل تناول أي مقترحات لهذه الإصلاحات نستعرض الدروس المستفادة من التجارب الدولية المشابهة للاقتصاد الجزائري، وذلك حتى نتجنب أخطاء الدول الأخرى، ونتمكن من صياغة طريقة للإصلاح مع رؤية صندوق النقد الدولي.

أولا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

بتحليل التجارب الدولية التي تم عرضها في الفصل الثاني، وباستقراء مجموعة أخرى من التجارب الدولية في هذا الصدد يقودنا إلى استخلاص الدروس التي من شأنها زيادة احتمالات نجاح إصلاح دعم الطاقة في تحقيق الأهداف المرجوة في الجزائر.

1-وجود خطة شاملة: تم تطبيق هذه الإستراتيجية في معظم تجارب الإصلاح الناجحة، حيث تضمن إصلاح دعم الوقود في إيران 2010 أهداف واضحة وتدابير تعويضية وجدولا زمنيا لتنفيذ الإصلاحات، وسبق ذلك جملة إعلامية عامة مكثفة وفي ناميبيا وضعت السلطات خطة شاملة مع إجراء مشاورات

واسعة مع المجتمع كالمدني ووضع خطة محكمة تضمنت استحداث آلية للتعديل أسعار الوقود وتقديم دعم موجه لسكان المناطق النائية، وفي الفلبين وتركيا وضعت إستراتيجية إصلاح واضحة متوسطة الأجل، مدعومة بتخطيط دقيق وكانت عاملا أساسيا وراء نجاح الإصلاحات الهادفة إلى تحرير أسعار الكهرباء.

ويتعين لوضع خطة إصلاح شاملة تحديد أهداف واضحة طويلة الأجل وتقييم أثر الإصلاحات والتشاور مع الأطراف المعينة، وفي الفلبين وتركيا تمثل الهدف النهائي للإصلاحات في تحرير أسعار الوقود والكهرباء بالكامل والإصلاح الهيكلي لهذين القطاعين.

كما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة لإصلاح الدعم معلومات عن الأثر المحتمل للإصلاحات على مختلف الأطراف المعينة وتحديد التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية، ويتضمن ذلك تقييم الآثار المالية والاقتصادية الكلية للدعم وتحديد الفائزين والخاسرين من دعم الوقود وإلغاء الدعم[1].

ومن ثم يلزم الإصلاح دعم الطاقة وضع خطة إصلاح شاملة، تتضمن أهدافا واضحة وتدابير تعويضية وجدولا زمنيا لتنفيذ الإصلاحات، وتشمل تقييما لتأثير الإصلاحات، كما ينبغي إعداد هذه الخطة بالتشاور مع أصحاب المصلحة، حيث يمكن كسب التأييد الشعبي بتوضيح خطة الإصلاح الشاملة.

2- وجود إستراتيجية إعلامية شاملة للتواصل: لقد أظهر استعراض تجارب إصلاح الدعم أن احتمالات النجاح زادت إلى ثلاثة أمثال قيمتها في ظل وجود تأييد شعبي قوي واتصالات عامة إستباقية، وينبغي أن توضح الجملة الإعلانية حجم الدعم على الطاقة وآثاره على أجزاء أخرى من الموازنة، مع إبراز منافع إلغاء الدعم، بما في ذلك بعد الضرائب ولاسيما إمكانية استخدام جزء من وفورات الموازنة أو الإيرادا ت الإضافية لتمويل النفقات ذات الأولية القصوى على التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية[2].

يمكن أن تساعد حملة اتصالات بعيدة الأثر في الحصول على تأييد سياسي وشعبه واسع النطاق وينبغي إجراؤها في جميع مراحل عملية الإصلاح، وقد عززت الحملة الإعلامية النجاح الذي حققه عدد

[1] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دعم الطاقة في مصر الإشكالية وإستراتجية الإصلاح، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد06، أكتوبر 2014، ص ص 1007-1008.

[2] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، مرجع سابق، ص 1008-1009

من البلدان بما في ذلك إصلاحات دعم الوقود في غانا وإيران ونامبيا، وإصلاحات دعم الكهرباء في أرمينيا و أوغندا[1]:

– في نامبيا: تم إصدار وثيقة حول سياسة الدعم، شكلت الأساس لحملة من اتصالات عامة فعالة.

– في الفلبين: بدأت حملة اتصالات في مرحلة مبكرة، تضمنت عرض ترويجي في جميع أنحاء البلاد الإطلاع الجمهور على المشكلات الناجمة عن دعم أسعار النفط.

– في أوغندا: استخدمت من الحكومة وسائل فعالة لإطلاع الجمهور على تكلفة دعم الكهرباء ونسبته ونتيجة لذلك اعتبر جانب كبير من وسائل الإعلام أن رفع الأسعار تدبير في صالح الفقراء.

3– التدرج والتسلسل في زيادة الأسعار: تتوقف مراحل زيادات الأسعار في أي بلد على مجموعة من العوامل، منها حجم زيادات الأسعار المطلوبة الإلغاء الدعم، والمركز المالي للبلد المعني، والسياق السياسي والاجتماعي الذي تتم فيه الإصلاحات وتتيح الزيادات التدريجية الوقت اللازم للأسر والحكومات كي يعدل استهلاكها للطاقة، كما تتيح للحكومات وقتا كافيا لتوسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتقويتها.

يمكن أن ينشا عن الزيادة الحادة في أسعار الطاق ة معارضة شديدة للإصلاحات، ومن خلال دراسة حالات إصلاح الدعم الناجحة أو الناجحة جزئيا تبين وجود 17 من 23 تجربة إصلاح انطوت على تخفيض تدريجي للدعم، استلزمت حوالي خمس سنوات في المتوسط لإلغاء الدعم:

– ففي ناميبيا: تم إلغاء الدعم على نحو مطرد وفق خطة إصلاح مدتها ثلاث سنوات.

– في البرازيل: اتبعت الحكومة منهجا تدريجيا لإصلاح دعم النفط خلال تسعينات القرن الماضي.

– في إيران: استهدفت الخطة إلغاء دعم النفط على مدى خمس سنوات[2].

4– زيادة كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة للحد من دعم المنتجين: لنجاحإستراتيجية الإصلاح دعم الطاقة يلزم إدخال تحسينات على كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة للعمل على تخفيض عبئها المالي، فغالبا ما يحصل منتجو الطاقة على مواد كبيرة في الموازنة لتعويضهم عن أوجه عدم الكفاءة في الإنتاج وتحصيل الإيرادات ويمكن أن تؤدي زيادة الكفاءة إلى تعزيز المركز المالي بهذه الشركات وخفض الحاجة

[1] Energy subsidy reform :lessons and imphications,op,cit,p29.

[2] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دعم الطاقة في مصر الإشكالية وإستراتجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 1009–1010.

إلى هذه التحويلات تشير التجارب إلى أهمية تعزيز كفاءة الشركات ويمكن زيادة الكفاءة من خلال تحسين إبلاغ المعلومات المتعلقة بالعمليات والتكاليف، ويساعد ذلك على تحديد أوجه عدم الكفاءة في النظام ومواطن الضعف، ومن البلدان التي اعتمدت نظام المعلومات كينيا وأوغندا و زامبيا.

5- وضع تدابير لتخفيف حدة الآثار السلبية:تعد التدابير الموجهة للحد من أثر زيادة أسعار الطاقة على الفقراء في غاية أهمية البناء التأييد الشعبي لإصلاحي الدعم، والمنهج المفضل في هذا الصدد هو التحويلات النقدية أو شبه النقدية الموجهة مثل الكربونات وتتيح التحويلات النقدية المستفيدين المرونة في شراء كم ونوع الطاقة الأنسب لاحتياجات كل منهم، أو شراء سلع وخدمات أخرى، والتحويلات النقدية أيضا تتفق معها حاجة الحكومات إلى التدخل المباشر في توزيع الطاقة المدعمة على الأسر وهي غالبا ما تكون مكلفة للغاية وعرضة لإساءة الاستخدام.

تم استخدام التحويلات النقدية الموجهة في حماية الأسر الفقيرة في 9 من 28 تجربة إصلاح، وكان برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في اندونيسيا الذي يغطي 35% من السكان، عنصرا مهما من عناصر إستراتيجيتها الناجحة في التغلب على المعارضة الاجتماعية والسياسية لإصلاحات دعم الوقود، وتشير تجربتها إلى أن هذه البرامج تحتاج إلى حسن الإعداد و المتابعة من أجل المساعدة الفعالة للفقراء.

ونجحت أرمينا في تطبيق برنامج تحويلات نقدية موجهة خلال إصلاح قطاع الكهرباء وتمكنت من خفض تغطية الأسر تدريجيا من 25% في عام 1999 إلى 18% في عام 2010، وقد أدى التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة في جميع الاقتصاديا ت الصاعدة والاقتصاديات منخفضة الدخل، إلى زيادة كبير في قدر هذه الاقتصاديا ت على حماية الأسر الفقيرة من صدمات الأسعار وغيرها من الصدمات، وفي الوقت نفسه معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

وإذا تعذر استخدام برنامج التحويلات النقدية يمكن التوسيع في برامج أخرى، إلى أن تتم تنمية القدرات الإدارية، وينبغي أن يتم التركيز على البرامج القائمة التي يمكن توسيع نطاقها بسرعة مع إمكانية إدخال بعض التحسينات على فعالية التوجيه على سبيل المثال الواجبات المدرسية، والأشغال العامة

وخفض ورسوم البرامج التعليمية والصحية، والنقل الجماعي المدعم في المناطق الحضرية وقد تم استخدام هذا المنهج في 15 تجربة إصلاح، بالتزامن أحيانا مع التحويلات النقدية الموجهة[1]

6- عدم تسييس تحديد الأسعار: تتطلب الإصلاحات الناجحة والدائمة آلية غير مسببة لتحديد أسعار الطاقة، بمعنى إبعاد الحكومة عن عملية تسعير الطاقة، وقد نجحت بلدان عديدة في تنفيذ الإصلاحات ولكن ظهر الدعم مجددا عند زيادة أسعار النفط الدولية، وهناك 11 من28 تجربة إصلاح تم تصنيفها باعتبارها ناجحة جزئيا لأن الدعم عاود الظهور لاحقا[2]:

- ففي غانا: أدى الإصلاح الذي أجرى عام 2005 إلى إلغاء دعم الوقو د ولكن عندما ارتفعت أسعار النفط في عامي 2007-2008 تخلت الحكومة عن سياستها في ربط الأسعار المحلية بالأسعار الدولية وعلقت التعديل التلقائي مؤقتا.

- في اندونيسيا: أدى الإصلاح إلى خفض دعم الوقود من 3.5 من إجمالي الناتج المحلي عام 2005 إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي عام 2006، وذلك رغم ارتفاع الأسعار الدولية، ولكن عدم الغربة في انتقال الزيادة المستمرة في الأسعار الدولية بالكامل أدى إلى تصاعد دعم الوقود مرة أخرى ليصل إلى 2.8% من إجمالي النتاج المحلي في عام 2008.

ويمكن تسيير هذه العملية باستخدام آلية تسعير تلقائية تتضمن قاعدة لتمهيد تقلبات الأسعار وإيضاح أن التغيرات في الأسعار الدولية التي تخرج عن سيطرة الحكومة وقد نجحت جنوب إفريقيا في تنفيذ آلية تسعير تلقائي لمنتجات الوقود على مدى أكثر من خمسة عقود، ونجحت الفلبين وتركيا في تنفيذ مثل هذه الآلية خلال تحولهما إلى نظام التسعير الحر للوقود.

ويمكن تفويض سلطة اتخاذ القرارات الفنية المعينة بالتعسير إلى مؤسسة مستقلة لضمان تحقيق عائدات إصلاح الدعم وفقا لما هو مخطط، وقد عهد عدد من البلدان التي نجحت في إصلاح دعم المنتجات النفطية (جنوب إفريقيا وتركيا) وتنظيم أسعار الطاقة إلى هيئة مستقلة.

[1] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دعم الطاقة في مصر الإشكالية وإستراتجية، مرجع سابق، ص ص 1011-1012

[2] Energy subsidy reform :lessons and imphications,op,cit,p34.

ثانيا:توصيات صندوق النقد الدولي لاصلاح دعم الطاقة في الجزائر.

قدم صندوق النقد الدولي في تقريره 128/16 لسنة 2016 توصيات لاصلاح دعم الطاقة في الجزائر، تمثلت في :[1]

1-بناء برامج التحويلات النقدية : ويكون بوضع برنامج تحويل نقدي مستهدف ،بحيث يتم الانتقال التدريجي من النظام الحالي للإعانات الشاملة للسلع والخدمات إلى برنامج التحويلات النقدية الموجة إلى للأسر ذات الدخل المنخفض، وقبل هذا يجب عليها أولا معالجة الإعانات الأكثر تكلفة والأكثر تنازلية بشرط ان تتمكن الحكومة من وضع تدابير تخفيفية لحماية الفقراء.

2-التسلسل في الإصلاحات: في ضل تكلفة الجزائر المالية الكبيرة، وطبيعتها التراجعية العوامل الخارجية السلبية. ينبغي أن يكون دعم الطاقة في مقدمة الإصلاحات ، بحيث تكون الزيادة في أسعار الوقود في بداية أكبر مقارنة بالمنتجات التي تستهلكها الأسر ذات الدخل المرتفع والصناعة. مع تحسين آليات شبكات الضمان الإجتماعي ،يمكنها إلغاء الإعانات على أنواع الوقود الأخرى الأكثر أهمية في ميزانيات الأسر الفقيرة (مثل البوتان) تدريجيا، ويمكن إستخدام مدخرات الميزانية جزئيا لتمويل التحويلات المستهدفة لتلك الأسر.إضافة الى ذلك فمن الممكن أن يتخذ إصلاح الدعم في قطاع الغاز الطبيعي والكهرباء نهجا تدريجيا ومتسلسلا.

تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في رفع سعر الغاز الطبيعي والكهرباء، للشركات والأسر التي تستهلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والكهرباء بناءً على هيكل التعريف الحالي. بالنسبة للمستهلكين الآخرين، يمكن توزيع الأسعار على فترة أطول؛ وبالتوازي مع ذلك ، يجب بدل الجهود لتقليل الخسائر وتحسين الكفاءات في قطاع الكهرباء الأمر الذي من شأنه تقليل الزيادات في الأسعار اللازمة لإلغاء الدعم .

3-إعتماد آلية قائمة على قواعد لتحديد آليات السوق : يؤذي إعتماد آلية تسعير خطوة جيدة للتصميم، خاصة عندما يتم إبلاغ الجمهور بها بوضوح ،إلى تقليل فرص إنعكاس الإصلاح عن طريق أبعاد الحكومة عن التسعير ، كما يمكن أن يساعد أيضا في تحديد تكلفة الدّعم مع تخفيضض تقلبات الأسعار.

[1] IMF. Algeria : IMF Country Report No. 16/128 ». IMF Washington, DC, May 2016, p p 33.34.

4-وضع إستراتيجية للحماية الإجتماعية: تحتاج الجزائر إلى وضع إستراتيجية للحماية الإجتماعية وذلك لكي تعالج مشاكل التنسيق القائمة ، وتحسن الإستهداف ، وتدعم الإستدانة المالية بمعايير أهلية وشروط خروج واضحة .

عند تصميم معايير الأهلية يجب على الحكومة الإعتماد على بطاقات تقييم الفقر للأسر وتقييم تأثير الإعانات بين فئات الدخل المختلفة .كما يجب عليها أن تسعى إلى بناء سجل مركزي للمستفيدين

خلاصة الفصل

رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن سياسة دعم الأسعار في الجزائر جزأ لا يتجزأ من العقد الاجتماعي للدولة حيث تتكفل بدعم أسعار العديد من السلع و الخدمات الأساسية بصورة صريحة بتحميل نفقات هذا البند من الدعم على عاتق الميزانية العامة للدولة مثل دعم أسعار مختلف المواد الغذائية...الخ، أو بصورة ضمنية بتخلي الدولة عن جزء جد مهم من إيراداتها ومثال ذلك دعم أسعار الطاقة مثل الوقود الكهرباء و الغاز الطبيعي الذي مثل النسبة الأكبر من مجموع مخصصات الدعم المقدم من قبل الدولة الجزائرية؛ بعدها تطرقنا في المبحث الثاني الى مختلف الأجهزة التي وضعتها الدولة لدعم أسعار الطاقة مع تحليل نظم تسعيرها، و محاولة ابراز تطور معدل دعم أسعر الطاقة في كل من المستوى المحلي و الدولي.

فرغم المزايا العديدة التي يحققها دعم يحققها دعم الطاقة، الا أنه يخلف العديد من الآثار السلبية على مختلف الجوانب يجعل من إصلاح وإعادة هيكلة الدعم في الجزائر من الأولويات وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الثالث من هدا الفصل حيث تمت تقييم الإجراءات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في سبيل ترشد دعم المواد الطاقوية، و قد قدم في هذا صندوق النقد الدولي في تقريره سنة 2016 توصيات لإصلاح منظومة الدعم وفق ما استمده من التجارب الدولية.

الخاتمـــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع يعتبر من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي، ألا وهو إصلاح دعم الطاقة، وبوجه الخصوص إبراز أهميته على الاقتصاد الجزائري ومحاولة استشراف خطة للإصلاح بناء على الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

عرضنا في الفصل الأول من دراستنا عدة نقاط تختص بالدعم بوجه عام ودعم الطاقة بوجه، ففيما يتعلق بالدعم بصفة عامة فقد أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد تعريف وحيد للدعم، فقد اختلف الاقتصاديون على الاتفاق في تحديد مفهومه، كذلك فإن كل منظمة من المنظمات الدولية تطرح مفهوما مختلفا يتفق مع أهدافها وطبيعة عملها، ليتم التوصل إلى مفهوم شامل يعرف على أنه مجموعة من البرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة. كما تناولنا أيضا التصنيفات والأشكال المختلفة للدعم واعتمدنا في تصنيف أنواعه على أربع معايير أساسية هي التصنيف من حيث اثره على الموازنة العامة، من حيث تقديمه للمستفيدين، ومن حيث الهدف من تقديمه.

واستهل المبحث الثاني بعرض المفاهيم المختلفة بدعم الطاقة، وتطرقنا من خلاله إلى طرق قياسها، لنختم هذا الفصل باستعراضنا لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن دعم الطاقة على المستوى العالمي في المبحث الثالث.

تناولنا في الفصل الثاني التأثيرات السلبية لدعم أسعار الطاقة، والتي تعد دوافع للتوجه إلى عملية الإصلاح بغرض التقليل من هذه المخاطر، لكن تطبيق عملي الإصلاح أصعب من تطبيق الدعم وهو ما أدى إلى إتباع منهجية تتمثل في عرض تجارب الدول والاستفادة من خبرتها في هذا الخصوص، وقد روعي في اختيار تلك التجارب عدة عوامل أهمها التنويع بين تلك الدول النامية لتشمل معظم النطاقات الجغرافية، سواء الأوروبية الآسيوية والإفريقية، كما تم التنويع بين الدول ذات المتوسط المنخفض للدخل والدول ذات المتوسط المرتفع للدخل، كذلك اشتملت التجارب على دول مصدرة للبترول وأخرى مستوردة له، كما تم اختيار الدول التي تركز في الدعم على المنتجات الطاقوية مثل البنزين، السولار، وأنابيب البوتاجاز، وقد تم مراعاة تلك العوامل خصوصا دون غيرها لمحاولة التقريب بين ظروف تلك الدول وواقع دعم الطاقة في الجزائر، وذلك للاستفادة منها في إصلاح منظومة دعم الطاقة الجزائرية.

في الفصل الثالث، اعتمدت دراستنا على المنهج التحليلي لرصد واقع الطاقة في الجزائر، حيث استقرأنا وضع قطاع الطاقة الجزائري المتكون من قطاع البترول، الغاز الطبيعي والكهرباء، وذلك من خلال عرض تطور دعم أسعار المنتجات الطاقوية على المستوى الوطني ومقارنتها مع مختلف الدول الأخرى، قبل هذا قمنا بمناقشة آليات دعم كل من المنتجات البترولية والكهرباء وتحليل نظم تسعيرها والعوامل المحددة لها، وحاولنا تلخيص المخاطر الناجمة من الاستمرار في هاته السياسة في ظل عدم تحقيقها لأهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، لكن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تستوجب من الحكومة إعادة النظر في سياستها اتجاه دعم أسعار الطاقة، وهو ما تمت مناقشته في الجزء الأخير من هذا الفصل بذكر الإجراءات الحكومية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل إصلاح سياسة دعم الطاقة مع ذكرنا لتوصيات صندوق النقد الدولي الموجهة للجزائر لضمان نجاح سياسة الإصلاح في دعم أسعار الطاقة.

النتائج المتوصل إليها:

أفضت دراستنا في هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج:

– تستحوذ مخصصات دعم الطاقة على حصة الأسد من إجمالي الإنفاق العام على الدعم، في حين تحضي باقي المخصصات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لمحدودي الدخل بنسب زهيدة.

– سياسة دعم الأسعار المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر لا تستجيب إلى حد بعيد لمعايير العادلة الاجتماعية لا الكفاءة الاقتصادية.

– تحقيق العدالة الاجتماعية يستوجب التوجه نحو مراجعة تدريجية لسياسة دعم الأسعار المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر.

– تتسبب سياسة دعم الطاقة بشكلها الحالي في الجزائر بعدة مخاطر اقتصادية تتمثل في:

- ✓ تفويض تنمية رأس المال البشري الداعم للنمو نتيجة مزاحمة هذه السياسة لأولويات الإنفاق الاجتماعي على غرار التعليم والصحة.
- ✓ غياب الكفاءة التخصيصية بين القطاعات، إذ يستفيد من مزايا الدعم الطاقوية كل من القطاع السكني وقطاع المواصلات والقطاع الصناعي.

- ✓ تساهم أسعار الوقود المدعم في الجزائر إلى ظهور العديد من التشوهات على غرار الاستهلاك المفرط وانتشار ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية.

– تتسم سياسة دعم الطاقة في الجزائر بالتعميم دون تمييز بين المستحقين، وهو الأمر الذي يجعلها لا تخضع لمعايير العدالة الاجتماعية المتمثلة أساسا في العدالة بين الطبقات، كما تستفيد المناطق الحضارية في الجزائر من مزايا الدعم على حساب المناطق الريفية.

– تهدف الإجراءات الإصلاحية التي باشرتها الجزائر في الفاتح جانفي سنة 2016 من خلال الرفع التدريجي لأسعار مختلف أشكال الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، إلى تقليص فاتورة دعم الدولة، ومحاولة رفع الإيرادات الجبائية إضافة إلى تجفيف منابع التهريب عبر الحدود.

– يصب برنامج استغلال وإدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني وتطوير النجاعة الطاقوية في خانة ترشيد فاتورة دعم الطاقة في الجزائر والحفاظ على البيئة وتشجيع استخدام الوقود الأقل تلويثا.

– إن تقديم المنتجات بأسعارها الحقيقية بعيدا عن سياسة الدعم سيساهم في ضمان استقرار الطلب والتقليل من التبذير، مع ربح مداخيل مهمة للعملة الصعبة، وبهذه السياسة الجديدة تعطي الحكومة مصداقية ونظرة طويلة المدى للمستثمرين الخواص خاصة الأجانب منهم.

اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تأكيد الفرضيات السابقة:

– القبول النسبي للفرضية الأولى "ساهم دعم اسعار الطاقة في دعم القوة الشرائية للفرد الجزائري"، حيث من خلال دراستنا وجدنا انه فعلا الدعم يساهم بنسب متفاوتة في رفع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وخاصة دوي الدخول الضعيفة.

– القبول للفرضية الثانية "إصلاح دعم أسعار الطاقة في الجزائر يساهم في زيادة معدل الفقر"، وذلك نتيجة الأثر الكبير على القدرة الشرائية بالنسبة للأسر الفقيرة.

التوصيات:

– دراسة سيناريوهات جديدة لإصلاح سياسة دعم الأسعار المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر بالتنسيق مع الخبراء والمختصين على المستويين الوطني والدولي، باستهداف الفئات المستحقة فعلا للدعم، مع ضرورة توفير بطاقة وطنية لتحديد هذه الفئات بمساعدة كل الهيئات والمؤسسات المعنية، على غرار الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء.

– يمكن أن يؤدي إصلاح سياسيات الدعم إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي وتحسين جميع مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، على غرار المساهمة في الحد من الفقر والحرمان وانعدام المساواة واللاعدالة في توزيع الثروة فيما بين أفراد المجتمع.

– تساهم عملية إصلاح الدعم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة مما يعزز النمو.

– يمكن ان يساعد إصلاح دعم الطاقة في تحسين حواف الاعتماد على تكنولوجيات موفرة للطاقة، وهو ما أشارات إليه عدة تقديرات أعدت باستخدام المنهج التجريبي إلى أن زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الأكثر كفاءة والموفرة للطاقة.

آفاق الدراسة:

يمكننا إجراء عدة دراسات تتعلق بهذا الموضوع ومنها:

– أثر الدعم على النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

– أثر سياسات الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

– الجوانب التنموية لسياسة دعم الطاقة –دراسة مقارنة وتطبيقية على الجزائر–.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد عرفة أحمد يوسف، "**الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
2. أميرة أحمد، أحمد عبد الوهاب، الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2015.
3. ديفيد ليبون: إصلاح الدعم على أسعار الطاقة، المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، 2013.
4. زينب توفيق السيد عليوة، "**تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47-75، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.
5. طارق إسماعيل، "دراسات الدعم الحكومي في الدول العربية، "صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.
6. طارق محمد صفوت قابل، "أصلاح المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي أندونيسيا وإيران"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018
7. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2014.
8. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
9. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020

2- المجلات العلمية

1. أبو بكر حنصال، العجال عدالة "سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد08، العدد02، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر الجزائر2019.
2. أبو بكر حنصال، العجال عدالة، "سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر، هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد 02، جامعة ..... 2019.
3. بن عطاء أمال، جلطي سميرة، واقع تسعيرة الكهرباء مع الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر وفرنسا، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر الجزائر 2022.

4. بن عطال أمال، جلطي سمير، واقع تسعيرة الكهرباء في الجزائر، دراسة مقارنة مع مصر وفرنسا، مجلة التنظيم والعمل، المجلد11 العدد 01 جامعة محمد إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2022.
5. الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2011.
6. حسين براهمي، مبارك قرقب، "**دعم الطاقة و تأثيره على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر 2009–2018**–"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد03، 2020.
7. دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، 2022.
8. دندن فتحي، دقدال زين الدين، "**الاقتصاد وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021.
9. ريم قصوري، عبد الرحمان أولاد زاوي، "**الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الدول العربية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، 2017.
10. زكرياء جرفي، سميرة جوادي، "**الطاقات المتجددة كرهان مستقبلي ضمن سياسة التحكم في الطاقة بالاقتصاد الجزائري**"، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020.
11. شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دعم الطاقة في مصر الإشكالية وإستراتجية الإصلاح، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد06، أكتوبر 2014.
12. عمر جنينة، ياسمينة عمامرة، تحديات التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة خلال الفترة (2015–2030)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس،ديسمبر، 2016، كلية علوم اقتصادية جامعة العربي التبسي.
13. كافية عيدوني، "**أثر الدعم الاجتماعي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1993–2018 باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر، 2021.
14. كريم بودخدخ، أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الدوافع والمتطلبات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، جامعة البليدة02، 2017.
15. كسيرة سمير، عادل مستوى، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبةومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر، ورؤية تحليلية آلية ومستقبلية–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2015/14، جامعة الجزائر3.

16. لعيسوف سمير، لحلول كمال: تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الإقتصادية، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 4، العدد02-أكتوبر 2021.
17. لعيسوف يوسف، إشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد07، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017.
18. محمد بن موسى، تشخيص واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: قراءة في أهم المشاريع والأنشطة، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد02، (2021).
19. مسعودي فاطمة الزهراء، جمعي أسماء، " **الطاقة المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر.
20. مرعسكري سمرة، يماني ليلى، **الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية**"، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر 2020.
21. مها أو زيد، "**نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الثالث، جامعة الإسكندرية، مصر. 2019.
22. موزاي عائشة، بوراس بودالية، "**دور الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة –إشارة لواقع الطاقة المتجددة في الجزائر**–"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2022.
23. وهيبة بمنن داودية، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية، بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.

3- المذكرات والرسائل الجامعية

1. أنور رجب محمد عبد الرحمن، "**الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2004-2014 واقتراح إطار ترشيده**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، جامعة عين الشمس، مصر، 2018.
2. حسين براهمي، سياسة دعم الطاقة وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة –دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت خلال الفترة 2009-2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى آق أخموك، تامنغس، الجزائر، 2021.
3. حنصال أبو بكر، سياسة دعم الأسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.
4. خبابة عبد الله، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم التجارية، المسيلة.

5. عبد المنعم لطفي محمد كمال، "الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
6. العوفي حليمة، "السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معكسر، الجزائر، 2016.
7. فتح الله رجب فتح الله سلامة: سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية، مذكرة ماجيستر، تخصص الإقتصاد العام (المالية العامة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2016.
8. لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2020-2021.
9. محمود أحمد أمين، "**كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر (دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين الشمس.
10. وائل محمد محمود حسين، "**أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة في مصر**"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، مصر، .2015

4- الملتقيات والمؤتمرات

1. حسام غرادين، شبور وسليم، علاقة الدعم الحكومي بالعجز الموازين في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مداخلة علمية تندرج ضمن المحول الأول "تأثير الدعم على الموازنة والنمو الاقتصادي والاستهلاك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 03 جوان 2021.
2. حسام غرادين، شبورو سليم، "علاقة الدعم الحكومي بالعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2020"، ورقة بحثية مقدمة لملتقى وطني بعنوان: أثر استحداث نظم وآليات للدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر في إطار مشروع بحث RRFU"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، يوم 03 جوان 2021.

3. وزارة الطاقة والمناجم، "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 27-29 أكتوبر 2014.

5- النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية عدد 08 الصادرة بتاريخ 06 فيفري 2002، القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والغاز.
2. الجريدة الرسمية عدد 50 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2005، في المادة 12 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 جويلية 2005.
3. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، تقرير حول المقاصة، المملكة المغربية، 2013.
4. وزارة المالية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 ، مصر.
5. وزارة الاقتصاد المالية: " مشروع قانون المالية لسنة 2017، تقرير حول المقاصة" المملكة المغربية،2010.
6. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية " مشروع قانون المالية لسنة 2018: تقرير حول المقاصة المملكة المغربية، 2017.
7. الجريدة الرسمية، رقم 08 الصادرة بتاريخ 2022، القانون رقم 01/02 المؤرخ بتاريخ 08 فيفري 2022.

5- البحوث والتقارير

1. بسام ولورا القطري، دعم الطاقة في العالم العبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012.
3. صندوق النقد الدولي: تقدير حجم الضرائب التصحيحية والدعم بعد الضرائب، دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة، الوحدة الأولى، الجزء الثاني (2020/04/10).
4. صندوق النقد العربي، "نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019.
5. وزارة التخطيط، والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014-2015.
6. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015.

7. وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014، 2014.

6- المواقع الإلكترونية

1. تسعديت صايب، مجانية التعليم في الجزائر جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم، على الموقع : http://www.djawariress.com/alfagjr/314724 تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.

2. صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة، مذكرة موجزة على الموقع الإلكتروني: https://www.inf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/noted/pdfK، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/19.

3.وزارة التجارة وترقية الصادرات، الهوامش والأسعار المقننة، متوفر على الرابط .commerce.gov/dz

4. صندوق النقد الدولي، إصلاح الدعم في المغرب، دورة تكوينية، إصلاح دعم الطاقة الوحدة السابعة: https://courses.edx.org/coures/course-v1.imf$_x$+ar-esr$_x$+2i2021/courese (2022/04/10)

5.لجنة ضبط الكهرباء والغاز على الموقع الالكتروني: Https://courses.edx.org/courses/courses-v1:IMx+AR-ESR+1T2021/corse/ https://creg.dz/index.php بتاريخ 2022/06/09.

6.الموقع الرسمي لمؤسسة نفطال، على العنوان الالكتروني: https://www.naFtal.dz/fr/index.php/a-pros-dz-naftal أطلع عليه بتاريخ 2022./06/09

7. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع: http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/ 2014-06-04-15-15-53 أطلع عليه بتاريخ 2022/06/06.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Masami kojima، entifying and guantifying, 2019.
2. imphications,international monetary fund . IMF publication,january28,2013.
3. William Esjrank, **Introducing subsidies, Faofisheries,** deportments,2003.
4. Fattouh,band lel-kattiri.brif political economy of energy subsidies in the middle east and north africa(oies poper mep11).ox ford :oies ,2015.

5. Azeroual,mohamed et al,rene wable tnergy potential and araible capacity forwrind power in morocco towards 2030.vol 11,no.1,2018 .
6. Hegazy, K, Egyt's energy sector : Regional cropration outlook and prospects of furthering Engagement whith the energy charter.
7. Benfha Najat, ensaad redouane, ghida Fella, the most important energy development in Algeria, an analytical study 2010-2017, journal of economic growth and enterepreneur ship GEGE, vol.4, No3, year, 2021, PP106-120/P107.
8. Fernandi Guiliano and others, Distributional effect subsidies : Evidence from recent policy reform in Argentina, energy economics, 7 october 2020.
9. Laissouf Samir, Bourahla Miloud, The role of the green economy in reducing the energy subsidy policy in Algeria, revue Algerienne d'Economie et gestion, vol, 15, N° : 01 , 2021.
10. Ouki Mosteda « Algrian Gas in Transtion :Domestic Transformation and changing Gas Export Potentil ».2019.
11. ONS, « Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de vie des Ménages 2011, Depenses en logement …… charges » N° 696, AVRIL 2015.
12. Ministeve del'energie. "Bi lamdes réalisation du secteur de l'énergie Année2013" Edition 2014 .
13. Ministére de l´énergie,Coumissien De Régulation de l´electricté Et Du GAZ(CREG), Tarification de l´électricite haut tension Type B,Trai fication du gaz naturel haute pression,
14. Ministére de l´énergie,Coumissien De Régulation de l´electricté Et Du GAZ (CREG),Tarification de l´élecricité, haute tension type A, tarification de gaz naturel Moyenne pression.
15. Ministére de l´énergie,Coumissien De Régulation de l´electricté Et Du GAZ (CREG), basse tension du gaz naturel basse presion,
16. Adelf , constanze, et al "TTTP and fossil fuel subsidies : Using international policy" ; 2014 .
17. Kojima ; Masami ;and Dong koplow ; «FOSSIL FUEL SUBSIDIES. Approaches Valuation. The world Bank;2015.
18. Keen, Rud DE Michael, Back to basics Taxing Principles, Finances & Development, Intrnational Monnetay Fund, December, vol, 51,2014.
19. Fattouh bassam and laura el-kaitiri. Energy subsidies in the arab world arab human devlopment report.2012.
20. Kojima,masami petroleum produet pricing and complementary policies :experience of 65 developing countries since 2009 the world bank,2013,p63.

21. Kojima,masami fossil fuel subsidy and pricing policies recent developing : countrry experience the world bank,2016,p p18-19.
22. Eia.country analysis esecutives summary :iran,eia :u.s,energy information administration,2021,p01
23. Bendict,clements and other,energy subsidy reform :lessons and implicationy,international monetary fund publications,washington,dc,2013,p87.
24. Saeed moshiri,energy price reform and energy efficiency iniran,international association for energy economics,2013,p01
25. Vaglisasindi,maria,inplenenting energy subsidy reforms :evidance form developing countries,the world bank,2012,p234.
26. Hassanzadech elhem exports of iranian natural gas to regional and international narkets a study of polical,legal and economic barriers,op,cit,p181
27. Saeed moshiri.op.cit,p02
28. Vaglasindi,maria.op.cit,p237.
29. Dominique guillaume.et al,iran-the chonicles of the subsidy reform,imf working paper,july2011,p15
30. [1] Hassanzadeh,elhem,recent developments in iram's energy subsidy reforms.the international institue for sustainable developoment,2012,p04
31. Djawad salhi.isfahani and all, the reform of energy subsidies in iran :the role of cash trans fers,emerging markets finance and trade,2015,p04
32. Hassanzadeh,elhem,recent developments in iram's energy subsidy reforms,op,cit,p06.
33. [1] Hassanzadech elhem exports of iranian natural gas to regional and international narkets a study of polical,legal and economic barriers,op,cit,p188.
34. Vidican auktor,g and loew,m(2022).subisikly reform and the trans formation of social comtractsmthe cases of egypet iran and morocco social sciences,11(2),85
35. Hassan bousselmame.energy subsidy reform online community :aphased approach to energy subsidy reform-the morocco experience washing ton :esmap-worlde bank,2019.
36. Verme,paolo et al reforming subsielies in marocco economic permise.2014.p01
37. Imf.morocco :imf country report no.12/239.imf washinagton,dc,avgust,2012.
38. Middle east and north africa :recent progress and challenges ahead ynternational monetary fund,2014.
39. Merrill laura et al tackiling fossil fuel sabsidies and climante change :levelling the enregy ploying field nordic council of ministery,2015.

40. Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, p26.
41. Ministère De l'énergie, « Billan Des Réalisation Du secteur De l'énergie Année 2017 », Edition 2018.
42. Ministère Des Finances D'Algérien « Rapport De Présentation Du Projet De loi De Finances pour 2018 », septembre 2017.
43. Ministère des finances, Direction Général des Politiques Publics, 2015, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015.
44. Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015.
45. Ministère de l'Habitat, de l'urbanisme et de la vill. « Politique gouvernementale dans le domaine de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville », rapport établi en 2015..
46. Ministère des Finances d'Algérie, Rapport de Présntation pu Projet De loi De finances pour 2016.
47. Ministère du travail, de l'Emploi et de la sécurité sociale, CNAS, « Allocations Familiales », 2018.
48. Gouvernement Algérienne, « Objectifs Du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015.
49. Garacia morito, and all, the cash diridend, the rise of cash transfers in sub-saharan africa, washington : world bank, 2012.
50. IMF. Algeria : IMF Country Report No. 16/128 ». IMF Washington, DC, May 2016.
51. Hegazy Karim, Egyt's energy sector : Regional cropration outlook and prospects of furthering Engagement with the Energy charter, Energy Charter , Available at: https://www.energycharter.org/what-we-do/knowledge-centre/occasional-papers/egypts-energy-sector-regional-cooperation-outlook-and-prospects-of-furthering-engagement-with-the-energy-charter/, Consulted: 25/04/2022

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع دعم الطاقة في الجزائر، مع إبراز أهمية إصلاحه؛ فبعد الوقوف على جميع جوانب الدراسة النظرية والتطبيقية حول الموضوع تبين لنا أن سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر ينجم عنها تبعات سلبية كبيرة حيث تسببت بعدة مخاطر اقتصادية على غرار زيادة العجز بالموازنة العامة، وهذا من خلال الإيرادات الضائعة التي تفقدها الموازنة، كذلك من بين انعكاسات دعم الطاقة اتسامها بالتعميم دون تمييز بين المستحقين، مما يجعلها لا تستجيب إلى حد بعيد لمعايير العدالة الاجتماعية ولا الكفاءة الاقتصادية.

نتيجة لهذا تضع الدراسة إطار مقترح يساهم في إصلاح دعم الطاقة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في الدول التي سبقتها لتطبيق عملية الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، دعم الطاقة، الإصلاح، الكفاءة الاقتصادية، الموازنة العامة.

Study summary:

This study aims to present the reality of energy support in Algeria, highlighting the importance of its reform; After examining all aspects of the theoretical and applied study on the subject, we found that Algeria's energy price subsidy policy has significant negative consequences, causing several economic risks, such as increasing the general budget deficit. This is also one of the implications of energy support being generalized without discrimination among beneficiaries. social justice standards ", making them largely unresponsive to social justice standards and economic efficiency.

As a result, the study sets out a proposed framework that contributes to the reform of energy support in Algeria's economy by drawing on international experience and experience in the countries that preceded it to implement the reform process.

Keywords: government support, energy support, reform, economic efficiency, general budget.